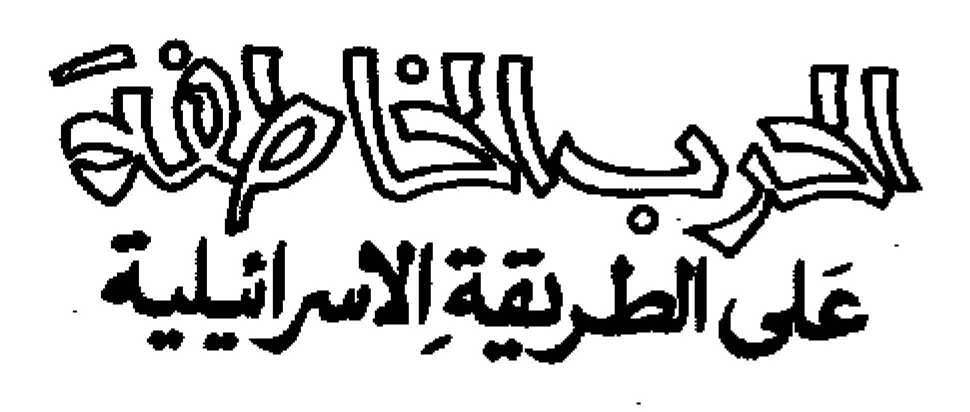

ب الخاطفة
35
للدراسات والاعلام والنشر والتوزيع


الحرب الخاطفة
على الطريقة الإسرائيلية

الطبعة الأولى ـ تموز ١٩٩١

● الحرب الخاطفة على الطريقة الإسرائيلية
● تأليف: ليونيد يارتسيف
● الناشر: كومبيونشر (للدراسات والإعلام والنشر والتوزيع)
● العنوان: بيروت ـ فندق البوريفاج ـ الطابق الرابع ـ ص.ب ٥٢٨٣ ـ ١١٣
تلفون ٨٢١٨٦٢ ـ ٨٣٢٢٦٣. فاكس: ٨٢١٨٦٢ LE.

ليونيد يارتسيف

# الحرب الخاطفة
## على الطريقة الإسرائيلية



ترجمة: دار نوفوستي

# تـقـديـم

لماذا كتاب عن الحرب فيما العالم متجه نحو السلام؟!

أهو نكء للجراح أم هو شحذ للسلاح؟
أم يكون استباقاً للمحادثات، أو من قبيل الذكريات؟

والجواب، كتاب عن الحرب والعالم متجه للسلام، لأننا نعتقد أن إسرائيل ذاهبة للحرب فيما العالم خارج منها.

الحرب الخاطفة على الطريقة الإسرائيلية مسألة عقائدية لا عسكرية، لأن العدوان هو الوسيلة الوحيدة للتوسع، والتوسع جوهر العقيدة.

هجرة الفلاشة من اثيوبيا ضمن عملية سليمان، كما رفع موازنات التسلح، كما تمويل برامج الاستيطان، كما رفض مشاريع السلام، كما عشرات الأدلّة والحقيقة واحدة: أن إسرائيل ليست ذاهبة للسلام.

وليس أدل من إعادة تحليل وتركيب العقيدة العسكرية لإسرائيل للتحقق من أن الحرب ليست أداة أو وسيلة لتحقيق غايات السياسة كما علمنا، كلاوزفيتز.

كل شيء في إسرائيل وسيلة إلا الحرب.

كل شيء في إسرائيل في خدمة الحرب.

وكما الدماء في جسد الإنسان أداة نقل للغذاء بينما عند الدراكولا هي الغذاء نفسه، فالحرب في عرف الدول أداة لخدمة السياسية، أمّا في إسرائيل فهي السياسة نفسها.

ومثلما يحيا الدراكولا على لعق الدماء، تحيا إسرائيل على تسعير الحروب.

إننا على أبواب الحرب الخاطفة القادمة. هذا ما يقوله إصرار إسرائيل على رفض كل مشاريع الحلول، ويقوله تمسكها بالقنبلة الذرية مع الإصرار على نزع سلاح سوريا.

هذا الكتاب محاولة، بالأرقام والوقائع والتواريخ والشواهد والأدلة، للوصول إلى هذا الاستنتاج.

**ناصر قنديل**

# مقدمة

يحتل التفكير السياسي الجديد مواقع متقدمة في العلاقات الدولية، ومع ذلك فالعالم ينطوي بعد على «بؤر ساخنة» منها أزمة الشرق الأوسط. ومصادر هذه البؤر كثيرة، إلا أن للإمبريالية الإسرائيلية بينها دوراً رائداً. فالحروب الخمس وعشرات الاستفزازات المسلحة التي شنتها إسرائيل على جيرانها قد تركت في تاريخ المنطقة عواقب وخيمة. علماً بأن ما يحفز العدوان الإسرائيلي الدائم هو المصالح الاقتصادية للبرجوازية الإسرائيلية الكبيرة، وعلى نطاق أوسع مصالح الأوساط القيادية في الإمبريالية الدولية.

ورغم أن عمر الدولة الاسرائيلية قصير للغاية من وجهة نظر التاريخ العالمي، إلا أنه تاريخ مشحون بالكثير من حالات اللجوء إلى القوات المسلحة. فقد حققت تل أبيب في المرحلة الأولى ـ من عام ١٩٤٨ ولغاية عام ١٩٦٧ ـ «برنامج الحد الأدنى» أي تم الاستيلاء بالقوة المسلحة على أراضي دولة فلسطين العربية وعلى جزء من أراضي بعض البلدان المجاورة. وفي المرحلة الثانية ـ السبعينات وبداية الثمانينات ـ قامت إسرائيل بتنفيذ الشطر الثاني من البرنامج الصهيوني، برنامج «إسرائيل الكبرى». وبوسعنا أن نعثر في المصادر الإسرائيلية على معلومات تؤكد وجود خطة لدى قيادة البلد تستهدف تقسيم لبنان إلى ٥ مناطق وفرض السيطرة التامة على الأردن، والاستيلاء على سيناء وتجزئة مصر وسورية والعراق إلى عدة دويلات حسب المبدأ الديني والعرقي ـ إلى عدة تكوينات سياسية معزولة شبه مستعمرة. وعلى المدى الأبعد

يخطط الصهاينة لفرض السيطرة الإسرائيلية على جميع بلدان المغرب العربي - شمال افريقيا الغربي.

ومن حين لآخر تتعالى في تل أبيب نداءات أشد عدوانية. إليكم نموذجاً منها. في شهر كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٨١ ألقى وزير الدفاع، الجنرال شارون خطاباً في نخبة من الشخصيات السياسية والعسكرية في معهد الدراسات الاستراتيجية في تل أبيب قال فيه: «... إن مصالح (إسرائيل) لا تقتصر على البلدان العربية في الشرق الأوسط ومنطقتي البحرين المتوسط والأحمر. بل عليها من أجل ضمان الأمن، أن تشمل بلداناً أخرى مثل تركيا وإيران وباكستان ومناطق أخرى مثل الخليج العربي وافريقيا، وخاصة بلدان افريقيا الشمالية والوسطى».

وربما كان الأجدر بنا ألا نكترث لمثل هذه الأقوال لولا أمر واحد وهو أن اليهود يواصلون منذ ٤٠ عاماً شن الحروب في سبيل فكرة «إسرائيل الكبرى». فماذا حققوا؟ إن الإجابة عن هذا السؤال نجدها في دراسة تاريخ هذه الدولة العسكري الذي يعتبر تاريخ النظرية العسكرية جزءاً لا يتجزأ منه.

وعلينا في سياق تحليل حقيقة وطبيعة ومضمون النظرية العسكرية أن نراعي واقع أن إسرائيل نموذج لدولة رأسمالية حديثة تتبع سياسة إمبريالية. وهي مع تمتعها بكل المواصفات العامة للدولة البرجوازية المتطورة، تعتبر إلى جانب ذلك وليدة جملة من الأسباب الخاصة والمتميزة التي لا تنسجم مع أطر التصورات التقليدية حول البلد الرأسمالي. وطبيعة الحال أن النظرية العسكرية الإسرائيلية التي تحمل بصمات النظريات الإمبريالية السائدة، تعكس جانباً «قومياً بحتاً» ترعرع على فلسفة وأطماع البرجوازية الصهيونية.

إن تاريخ النظرية العسكرية يكشف بجلاء الطبيعة الاجتماعية ـ السياسية والمضمون السياسي والسمات العسكرية ـ الاستراتيجية التي تميز الحروب التي شنتها إسرائيل، هذه الحروب الإمبريالية من حيث الجوهر. و«التجربة العسكرية» الإسرائيلية تعطي مادة دسمة لتأمل الحروب العصرية المحلية.

إن إسرائيل ليست عضواً في حلف شمال الأطلسي ولكن سياستها تنسجم كلياً ومفهوم «حليفة الناتو».

ولما كانت النظرية العسكرية إنعكاساً للسياسة والاستراتيجية العسكرية والتنظيم العسكري للدولة ككل، فإن دراسة هذه النظرية يساعد على الكشف عن مواطن القوة والضعف فيها.

كما أن دراسة تاريخ النظرية الإسرائيلية تساعد على توضيح السبل التي أتبعها الزعماء الإسرائيليون طوال أربعين عاماً، من أجل تحديد مواقفهم من فهم إحدى مسائل العصر الرئيسية ألا وهي مسألة الحرب والسلام، وكيف كانوا يصوغون مواقفهم من موقع السلاح النووي ودوره في السياسة. وبذلك تتاح الفرصة لمعرفة مدى تقبل القيادة الإسرائيلية ـ أو عدم تقبلها ـ للتفكير السياسي الجديد.

## الباب الأول

# دولة الشكنات

وسط الدماء ولهيب النيران سقطت مقاطعة اليهودية
ووسط الدماء ولهيب النيران ستنبعث من جديد.
شعار «هاشومير».

# مفهوم النظرية العسكرية

هناك عدة أسباب تملي علينا ضرورة دراسة المسألة المتعلقة بمفهوم النظرية العسكرية دراسة خاصة. منها مثلاً أننا نجد حتى الآن تفسيرات مختلفة لهذا المفهوم في أدبياتنا العسكرية ـ السياسية. فبعض المؤلفين يميل إلى وضع علامة المساواة بين النظرية العسكرية والمفهوم العسكري ـ السياسي الرئيسي، بينما يسعى البعض الآخر إلى أن يحشر في النظرية العسكرية حتى تلك الأفكار والمفاهيم التي لا تعتبر إلا وجهة نظر «شخصية» ولا تلقى الاعتراف على المستوى الرسمي. وهناك من يدعون عدم إمكانية وجود نظرية عسكرية موحدة في الدولة البرجوازية.

وهناك تناقض أيضاً في تفسير المضمون البنيوي وأطر المنظومات العسكرية ـ النظرية. وبوسعنا أن نجد ادعاءات تزعم أن النظرية العسكرية للدولة هي منظومة آراء جامدة، صيغت مرة واحدة وإلى الأبد. ولا نجد موقفاً موحداً من اختيار العوامل المؤثرة في مضمون وطبيعة النظرية العسكرية. ويجدر أن يضاف إلى ذلك أن المؤرخين العسكريين والمنظرين البرجوازيين المختصين بالشؤون السياسية، كثيراً ما يتعمدون طمس جوهر المسألة، وتزييف تاريخ النظرية العسكرية

إن الموقف السوي والعقلاني الوحيد من فهم النظرية العسكرية هو الموقف الجدلي العلمي. وهو الذي يستوجب بالتالي الانطلاق من ضرورة الربط الشامل بين النظرية العسكرية وبين جوهر ومضمون وطبيعة تلك الظاهرة التي من أجلها عملياً توضع هذه النظرية، وأعني الحرب.

وعلينا أن نبحث النظرية العسكرية مرتبطة بأهداف ومضمون سياسة الدولة. فالسياسة هي ظاهرة متماسكة ومتكاملة. وتحظى بأهمية مبدئية على هذا الصعيد الموضوعة الماركسية حول وحدة السياستين: الداخلية والخارجية، مع سيادة الأولى منهما. باختصار أن للعنف المسلح وجهة داخلية وخارجية، الأمر الذي يتجسد بوضوح في تحركات الطغمة العسكرية الإسرائيلية.

إن إسرائيل نموذج للدولة الرأسمالية المتطورة والحديثة. الأمر الذي يبيح لنا أن نتكلم على جانبي استعمال الزعماء الإسرائيليين للعنف العسكري: أولاً، ضد القوى التقدمية والثورية داخل بلدهم نفسه وثانياً، ضد البلدان العربية المجاورة. وإن استعمال العنف المسلح في الحالتين لا يمكن اعتباره عادلاً /دفاعياً/ مهما استرسلت الأوساط الإسرائيلية الحاكمة في سفسطتها الدفاعية. إذ يكفي أن نتتبع الصلة المتبادلة بين السياسة والنظرية العسكرية ليصبح بديهياً التوجه الاجتماعي ـ السياسي للأخيرة. فقد تركزت فيها بالذات الموضوعات التي تخص الطابع الاجتماعي ـ السياسي للحرب ومضمونها السياسي والأسس السياسية لبناء القوات المسلحة وتهيئة البلد لشن الحرب.

إن النظرية العسكرية الإسرائيلية هي وليدة المجتمع البرجوازي

الإسرائيلي. فالطبقة البرجوازية المهيمنة تخلق حسبما تشاء، وسائل شن الحروب، وتخطط التحضيرات لها وتبت في الكثير من المسائل السياسية والعسكرية ـ الاستراتيجية الأخرى.

ومن العناصر التي تكون مضمون النظرية العسكرية، المفاهيم العسكرية ـ السياسية والعسكرية ـ الاستراتيجية. فأحد هذين النوعين من المفاهيم يجسد الآراء المتعلقة بطبيعة الحرب وسبل خوضها وغيرها من الآراء، بشأن القوات المسلحة وتهيئة البلاد للحرب. وهما تعتبران من حيث الجوهر انعكاساً لطبيعة وتوجه السياسة الإسرائيلية، وهدفهما هو ضمان تحقيق الأهداف السياسية بأكبر قدر من الفاعلية، عن طريق استعمال القوة العسكرية أو التهديد باستعمالها.

وبغية فهم النظرية العسكرية باعتبارها منظومة آراء، من المهم أن نراعي واقع أن المفاهيم النظرية ليست أبدية: فالفكر العسكري ـ النظري طرح في كل مرحلة من التاريخ الإسرائيلي بعض التفاصيل الجديدة. وإن عددها ازداد بمقدار تعمق النزعة العسكرية داخل المجتمع، ومع مرور الزمن طرحت بعض المفاهيم لتقادمها، إلا أن البعض الآخر منها حافظ على مكانه في النظرية العسكرية طوال تاريخ البلاد الذي يمتد ٤٠ عاماً.

إن النظرية العسكرية الإسرائيلية عبارة عن منظومة مستقلة تماماً، لها بنيتها المتميزة ومضمونها ولها أيضاً ترابطها ومنطق تطورها الداخليان. وهي إسوة بجميع المنظومات الأخرى، يمكن تجزئتها إلى عناصر المكونة /المنظومات التابعة/.

فالعنصر الأول في المضمون البنيوي للنظرية العسكرية الإسرائيلية يتكون من الآراء المتعلقة بطبيعة الحرب. فالإسرائيليون ينافقون حين

يصفون حروبهم بـ «العادلة» و«الدفاعية». فهم يقسمون الحروب من حيث أبعادها، إلى «كبيرة» أو «صغيرة» حسب معاييرهم الخاصة بالطبع. وهم يميزون، من حيث أمد الصراع المسلح، حروباً «خاطفة» وأخرى «طويلة» ويفضلون، طبعاً، الأولى منها.

علماً بأن المسألة المتعلقة بطبيعة وعدد الحروب التي خاضتها إسرائيل، يحيطها الغموض والتشويش في الأدبيات العسكرية ـ التاريخية الإسرائيلية. فمن جهة كثيراً ما تجري المبالغة في عدد الحروب. فعندما يدرجون في هذا السجل الفظيع أكبر عدد ممكن من الحروب التي بدأتها الطغمة العسكرية الإسرائيلية وكسبتها، إنما يأتي ذلك في مصلحة الأسطورة التي تتكلم على «قوتها التي لا تقهر». في الوقت ذاته هناك نزعة عندما تكون مفيدة المبالغة في تقليل عدد الحروب. باعتبار أن «البلد صغير» و«سلمي» وإن هذه الخطوات لا تعتبر إلا «عمليات محلية» و«اجراءات جوابية و«تلقين» البلدان المجاورة «المعادية» بعض الدروس.

إن عدد الحروب يبين بقدر معين طبيعة النزعة والنظرية العسكريتين الإسرائيليتين. فتاريخ هذه الدولة يعرف ٥ حروب كبيرة وعشرات الحالات التي استعملت فيها القوة العسكرية كأداة سياسية. ٥ حروب خلال ٤٠ عاماً هو معدل كبير جداً. وفيها تكشفت بكل وضوح مواصفات النظرية العسكرية الإسرائيلية. بل وفي جميع الحالات الباقية التي استعملت فيها القوة العسكرية /النزاعات والاصطدامات المسلحة واستعراضات القوة والأعمال الارهابية/ تجسدت بقدر معين أيضاً السمات المميزة للنظرية العسكرية.

إن التوجه المعادي للعرب في النظرية العسكرية الإسرائيلية أصبح الصفة الحاسمة منذ تلك الفترة التاريخية التي شهدت ظهور هذه الدولة

على خارطة العالم، ومع أن إسرائيل طوال فترة الأربعين عاماً لم تكن عملياً في حالة حرب مع الاتحاد السوفييتي أو أي بلد اشتراكي آخر البتة، فإن التوجه المعادي للاتحاد السوفيتي والاشتراكية قد أفعم عضوياً نظريتها العسكرية.

والعنصر الثاني في المضمون البنيوي للنظرية العسكرية الإسرائيلية هو الآراء المتعلقة بطرق شن الحرب. إننا لا نجد في المطبوعات الإسرائيلية الرسمية موضوعات حول طرق شن الحرب، مع أننا نصادف في المطبوعات العسكرية الدورية مصطلح «طريقة شن الحرب» ـ والحديث في هذه الحالة لا يدور عادة إلا حول النزاع المسلح. لكن التحركات العملية التي تقدم عليها القيادة الإسرائيلية تشير بشكل صريح إلى الصلة القائمة بين طريقة شن الحرب وطريقة الإنتاج. ولما كانت طريقة الإنتاج الرأسمالية تنطوي من حيث طبيعتها، على تناقضات تناحرية وأن البرجوازية الكبيرة هي التي تحتل الوضع المهيمن في البلاد فإن الطريقة الإسرائيلية لشن الحرب تتصف عضوياً بالعدوانية والهمجية وروح المغامرة، وإن تطبيق منجزات التقنية والعلم العسكرية يجعل طريقة شن الحرب مغرقة في وحشيتها.

والعنصر الثالث في النظرية العسكرية الإسرائيلية يتكون من الآراء المتعلقة ببناء القوات المسلحة. والخصائص التي تميز بناء القوات المسلحة الإسرائيلية كانت موضوع بحث في جملة من الدراسات السوفييتية ولكن جل الاهتمام في غضون ذلك كان ينصب على وصف التنظيم والأسلحة فقط، وبقدر أقل جرى بحث المسائل المتعلقة بتحول الآراء الإسرائيلية بخصوص الجوانب الاجتماعية ـ السياسة للبناء العسكري، وطرق تشكيل وإعداد كوادر الضباط والتوعية الأيديولوجية والمعنوية ـ النفسية للعسكريين. ولم يلق التوضيح التام بعد، ما يسمى

بالطرق الإسرائيلية الخاصة، لخوض النزاع والارهاب الرسمي، في حين لا يمكن بحث النظرية العسكرية الإسرائيلية كمنظومة متماسكة دون ذلك.

أما العنصر الرابع في النظرية العسكرية فهو الآراء المتعلقة بتهيئة البلد للحرب. والأدبيات العسكرية ـ العلمية السوفييتية لم تتناول هذا العنصر ببحث خاص. ولكن بوسعنا أن نجد بعض الشروح أو المواد الإعلامية المتعلقة بإيضاح جوانب خاصة من العامل المذكور، والحديث كان يتناول عادة الاقتصاد أو البناء العسكري. وفي الآونة الأخيرة، ظهرت مقالات حول الدفاع المدني الإسرائيلي. في حين أن تهيئة البلد للحرب تشمل مجموعة كاملة من القضايا التي تخص الاقتصاد والحالة السكانية وتشكيلة السكان الطبقية والقومية والدينية والإعداد الأيديولوجي والمعنوي النفسي. فبحكم خصائص التطور التاريخي والوضع الجغرافي للبلد اكتسب حل هذه القضايا سمة متميزة.

فالجانب الحاسم في النظرية العسكرية الإسرائيلية هو الجانب الاجتماعي ـ السياسي. فهو يجسد الكثير من السمات الاجتماعية ـ السياسية التي ورثها عن ماضي النزعة العسكرية البعيد والقريب.

ومع أن إسرائيل دولة فتية نسبياً، إلا أن بعض مسلماتها، الفكرية ـ الفلسفية تضرب بجذورها في أعماق القرون. فعلى سبيل المثال، إن سمات كثيرة في الجانب الاجتماعي ـ السياسي للنظرية العسكرية الاسرائيلية هي نتيجة ظهور الحركة الصهيونية الدولية قبل ١٠٠ عام، التي رفعت شعارات شوفينية وعنصرية وتوسعية ورجعية، وإن الزعماء الإسرائيليين يعودون في تتبع أصولهم إلى حضارة وتقاليد تلك العشائر اليهودية التي ظهرت تاريخياً في أراضي فلسطين في القرن الثالث عشر قبل الميلاد.

وكما قدمنا فالدولة اليهودية القديمة لم تنطو بحد ذاتها على أهمية كبيرة بالنسبة للتاريخ العالمي. فقد طواها النسيان منذ أمد بعيد ولم يعد يتذكرها إلا أحد زعماء الحركة الصهيونية الذين يواصلون بعناد، حساب تاريخ القومية اليهودية منذ غابر العصور ويعتمدون الأساطير اليهودية كمحور لديانتهم. فالإسرائيليون استغلوا اليهودية بمهارة «لإثبات» ادعاءاتهم غير المشروعة والاستيلاء على أراضي الغير، ومن أجل «تبرير سياستهم العنصرية ضد العرب هذا الشعب الذي يسكن منذ آلاف السنين وحتى اليوم أراضي فلسطين التاريخية وكل المنطقة الواسعة التي تحمل اسم الشرق الأوسط.

إن النظرية العسكرية الإسرائيلية تبلورت عام ١٩٤٨ وكانت الصهيونية الدولية يومئذ قد أصحبت تتمتع بالقوة العسكرية اللازمة لتنفيذ سياستهاالتوسعية، والتي جرى استخدامها في الحال في الحرب الفلسطينية، في عامي ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩. هذا وإن النظرية العسكرية الإسرائيلية مرت خلال ٤٠ عاماً من مسيرة تطورها عبر عدة مراحل، علماً بأن كل عدوان على البلدان العربية، أسفر عن مادة إضافية لتعميم خبرة استخدام القوة العسكرية من جانب القيادة الإسرائيلية، ولاجراء تعديل جديد على النظرية العسكرية الإسرائيلية.

ومع نهاية الثمانينات كانت إسرائيل قد احتلت على نحو ثابت مكانها وسط البلدان الرأسمالية المتطورة التي تتبع سياسة إمبريالية توسعية. وفي هذه النظرية العسكرية تمتزج معاً جميع السمات المميزة للدولة العدوانية المعاصرة التي زادت من حدتها الطبيعية الرجعية للبرجوازية الصهيونية الكبيرة وسلوكها الهمجي. ومع أن الزعماء الإسرائيليين لا يفترون عن سفسطتهم الدفاعية، إلا إن أهدافهم العدوانية بارزة للعيان.

إن أسرائيل ليست عضواً في حلف شمال الأطلسي، ومع ذلك فقيادة البلد تنسق سياستها واستراتيجيتها العسكرية في بعض الاتجاهات مع نشاط هذا الحلف. هكذا كانت الحال، مثلاً أثناء العدوان الإسرائيلي على لبنان عام ۱۹۸۲، عندما أقدم عدد من بلدان شمال الأطلسي ـ الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وأيطاليا ـ على تحشيد قطاعات من قواتها البحرية عند شواطىء هذا البلد العربي. هذا وتغدو تحركات إسرائيل العسكرية ضد الدول العربية موضوع دراسة دقيقة تجريها الدوائر الاستراتيجية في الولايات المتحدة والناتو، وتراعى بقدر معين عند صياغة النظريات العسكرية. بل وإن الأربعين عاماً من الوجود الإسرائيلي قد شهدت حالات حاولت إسرائيل فيها حتى فرض شروطها على واشنطن، ولكن الأخيرة ظلت محتفظة لنفسها رغم ذلك، بالكلمة الفصل.

## خوض الحروب داخل أراضي الغير

في لحظة إعلان دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ كان الزعماء الصهاينة يتمتعون بمجموعة متكاملة من الآراء حول طبيعة الحرب المقبلة وطرق شنها، وحول بناء القوات المسلحة وتهيئة السكان للحرب. والمفاهيم العنصرية للصهيونية الدولية والدوغمات اليهودية والشعارات التوسعية كونت الأساس الفكري ـ السياسي للنظرية العسكرية الإسرائيلية.

وكانت الأوساط الرسمية في تل أبيب تفضل إخفاء حقيقة ذلك. فأثناء إعلان تأسيس الدولة في أيار/مايو عام ١٩٤٨ تكلم الزعماء الصهاينة حول نيتهم في التمسك على الصعيد السياسي بمبادىء السلام والتعاون مع جميع البلدان بما في ذلك البلدان العربية المجاورة، ولكن هذه التأكيدات سرعان ما اتضح أنها لم تكن إلا مجرد كلام وضرباً من تمويه السياسة التوسعية الفعلية والنظرية العسكرية الإسرائيلية العدوانية.

وعلى نفس القدر من التزييف الفاضح كانت التدابير المتعلقة بوضع الدستور الإسرائيلي الذي تم نشر مشروعه في شهر تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٤٨. فقد ضم هذا المشروع موضوعات لا بأس بها حول السلام وحسن الجوار. ولكن هذا الدستور لم يقر حتى الآن، والموضوعات الإيجابية فيه لم تتحول إلى قوانين. وإن الحملة الدعائية التي أثارها الصهاينة آنذاك حول مشروع الدستور، استغلت كتغطية خارجية لمجيء أشرس ممثلي الأوساط القيادية في المنظمات الصهيونية الدولية وأشدهم رجعية إلى السلطة هناك.

لقد كان من المتعذر أن تلد إسرائيل نظرية عسكرية دفاعية، لأنها على الأقل، قد صيغت على يد مسؤولي المجلس القومي السابق للسكان اليهود في فلسطين والوكالة اليهودية التي هي في الوقت ذاته لجنة تنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية. فاسماؤهم وحدها غنية عن البيان: حاييم وايزمن، دافيد بن غوريون، ف. برنشتاين، ي. غرونباوم، غولدا مائير، ي. كابلان، أ. غرابوفسكي وغيرهم. وكانوا يمثلون النواة القيادية لحزب ماباي الحاكم وعبروا عن مصالح البرجوازية اليهودية الكبيرة التي كانت على ارتباط وثيق مع الامبريالية الإنكليزية والأمريكية والفرنسية. وكانوا أيضاً على ارتباط وثيق بالأوساط الدينية. ومن الواضح تماماً أن في هذا الائتلاف لا يمكن أن تهيمن إلا فلسفة الصهيونية الدولية بالتحالف مع مقولات اليهودية. وإن وضع كامل السلطة في أيدي الحكومة الموقتة برئاسة دافيد بن غوريون، قد أتاح له فرصة صياغة منظومة أولية من آراء النظرية العسكرية المهيمنة.

لقد نبعت السمات العسكرية ـ التقنية والمبادىء التي ميزت النظرية العسكرية الإسرائيلية الحديثة العهد منطقياً من مضمونها الاجتماعي السياسي. كما أنها عكست أيضاً تلك الخبرة العسكرية التي اكتسبت

في أثناء المعارك العربية اليهودية داخل فلسطين. وقد استعان الإسرائيليون أيضاً ببعض انجازات الفنون العسكرية في القوات المسلحة الإنكليزية والفرنسية والأمريكية وبقدر أكبر في الفيرماخت الهتلري.

وقد نصت المقولة الأولى في هذه النظرية على ما يلي: الحرب مع العرب حتمية لا مفر منها. وهي، حسب آراء القيادة الاسرائيلية، يمكن أن تكون حرباً شاملة ذات أهداف سياسية حاسمة. كما تم تحديد العدو بكل وضوح: التشكيلات المسلحة للشعب العربي الفلسطيني وجيوش البلدان العربية المجاورة. وكان العدو ضعيفاً بحكم تشتته ومستوى إعداده الوطنيء.

ومع أن الشطر العربي من فلسطين لم يشهد بداية تأسيس جيش الثورة الفلسطينية إلا في نهاية عام ١٩٤٧، إلا أن هذه العملية اصطدمت بصعوبات كبيرة. وكان واضحاً للزعماء الإسرائيليين أن التشكيلات العسكرية العربية المتفرقة التي تكونت في عدد من المناطق لن يمكنها أن تغدو خصماً خطيراً للقوات المسلحة الإسرائيلية التي هي أفضل تسليحاً وتدريباً وتنظيماً.

ومع أن مؤشرات الكمية في ميزان القوى المتجابهة كانت في غير مصلحة إسرائيل بتاتاً، إلا أنها لم تردع المعتدي، الذي وضع مسبقاً خططاً مدروسة لتأزيم الوضع السياسي داخل فلسطين وتفجيره بحيث تصبح الحرب حتمية لا مفر منها.

وكان الزعماء الإسرائيليون يعولون في سياق تحضيرهم للحرب على مساعدة تلك الأوساط الصهيونية التي سعت إلى استغلال انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية كظرف موات لتحقيق فكرتهم القديمة، فكرة تأسيس «إسرائيل الكبرى».

وكانت تل أبيب تعرف أن الشعوب العربية لن تخلى طوعاً عن أراضيهـا، وسوف تتصـدى بقوة السـلاح للغزاة الجـدد. فلم يكن بالمستطاع الاستيلاء على أراضيها، على حد تعبير بن غوريون، الذي كان أول رئيس وزراء إسرائيلي، إلا عن طريق «تفوق في القوات العسكرية».

ولكن «التفوق في القوات» ـ الكمي ـ كان في أيار/مايو عام ١٩٤٨ إلى جانب العرب. فعلام كان يعول المعتدي؟ لقد وضع الزعماء الإسرائيليون في حساباتهم واقع أن فلسطين أصبحت مسرحاً تصطدم فيه المصالح التسلطية للولايات المتحدة وانكلترا وبعض الدول الرأسمالية الأخرى. فلما كانت الإمبريالية الإنكليزية تأبى التخلي عن مواقعها في المنطمة، بات الإنكليز على استعداد لـقبول تطور الأحداث الذي يتيح لهم الاستمرار في فرض نظام الانتداب على فلسطين بهدف «ضمان الهدوء» للبلدان الغربية.

فالدول الاستعمارية كانت تواجه في الشرق العربي موجة جديدة من حركة التحرر الوطني، وكان بوسع نزعة إسرائيل العدوانيـة أن «تساعد الغرب» في نواح كثيرة، من أجل إبقاء نفوذها في هذه المنطقة من العالم. فقد كان بمستطاع إسرائيل أن تتلقى من بعض الدول الاستعمارية ما تحتاجه من دعم سياسي ومساعدات عسكرية ـ تقنية باللعب على وتر «المصالح القومية» الحساس. وقد تلقتها فعلاً، ومن الولايات المتحدة أيضاً. فقد تضمنت الوثيقة المؤرخة في أوّل تموز/يوليو عام ١٩٤٨ التي رفعها الخبراء إلى الرئيس هاري ترومان، توصيات بخصوص سلوك الإدارة الأمريكية إزاء إسرائيل. فأكدت الوثيقة أن فلسطين لا تنطوي حتى الآن على أهمية بالنسبة للولايات المتحدة من الناحية الاقتصادية، ولكنها قد تغدو قاعدة «حيويـة لضمان خـطوط

المواصلات الأمريكية في الشرق الأوسط». وأنه ينبغي اعتبار إسرائيل «قلعة الديمقراطية العالمية» وتقديم الدعم لها. وأوصى واضعو الوثيقة بأن على الأمريكان أن يسعوا جهدهم إلى «حصر التغلغل الروسي في فلسطين إلى أدنى حد ممكن».

وقد تجسدت المساعدات الأمريكية بمختلف الأشكال، رغم أن إدارة ترومان قد أعلنت «الحياد» رسمياً. فقد أغدقت المنظمات الصهيونية الأمريكية مبالغ نقدية كبيرة على إسرائيل. وبوتائر سريعة ازدادت إرساليات السلاح الأمريكي الصنع. ووصلت إسرائيل مجموعة كبيرة من المستشارين الأمريكان، أضف إلى ذلك أن مئات الشبان الأمريكان الذين خدعتهم الدعاية الصهيونية تركوا وطنهم وتوجهوا إلى فلسطين للمحاربة في سبيل «حرية إسرائيل».

إن إحدى المسلمات الرسمية الأساسية في النظرية العسكرية الإسرائيلية كان شعار الصهاينة «إسرائيل إلى الأبد مع الدول الغربية». وكما توقعت تل أبيب فإن حجوم المساعدات الغربية المتزايدة ضمنت لها إمكانات شن الحرب. فلولا المساعدات المالية والعسكرية ـ التقنية الخارجية، لما تمكن الاسرائيليون من بدء العمليات الحربية ضد جموع العدو الغفيرة.

وكانت القيادة الإسرائيلية ترى أن يتم بالضرورة في سياق الحرب حل جزء من المهمة العامة المتمثلة في توسيع «المجال الحيوي». ذلك أن الصهاينة في ربيع عام ١٩٤٨ لم يكونوا على قدر من القوة يؤهلهم لفرض سيطرتهم على كل الأراضي «من النيل وحتى الفرات». ولكنهم عولوا على استقطاع جزء من أراضي دولة فلسطين العربية والبلدان العربية المجاورة الأخرى/ مصر وسورية ولبنان والأردن/. وكان الأمر

يتطلب جيشاً يتكون من جنود، هم على استعداد لخوض المعارك في سبيل ذلك.

ولهذا فقد قام الزعماء الصهاينة، قبل فترة طويلة من اتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها حول فلسطين، بأعمال تحضيرية هادفة وواسعة لشن الحرب على العرب. فقد رأوا أن «جميع القوى اليهودية» ستكون في الحرب المقبلة موحدة، وأن المسألة سوف تحسم لمصلحتهم بفضل المساعدات التي تقدمها الصهيونية الدولية. وبمناسبة إقبال الجمعية العامة للأمم المتحدة على بحث المسألة المتعلقة بمصير فلسطين نظم الزعماء الصهاينة خريف عام ١٩٤٧ حملة دعائية. فقد راحت إذاعة «صوت صهيون المحارب» السرية تبث بانتظام برامج تدعو فيها اليهود إلى التحضير للحرب وتدخل في روعهم أن تأسيس دولة إسرائيل «سوف يتم وسط لهيب النيران وبرك الدماء». وجرى التخطيط لفرض سيطرة إسرائيلية تامة على المناطق التي يجري احتلالها. وكان من المفروض أيضاً أن تمسك القوات الإسرائيلية «بزمام المبادرة» في تنفيذ العمليات الحربية وأن تشن عدداً من العمليات الهجومية على المحاور الشمالية ـ الشرقية والجنوبية. وعولوا على استغلال عامل المباغتة وتفوق الجيش الإسرائيلي على الصعيد العسكري ـ التقني. وكان الزعماء الصهاينة يرون واقع انعدام الوحدة بين البلدان العربية فيما يتعلق بطرق وأشكال التصدي للتوسع الإسرائيلي.

إن إحدى المقولات التي طبلت لها الدعاية الصهيونية كانت الادعاء بأن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين ـ عربية ويهودية ـ هو قرار غير شرعي. في الوقت ذاته طرحت مقولة وحدة القدس باعتبار هذه المدينة كانت وستبقى أبداً عاصمة إسرائيل.

وهكذا نرى أن النظرية العسكرية الإسرائيلية إنما تقوم على أساس مخططات الصهاينة التوسعية. فهم لم يرضوا بقرار الأمم المتحدة القاضي بتأسيس دولتين مستقلتين داخل الأراضي الفلسطينية، وبالمساحة التي أفردتها الأمم المتحدة لإسرائيل وبالشكل الدستوري لتأسيس الدولتين. وأخيراً فهم لم يرضوا العيش بجوار السكان العرب. ورفضوا التعايش بسلام مع الشعوب العربية المجاورة وحل المسائل المعلقة بالوسائل السياسية، والاعتراف بحق العرب الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة، إن أحد دارسي المرحلة المبكرة من التاريخ الاسرائيلي عكس المضمون الاجتماعي ـ السياسي للنظرية العسكرية الإسرائيلية بتعبير مكثف حين قال: «إن اليهود أقدموا على بناء مجتمعهم وكأن لا وجود للعرب إطلاقاً».

فالمبادىء الاستراتيجية الرئيسية التي اعتمدتها إسرائيل تلخص على صعيد النظرية العسكرية في الموضوعات المنهجية التالية: خوض الحرب داخل أراضي الغير والهجوم المباغت وضرب فصائل العدو كل واحدة على انفراد.

## «هاشومر» و «هاغانا» والجيش الإسرائيلي (تساخال)

في ٢٦ أيار /مايو عام ١٩٤٨، اتخذت إسرائيل قرارها بتأسيس القوات المسلحة. بيد أن ولادة الجيش سبقت ولادة الدولة نفسها. ويأتي هذا ضرباً من تكرار تجربة ولادة الجيش الأمريكي، ولكن في ظروف منطقة الشرق الأوسط المتميزة هذه المرة.

إن المطبوعات العسكرية ـ التاريخية الإسرائيلية تعزو ظهور أولى التشكيلات العسكرية اليهودية إلى بداية القرن العشرين. فقد كانت المستوطنة اليهودية بطاح تكوي تتمتع بفصيلة عسكرية من «الحرس»

/«هاشومر»/ منذ أعوام ١٩٠٧ ـ ١٩٠٩. واتخذ «الحرس» شعاراً لهم القول اليهودي المأثور: «وسط الدماء ولهيب النيران سقطت اليهودية، ووسط الدماء ولهيب النيران ستنبعث من جديد». وكانت المهمة الرئيسية للفصيلة «لا تتلخص في حماة المستوطنة اليهودية» كما تزعم الدعاية الصهيونية، وإنما في الاعتداء على القرى العربية المجاورة وطرد السكان العرب من أراضيهم.

إن طرد العرب بالقوة العسكرية كانت وسيلة استراتيجية دبرتها الصهيونية الدولية. فقد عملت التشكيلات المسلحة في فلسطين على «توسيع المجال الحيوي» لليهود الوافدين من الدول الأخرى والذين جرى اسكانهم في الأراضي المغتصبة. وقد ازداد عدد فصائل «الحرس» الصهيوني، بزيادة المحميات اليهودية. وفي عام ١٩٢٠ تأسست على قاعدتها منظومة دفاعية «كاملة «/الهاغانا»/ هي عبارة عن شبكة واسعة الانتشار من الفصائل لها هيئة أركان موحدة وقيادة دائمة.

وفي تأسيس «الهاغانا» وإعدادها، استخدمت خبرة الكتائب اليهودية التي جرى تشكيلها في سنيّ الحرب العالمية الأولى ضمن الجيش الإنكليزي. أما السلاح اللازم لـ«الهاغانا» فقد قامت بشرائه قيادة المؤتمر الصهيوني العالمي وبن غوريون شخصياً، الذي كان واحداً من كبار منظري الصهيونية وزعمائها وأول رئيس وزراء إسرائيلي. وفي هيئة «الهاغانا» الرئيسية تلقى التدريب كثير من كبار المسؤولين السياسيين والعسكريين الإسرائيليين، مثل موشي ديان.

وتدل الوثائق من جهة أخرى على أن فلسطين شهدت في السنوات نفسها ظهور أولى عناصر دوائر الاستخبارات ومكافحة الجاسوسية. فقد أقبل الصهاينة منذ العشرينات على إقامة شبكاتهم التجسسية في عدد من

البلدان العربية. أما ما يسمى بدائرة الأمن لدى الوكالة اليهودية فقد قامت بتبادل المعلومات مع الاستخبارات الإنكليزية. ثم جرى في عام ١٩٢٩، تأسيس دائرة الاعلام ـ شروت يدوت ـ في أطر «الهاغانا».

وقد شارك المستعمرون الانكليز مشاركة مباشرة في تطوير منظومة «الهاغانا»، الأمر الذي يؤكد بكل وضوح وشائج القربى» التي تربط الامبريالية بالدولة الصهيونية. فتأسيس الفصائل الصدامية اليهودية تم بمساعدة الخبراء العسكريين الإنكليز. وبتصريح من السلطات الإنكليزية جرى ايفاد مجموعات مختارة من الشبان اليهود للتدرب في المدارس العسكرية في انكلترا ووحدات التدريب في قبرص.

وكان المستعمرون الإنكليز يتعاونون مع «الهاغانا» في قمع حركة التحرر الوطني وسط الفلسطينيين العرب، وخاصة حين نكلوا معاً بانتفاضة العرب عام ١٩٣٦. كما جرى تشكيل فصائل إنكليزية ـ يهودية مختلطة حملت اسم «الفرق الليلية الخاصة».

ومع أن الخلافات بين السلطات الإنكليزية والزعماء الصهاينة أخذت تتكشف تدريجياً في بداية الحرب العالمية الثانية، بل وإن مناوشات مسلحة وقعت بين القوات الإنكليزية وفصائل «الهاغانا» إلا أن التعاون العسكري ـ السياسي لم يتوقف بين الامبريالية الإنكليزية والصهيونية الدولية. فاستناداً إلى تقديرات يغئال الون، مؤلف كتاب «تأسيس الجيش الإسرائيلي» فإن تحركات «الهاغانا» العسكرية لم تتلخص في القضاء على القوات البريطانية في فلسطين، بل حمل لندن على إدراك واقع «إن انكلترا لا يمكنها أن تجد في فلسطين القاعدة الوطيدة والضرورية في هذه المنطقة المهمة، دون موافقة اليهود».

وفي أيار/مايو عام ١٩٤٠ توصل الزعيمان الصهيونيان حاييم وايزمن

ودافيد بن غوريون إلى اتفاق مع الحكومة الإنكليزية حول تزويد اليهود في فلسطين بامدادات كبيرة من السلاح. وبذلك تكون منظومة الصهاينة العسكرية قد دشنت مرحلة جديدة في مسيرة تطورها.

إن واحدة من كبريات الفصائل المسلحة كانت الفصيلة التي حملت اسم «بالماخ» وترأسها المدعو «سادا». تكونت هذه الفصيلة من أربع كتائب جيدة التسليح، مدربة على الأعمال التخريبية. وكانت القيادة الإنكليزية تعتزم استعمال هذه القوات في حالة تقدم قوات رومل داخل فلسطين، غير أن الغزاة الألمان ـ الايطاليين لم يصلوا إلى هناك. الأمر الذي جعل «بالماخ» تركز كل جهودها على التنكيل بالسكان العرب والاستيلاء على أراض جديدة.

هذا وقد اقترنت تحركات «بالماخ» الاجرامية بتنشيط عمل كامل شبكة التجسس الصهيونية داخل فلسطين وعدد من البلدان العربية. وقد توصلت القيادة العسكرية الانكليزية إلى اتفاق مع الزعماء الصهاينة حول إقامة مركز موحد للتجسس في منطقة الشرق الأوسط.

وفي نفس الأعوام، جرى في أطر «بالماخ» تشكيل سلك الضباط اليهود، وقد تولى المناصب القيادية فيه ممثلو أشرس أجنحة النخبة المتسلطة في الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية العالمية وأكثرها رجعية. وقد تجسد في ذلك بكل وضوح الطابع الطبقي الذي ميز الجيش الجديد باعتباره أداة لسياسة التوسع.

وفي الفترة ذاتها ظهرت منظمة عسكرية حملت اسم «أرغون تسفاي ليئومي» /المنظمة العسكرية الوطنية/. وكان مؤسسها و «أبوها الروحي» ف. جابوتينسكي. وهذا «الباشق» الصهيوني يستحق وقفة خاصة. ذلك أن الفلسفة التي تنادي بالقوة احتلت على الدوام مركز الصدارة في

النظرية السياسية الصهيونية. فمع أن كل زعيم من زعماء الحركة الصهيونية الدولية كان يدعو إلى ضرورة استعمال القوة العسكرية لاقامة «إسرائيل الكبرى» فإن جابوتينسكي عبر عن هذه الفلسفة بقدر أوضح وأتم من غيره. وليس عبثاً أن الزعماء الإسرائيليين يخلدون ذكراه حتى الآن.

وكانت «أرغون تسفاي ليئومي» تعمل في عدد من بلدان أوربا الغربية على تجنيد الشباب المنحدرين من أصل يهودي وتدريبهم عسكرياً ثم ارسالهم إلى فلسطين. أما طبيعة الاعداد الأيديولوجي والعسكري، فأبلغ ما يدل عليها شعار المنظمة المذكورة الذي يمثل يداً مرفوعة تمسك بندقية كتب على حربتها «هكذا وإلا فلا!». وكان شقاة هذه المنظمة يعملون في فلسطين يداً بيد مع المستعمرين الإنكليز. ومن نماذج الجرائم التي ارتكبها الجلادون الصهاينة، المذبحة الدموية التي راح ضحيتها السكان العرب في قرية دير ياسين.

إن المنظمة العسكرية «شتيرن» ظهرت في عام ١٩٤٠، وحملت اسم مؤسسها الزعيم الصهيوني أ. شتيرن. وكان لأعضاء هذه المنظمة برنامج عمل خاص» إذ كانوا يعتبرون أن اليهود في فلسطين في غنى عن التعاون مع السلطات الإنكليزية. وكان التنكيل بالعرب «المتمردين» يعتبر الوظيفة الرئيسية لهذه المنظمة. وقد أغدق الكثير من المنظمات الصهيونية العاملة في الولايات المتحدة وعدد من بلدان أوربا الغربية المساعدات المالية والسلاح على أفراد عصابات «شتيرن» بسخاء.

إن التشكيلات اليهودية المسلحة في فلسطين لم تعزز إبان أعوام الحرب العالمية الثانية، صفوفها كماً وتنظيماً فحسب، بل واكتسبت خبرة العمل العسكري، واستوعبت طرقاً وأشكالاً متميزة من شن الصراع المسلح. فقد كان هناك لواء يهودي قوامه ٥ آلاف جندي وضابط شاركوا

في العمليات العسكرية، ضمن قوات الاستعمار الإنكليزي.

وبقدر اتساع الاستيطان في فلسطين راحت القيادة الصهيونية تتبع بثبات واطراد سياسة تنمية وتطوير قوات الدولة اليهودية المقبلة، وتلقى الصهاينة في غضون ذلك شتى المساعدات من السلطات الاستعمارية الإنكليزية، بما في ذلك، امدادات السلاح ومشاركة الضباط الإنكليز في تدريب كوادر الضباط.

إن كل هذه التشكيلات اليهودية المسلحة التي ظهرت في فلسطين في وقت أسبق كونت نواة الجيش الإسرائيلي (تساخال) الذي تأسس في أيار/ مايو عام ١٩٤٨. وكان تعداده الإجمالي آنذاك حوالي ٥٠ ألف جندي وضابط. ولكن ما أن حل شهر تموز/ يوليو عام ١٩٤٨ حتى كان تعداد القوات المسلحة قد تجاوز الستين ألفاً.

إن المصادر الصهيونية الرسمية تطلق عليه اسم «جيش الدفاع الاسرائيلي». والمقصود من هذه التسمية إخفاء الوظائف الحقيقية التي يجب أن تنهض بها هذه المؤسسة في الدولة الفتية. أما في الحقيقة فإن «جيش الدفاع الإسرائيلي» لم يكن إلا أداة لحماية مصالح البرجوازية اليهودية الكبيرة، وأنه بات في أيدي الطبقة المهيمنة أداة لقمع حركة البروليتاريا الديمقراطية في إسرائيل واضطهاد الأقلية العربية من سكان البلاد.

كما برز الجيش كقوة عسكرية في تحقيق المهام العدوانية على الصعيد الخارجي. فالزعماء الصهاينة يحاولون عدم التطرق إلى حقيقة السمات العدوانية التي تميز وظيفة الجيش الإسرائيلي على الصعيد الخارجي. فهم أقبلوا منذ تأسيس التشكيلات المسلحة/ أي قبل وقت طويل من إعلان دولة إسرائيل/ على طرح مقولة دعائية تدعي أن اليهود

يخوضون في فلسطين نضالاً «ثورياً وتحررياً»، ويستعملون القوة العسكرية استعمالاً عادلاً ومشروعاً ضد المستعمرين الإنكليز. بيد أن الوقائع تدل على أن الدور الذي كان معداً للتشكيلات المسلحة منذ أول ظهورها، هو أن تغدو أداة في أيدي الإمبريالية والصهيونية الدوليتين.

إن القيادة الإسرائيلية أقدمت على تأسيس منظومة مركزية لإدارة القوات المسلحة. وأصبح مجلس الدفاع برئاسة رئيس الوزراء أعلى جهاز عسكري ـ سياسي في البلاد. فقد كان هو بالذات الهيئة العليا التي تقرر بقدر كبير السياسة الإسرائيلية على الصعيدين الداخلي والخارجي. وكان هو الذي ينظر ويبت في جميع المسائل الرئيسية التي تخص البناء العسكري والتحضير للحرب وشنها. بينما أنيطت القيادة المباشرة للقوات المسلحة بوزير الدفاع/ شخص مدني/ الذي وضعت في عهدته هيئة الأركان العامة. وقد تميزت منظومة القيادة الاستراتيجية الناشئة بمركزيتها الصارمة ومرونتها، مما أتاح للقوات البرية والطيران والبحرية إدارة العمليات العسكرية بفاعلية.

هذا وكانت القيادة الإسرائيلية ترى أن على القوات البرية أن تحتل مركزاً رائداً في القوات المسلحة باعتبارها الصنف الرئيسي والأكبر عدداً فيها. وألقيت على عاتقها المهمات الرئيسية في دحر جيوش العدو والاستيلاء على أراضي الغير والاحتفاظ بها. وكانت تقوم بمهامها بالتعاون مع سلاحي الطيران والبحرية.

وكانت قوات المشاة القادرة على خوض المعارك في جميع الظروف والأماكن هي الصنف الأساسي في القوات البرية. أما القوات الصدامية الرئيسية فيها فهي وحدات المدرعات التي تلقت من انكلترا وفرنسا أحدث الدبابات في ذلك الوقت. كما شكلت، ضمن القوات

البرية، وحدات مدفعية وهندسية وغيرها من الوحـدات والتشكيلات اللازمة لخوض المعارك البرية العامة.

إن سلاح الطيران هو أحد الأصناف الرائدة في القوات المسلحة الإسرائيلية. وكانت أولى وحدات سلاح الطيـران قد تشكلت إبـان الحرب الفلسطينية، وإن ملاكـات هذا السـلاح تلقت التدريب في المدارس الإنكليزية من حيث الأساس. أما الطائرات فقد كانت آنذاك من أنواع أجنبية /مي - ١٠٩ و «رابيد» و/س - ٤٦/ و/س - ٤٧/ وب - ١٧/ . كما كان ضمن سلاح الطيران وحدات كوماندوز.

بينما لم يصبح سلاح البحرية الإسرائيلي صنفاً مستقلاً رسمياً إلا في عام ١٩٤٩. وإن العمل في تشكيل أولى الوحدات والقطاعات البحرية لم يبدأ إلا بعد انتهاء الحرب. ومع مرور الزمن تعزز سلاح البحرية بعدد من زوارق الطوربيد وكاسحتين/«ايلات» و «يافا»/ كانت قد ابتيعت في بريطانيا.

وفي نطاق سلاح البحـرية شكلت وحـدات مشاة البحرية التي انقسمت إلى صنفين: مشـاة خفـر السـواحـل، ومشـاة الاستـطلاع والتخريب. وتكون الصنف الأخير من وحدات كـومانـدوز وسباحين عسكريين جرى استخدامهم في الأعمال الارهابية/ تعاونوا في حالات كثيرة مع فصائل الكوماندوز التابعة لسلاح الطيران/.

وكانت الدولة الإسرائيلية قد شهدت منذ السنوات الأولى لتأسيسها ظهور طبقة كبيرة من العسكريين المحترفين، وفي اختيار الضباط كانت تراعى بشكل صارم المؤشرات الطبقية والعرقية. وأن نواة سلك الضباط تكونت من يهود الصابرا (أي من اليهود من أصل فلسطيني وسكان إسـرائيـل الأصليين. وهـم طبقــة متميـزة) ومن اليهــود الأشكنـازي

الإسرائيليين الذين جاؤوا من أوربا وأمريكا وأفريقيا الجنوبية وأستراليا أو نسلهم). أما اليهود السفرديم/ اليهود الشرقيون والمهاجرون من بلدان آسيا وأفريقيا/ فلا يمكنهم نيل الرتب والألقاب العسكرية العالية: لم يصبح بمقدور أحد منهم عملياً أن يبلغ رتبة جنرال. بينما حرم العرب المقيمون داخل إسرائيل من حق الخدمة في الجيش كلياً.

إن الأساس الذي اعتمد في تشكيل ملاكات القوات المسلحة هو قانون الخدمة الإلزامية لعام ١٩٤٩، الذي يلزم كل شاب وشابة يبلغان الثامنة عشرة من عمرهما إداء الخدمة العسكرية، على أن تكون مدتها ٢٤ شهراً للرجال.

وقد أولى الزعماء الإسرائيليون أهمية كبيرة لإقامة نظام للتعبئة العامة يتيح في أقصر فترة زمنية، إمكانية زيادة أعداد القوات المسلحة إلى أقصى حد ممكن. وأفردوا على هذا الصعيد دوراً مهماً «للعامل النسوي». فالخدمة باتت إلزامية بالنسبة لجميع الأناث اللاتي تتراوح أعمارهن بين الثامنة عشرة والسادسة والعشرين، أما مدة الخدمة فقد كانت في البداية ٢٠ شهراً، ثم مددت إلى ٢٤ شهراً، ولم يشمل الإعفاء من اداء الخدمة العسكرية إلا المتزوجات/ الحوامل أو اللاتي يقمن برعاية أطفالهن /وكذلك بعض فئات النساء اللاتي يرفضن أداء الخدمة في الجيش لاعتبارات دينية. وكانت تنهض النساء المجندات من حيث الأساس بوظائف التمريض والعمل على الآلة الكاتبة. وككتبة في مقرات القيادة، وعاملات شفرة ومذيعات في إذاعات الجيش.

علماً بأن نظام الخدمة الإلزامية المتبع، والخدمة نفسها ونظام إعادة التأهيل قد أتاحت للقيادة الإسرائيلية تدريجياً إمكانية جمع احتياط استراتيجي ضخم إذ كان جميع الرجال والنساء اللاتي لا يقمن برعاية أطفال، يدرجون، بعد اداء الخدمة في القوات النظامية، في قوات

الاحتياط، حيث يستمر اعتبارهم في الاحتياط حتى بلوغهم الرابعة والخمسين والرابعة والثلاثين على التوالي. علماً بأن على عسكريي الاحتياط أن يتلقوا تدريباً عسكرياً سنوياً.

وأصبحت قوات الدفاع الاقليمي (ناخال) من العناصر المهمة في المؤسسة العسكرية الإسرائيلية. وتشكلت من الشباب الذين تلقوا - بشكل أولي - دورة خاصة من الإعداد العسكري. وكان هدفها في البداية يتلخص في اداء مختلف الأعمال الزراعية. إذ أن افراد لواء قوات الدفاع الإقليمي يقضون ٣ سنوات من حياة الثكنات في المستوطنات الحدودية وداخل الأراضي العربية المحتلة بالدرجة الرئيسية.

وكان الزعماء الإسرائيليون قد أفلحوا في إقامة ماكنة عسكرية لا نظير لها في التاريخ الحديث، ماكنة تفوق من حيث ضخامتها إمكانات البلاد الاقتصادية. فهم بعد أن تأكدوا من أن إسرائيل لا يمكنها الإنفاق بصورة مستمرة على جيش كبير، كان عليهم أن يعملوا على وضع نظام خاص للتعبئة العامة. على أن إقامة مثل هذا النظام الصارم بمثل هذه السرعة والسهولة النسبية لم تكن ممكنة إلا بفضل ذلك الدعم المالي غير المحدود الذي أبدته الصهيونية والإمبريالية الدوليتان لبرامج البناء العسكري الإسرائيلية.

وبالتالي فقد تمكن الزعماء الإسرائيليون في دولة غير كبيرة وفي أوقات السلم من الاحتفاظ دوماً بمستوى عال نسبياً من العسكريين - حوالي ٢ بالمئة من تعداد السكان الاجمالي.

ومن السمات «الاسرائيلية البحتة» التي باتت تميز المنظمة العسكرية، واقع أن نسبة الضباط في مجمل القوات النظامية كانت

عالية ـ زهاء ضابط واحد لكل ٣ جنود. والسمة الأخرى التي تميز التنظيم العسكري هي تلك الآلية الدقيقة للتعبئة العامة السريعة: في غضون ٢٤ ساعة يمكن مضاعفة عدد القوات المسلحة مرتين، وفي غضون ٣ أيام مضاعفتها ٣ مرات.

ومن الجوانب القوية في القوات المسلحة الإسرائيلية حقيقة تجانس تشكيلتها القومية التي لا تشمل إلا أبناء الطائفة اليهودية. على أن إسرائيل سنت في السنوات التالية قانوناً يبيح للدروز والعرب المسيحيين إمكانية الخدمة في الجيش. بيد أن تعداد الدروز قليل في إسرائيل والعرب المسيحيون لم يبدوا رغبة في التطوع في الجيش الإسرائيلي، إضافة إلى قلة عددهم.

ومنذ بداية تشكيل القوات المسلحة كان الزعماء الإسرائيليون يبدون اهتماماً كبيراً «بالعامل البشري». فيرى رئيس الوزراء الأسبق بن غوريون، إن إسرائيل رغم امتلاكها أحدث الأسلحة، تبقى «طبيعة الجندي ومواصفاته العامل الحاسم في الحرب». وقد وجدت هذه الموضوعة المنهجية انعكاسها المباشر في الممارسة التي تتبع في اختيار الشبان للدراسة في المدارس العسكرية، وفي مضمون التوعية الأيديولوجية في القوات العسكرية.

إن انتشار النزعة العسكرية داخل المجتمع الإسرائيلي بلغ تلك السعة والعمق بحيث أصبح كل يهودي يرتبط بالقوات المسلحة طوال حياته. فقد بات على الرجال والنساء اداء الخدمة الإلزامية، وأن يبقوا جنوداً مدة طويلة بعد التسريح وأن يكونوا دائماً على أهبة الاستعداد ـ باعتبارهم احتياطاً ـ للعودة إلى القوات المسلحة بمجرد تلقيهم أوامر الحكومة. وهكذا نرى أن اليهود قد تحولوا إلى «جنود مدى الحياة» يعيشون في دولة ثكنة.

وعلى الصعيد الفكري ـ السياسي كانت هذه الجموع من «الجنود مدى الحياة» لا تتلقى إلا تثقيفاً يتفق مع متطلبات المسلمات الصهيونية والدينية. فالمضمون الأساسي لمادة التثقيف الأيديولوجي الذي يتلقاه السكان اليهود يتكون من الأساطير والروايات المبتدعة في مختلف العهود من أجل تضليل وإفزاع جماهير الشغيلة اليهود. وفي عدادها أسطورة «القومية اليهودية العالمية» و«البؤرة القومية» و«تفوق اليهود» على جميع الشعوب الأخرى والكثير غيرها، وكذلك أساطير «الخطر العربي» و«الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر».

وكان الجنود يتحولون في سياق عملية تربيتهم الأيديولوجية الهادفة بالروح الصهيونية والنزعة العسكرية إلى أداة طيعة في أيدي الفئة الحاكمة من البرجوازية اليهودية الكبيرة. فزعماء البلد، على حد تعبير غولدا مائير استهدفوا ألا يغدو الشعب الاسرائيلي «دمثا وليبراليا، معادياً للاستعمار والنزعة العسكرية».

ونتيجة للتضليل بالشعارات العنصرية والشوفينيةوالتوسعية تحول جنود وضباط الجيش الإسرائيلي الذي تأسس عام ١٩٤٨ إلى قوة ضاربة بيد الصهيونية الدولية. وهم، كما بينت أحداث الحرب الفلسطينية، لا يتورعون عن ارتكاب أفظع الجرائم والآثام، وقد ضاهوا بمدى شراستهم الاجرامية، الغزاة الفاشيست.

## «اقتل عربياً»!

إن «سيف إسرائيل» ـ قواتها المسلحة ـ الذي صنعته الصهيونية والامبريالية الدوليتان، قد استخدم على الفور لتوجيه ضربة إلى الشعوب العربية. فإبان الحرب الفلسطينية عامي ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ جرى بالدرجة الأولى امتحان النظرية العسكرية الإسرائيلية.

لقد نشر الإسرائيليون الكثير من المؤلفات التي تدافع عن مواقفهم في الحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى هذه. فجميع الشخصيات السياسية والعسكرية ـ أو جميعهم تقريباً ـ ممن قدر لهم في تلك الأعوام أن يتبوأوا في الدولة والجيش مناصب قيادية متفاوتة ـ نشروا فيما بعد مذكراتهم. وهذه المصادر لا تنطوي عادة على أهمية إلا لأنها تتيح للباحث العثور على وقائع تاريخية معينة تتطلب تحليلاً واعياً من خلال نظرة علمية إلى التاريخ.

كما تناولت موضوع الحرب الفلسطينية مجموعة كبيرة من الكتب والمقالات التي صدرت في الولايات المتحدة وانكلترا وفرنسا. وهذه الأدبيات التاريخية ليست من نمط واحد أبداً. فإذا تفحصنا مؤلفات المؤرخين البرجوازيين ذوي التوجه الرجعي فلسوف نرى أنها تتكلم على الطبيعة الاجتماعية ـ السياسية للحرب ومجراها ونتائجها بتحيز واضح. فتزعم أن البلدان العربية كانت «البادئة» /أي الطرف المعتدي/ وأن إسرائيل كانت مضطرة، منذ اليوم الأول لظهورها، إلى «الدفاع» عن نفسها وخوض حرب وطنية تحررية عادلة. بينما تضم المطبوعات البرجوازية ذات التوجه الليبرالي طائفة من المواد الناقدة ترفع بعض الشيء الستارة عن حقيقة ولادة هذه الحرب.

لكن الوقائع تشير إلى أن أحداثاً مهمة ترتبط بإشعال نيران النزاع المسلح، كانت قد سبقت بدء العمليات الحربية الواسعة الأبعاد التي شهدتها فلسطين في اليوم التالي من إعلان الدولة اليهودية.

فتجدر الإشارة، بادىء ذي بدء، إلى أن الإرهابيين الصهاينة قد تعمدوا شن الاعتداءات المسلحة على المنشآت الإنكليزية وقتل الجنود الإنكليز. فقد كان الزعماء الصهاينة يتوخون من هذه الأعمال أن تترك انطباعاً وكأن اليهود يسيرون في مقدمة النضال المعادي للإمبريالية في

المنطقة. في الوقت ذاته راح الزعماء الصهاينة يدعون في تصريحاتهم أنهم «يذودون عن مصالح» كل سكان فلسطين الواقعة تحت الانتداب /دافيد بن غوريون وحاييم وايزمن وغولدا مائير وغيرهم/.

على أن المواجهة مع الإنكليز لم تكتسب مع ذلك شكل نزاع مسلح حقيقي. في حين أن المزاعم حول «مصالح» كل سكان فلسطين لم تكن إلا تغطية اعلامية لسياسة الصهاينة العنصرية المعادية للعرب.

فوجهت الفصائل اليهودية المسلحة ضد السكان العرب، وكانت تتلقى الدعم من الإمبريالية الإنكليزية التي أثارت فزعها حركة التحرر الوطني العربية. وكانت الاصطدامات المسلحة بين العرب واليهود يدبرها المستعمرون الإنكليز الذين رأوا مصلحتهم في إذكاء العداء بين الطائفتين، وسعوا إلى استغلال «اضطراب الوضع السياسي في فلسطين» كحجة لمد أجل وصايتهم على هذا البلد.

إن المرحلة الأولى من حرب الصهاينة ضد العرب شملت عمليات متفرقة قامت بها تشكيلات «الهاغانا» المسلحة وكذلك المنظمتان الارهابيتان «أرغون» وشتيرن» في عام ١٩٤٧ بغرض «تطهير الأراضي». وفي شتاء وربيع عام ١٩٤٨ اعتدى الصهاينة على القرى العربية سلامة وبير عباس ودير ياسين والقسطل ونفذوا عمليات ارهابية في يافا والقدس. وبحلول شهر أيار/ مايو عام ١٩٤٨ تمكنت القوات اليهودية من احتلال يافا وعكا وحيفا والقسطل وقطمان وحي عربي في القدس.

وكما نرى، فقد أقدم اليهود، قبل إعلان دولة إسرائيل، على احتلال جزء كبير من الأراضي الفلسطينية، وطردوا زهاء ٤٠٠ ألف عربي من هناك. ولم تتوقف الاصطدامات والأعمال المسلحة ضد السكان العرب في فلسطين. وإن دخول قوات عدد من البلدان العربية

الأراضي الفلسطينية في ١٥ أيار/ مايو عام ١٩٤٨، جاء بهدف ضمان أمن السكان العرب وتوفير الظروف لتطبيق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول تأسيس دولة فلسطين العربية. غير أن الصهاينة استغلوا هذه الخطوة لشن حملة دعائية صاخبة صوروا فيها إسرائيل وكأنها «ضحية عدوان».

إن الحرب الإسرائيلية ضد البلدان العربية قد جاءت امتداداً للسياسة التوسعية التي اتبعتهاالقيادة الصهيونية داخل فلسطين طوال سنين عديدة. ولم يكن ذلك في الواقع إلا استمراراً لسياسة الامبريالية الدولية والاستعمار. فالبلدان العربية لم تقدم الحل العسكري إلا بهدف تأمين السيطرة على أراضي فلسطين التي أفردت للدولة العربية بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد دخلت الأراضي الفلسطينية ولكنها لم تعبر الحدود الإسرائيلية، بل على العكس، إن القوات الإسرائيلية دخلت بصورة غير شرعية ذلك الشطر الذي يجب أن يعود إلى فلسطين العربية.

لقد بدأت الأعمال الحربية على عدة محاور. فقد وجه الإسرائيليون على المحور الشرقي عدة ضربات متتابعة إلى القوات الأردنية واضطروها على التقهقر. وقد فرضت القوات الإسرائيلية في نهاية المطاف سيطرتها على مدينتي اللد والرملة اللتين تقرر دخولهما ضمن الدولة العربية الفلسطينية وليس اليهودية.

وكان أحد الأهداف التي تبغيها تل أبيب هو الاستيلاء على مدينة القدس. علماً بأن معركة القدس التي دارت بين الفصائل العربية والقوات الإسرائيلية لم تدر داخل أراض إسرائيلية بل ضمن حدود المنطقة الدولية التي خطط الزعماء الصهاينة لضمها منذ أمد بعيد.

والمحور المهم الآخر للهجوم الإسرائيلي كان المحور الجنوبي، فقد كانت العمليات العسكرية في الجنوب تعكس هي الأخرى حقيقة وجود مخططات هجومية مدروسة مسبقاً لدى القيادة الإسرائيلية. . . إن طابوري القوات المصرية مرا عبر صحراء النقب حين لم يكن فيها أحد من الجنود الإسرائيليين ولم تكن هناك إدارة إسرائيلية. وقد شارك المصريون في العمليات العسكرية في منطقة القدس أي داخل أراض لا تعود لاسرائيل. ولم تخرق القوات المصرية في القطاعات الأخرى قط الخط الذي تبدأ وراءه الأراضي التي خصصتها الجمعية العامة لإسرائيل. ومع ذلك تعرضت القوات المصرية في ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر لاعتداء جيش إسرائيل الذي دخل شبه جزيرة سيناء وارتكب بذلك عدواناً على مصر.

ورغم أن إسرائيل وقعت في نهاية شباط/ فبراير عام ١٩٤٩ على اتفاقية هدنة مع مصر، إلا أن تل أبيب لم تكن تنوي وقف العمليات الحربية. فقد أقدمت القوات الإسرائيلية في ١٠ آذار/ مارس على دخول الشطر الجنوبي من صحراء النقب وتقدمت نحو خليج العقبة حيث استولت على أم الرأشراش العربية.

أما على المحور الشمالي ـ الشرقي فقد تصدت للهجوم الإسرائيلي القوات العراقية التي دخلت منطقة السامرة التي لا تعود إلى إسرائيل. ولم تدر العمليات العسكرية داخل الأراضي الإسرائيلية إلا على الحدود السورية، وإن ذلك لم يحدث إلا بعد أن أقدم الإسرائيليون في وقت أسبق على التدخل في منطقة الجليل الغربية التي لا تعود إلى إسرائيل.

كما قام الإسرائيليون بزحف في الاتجاه الشمالي على امتداد ساحل البحر المتوسط. وحملت هذه التحركات الإسرائيلية ضد لبنان طابعاً

عدوانياً فاضحاً لأن القوات اللبنانية لم تقبل على دخـول الأراضي الإسرائيلية قط.

كانت العمليات الحربية في فلسطين سجالاً. وكانت تتوقف أحياناً فتقبل الأطراف على إعادة تحشيد قواتها وجمع الموارد المادية، لتستعر المعارك من جديد على بعض المحاور. وقد استغل الإسرائيليون فترة وقف إطلاق النار الذي تم الاتفاق عليه في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٤٨ بوساطة الأمم المتحدة، لجمع القوى وإعادة تحشيد القوات على المحور الجنوبي. وما أن حل شهر كانون الأول/ دسمبر حتى شنوا هجوماً على شبه جزيرة سيناء. وفي ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر عاد مجلس الأمن الدولي واتخذ قراراً جديداً حول وقف إطلاق النار في فلسطين. وفي شهر كانون الثاني/ يناير عام ١٩٤٩ بدأت في جزيرة رودس اليوناقية المفاوضات بين إسرائيل ومصر. وكما قدمنا، فإن تل أبيب في هذه المرة أيضاً قد لجأت إلى الغدر والخداع والتضليل من أجل كسب الوقت والتحضير لعمليات هجومية جديدة.

ومما يدل أيضاً على الخصائص التي تميز الطريقة الإسرائيلية في شن الحروب، حقيقة استعانة إسرائيل بالطرق الاجرامية في الصراع. فقد طرد الإسرائيليون العرب من أراضيهم. وهرب إلى الأردن ومصر وسورية ولبنان مئات آلاف العرب وصادر الغزاة ممتلكاتهم. ودمرت القوات الإسرائيلية القرى العربية، ومحت من وجه الأرض دير ياسين ووادي ديوس وفردوس أبو لوان وكفر طوبياس. وبأعداد كبيرة جرت إبادة السكان العرب المدنيين. وشنت السلطات العسكرية الارهاب داخل الأراضي المحتلة.

وفي شباط ـ تموز /فبراير ـ يوليو/ عام ١٩٤٩ جرت في رودس

مفاوضات عقد هدنة بين إسرائيل وبين الأردن ومصر. وبموجب الاتفاقية التي تم التوصل إليها جرى تحديد المنطقة المجردة من السلاح على جانبي خط الهدنة. ثم جرى تشكيل لجنة تابعة للأمم المتحدة تقوم بالإشراف على انجاز الشروط المثبتة في الاتفاقيات/ وقعت إسرائيل في البداية على اتفاقية مع الأردن ومصر، ثم في وقت لاحق مع سورية ولبنان/ .

وبذلك تكون الحرب الفلسطينية قد انتهت. وكانت النتائج التي أسفرت عنها تبدو مشجعة من منظور التوسعيين الإسرائيليين. فقد تسنى للإسرائيليين، جراء العمليات الهجومية، الاستيلاء على الجليل الغربي والنقب الغربية وعلى شطر من مدينة القدس/ القدس الجديدة/ أي ما يزيد على ٦,٧ ألف كيلومتر مربع من الأراضي العربية، وبالتالي فقد وسعوا مساحة أراضي إسرائيل بمقدار الثلث تقريباً.

وقد أسفر ذلك عن طرد زهاء ٩٠٠ ألف عربي من فلسطين. وسنحت للإسرائيليين فرصة إقامة رؤوس جسور لاعتداءاتهم المقبلة، إذ سلمت هذه الأراضي إلى ما يسمى بالصندوق اليهودي القومي. ثم بدأت حملة واسعة النطاق «لتهويد» الأراضي المغتصبة. فإذا كان سكان المنطقة الشمالية /الجليل/ يتكونون قبل إعلان إسرائيل من ٨٤ بالمئة من العرب و١٦ بالمئة من اليهود فإن هذه النسبة أصبحت في عام ١٩٥١ ٤٣ بالمئة عرباً و٥٦ بالمئة يهوداً. ونسبة اليهود في الجزء الجنوبي/ بير سبع/ التي لم تكن تشكل سوى ٢ بالمئة، أصبحت ٧٩ بالمئة عام ١٩٥١. ولئن كان تعداد اليهود في فلسطين لا يبلغ في أيار/ مايو عام ١٩٤٨ سوى ٦٣٠ ألف نسمة، فإن هذا العدد ازداد في عام ١٩٥١ إلى ما يزيد على ١,٤ مليون نسمة.

وهكذا فإن هذه النزعة العسكرية الحديثة العهد اجتازت أول امتحاناتها وسط نيران ما يسمى بالحرب الفلسطينية أو أول حرب عربية ـ إسرائيلية (أيار/ مايو عام ١٩٤٨ ـ آذار/ مارس عام ١٩٤٩). وقد تمكنت إسرائيل في هذه الحرب، بالاعتماد على دعم الصهيونية الدولية وأوساط الغرب الامبريالية الشامل، من إنزال الهزيمة بقوات لبنان وسورية والعراق واليمن والأردن ومصر والسعودية، هذه القوات الضعيفة المشتتة والسيئة التسليح. وبالنتيجة فقد استولت إسرائيل على ٦,٧ ألف كيلومتر مربع علاوة على الـ ١٤ ألف كيلومتر مربع التي خصصها لها قرار الأمم المتحدة. وفرض الإسرائيليون سيطرتهم على الشطر الأكبر من مدينة القدس ـ أي على ما يسمى بالمدينة الجديدة. أما خط الهدنة الذي عكس واقع حال الأطراف المتحاربة في أول تموز/ يوليو عام ١٩٤٩، فقد أصبح خط الحدود الفعلية بين إسرائيل والبلدان العربية. أما خسائر إسرائيل الفعلية في هذه الحرب فكانت ٦ آلاف قتيل منهم أكثر من ٤ آلاف عسكري.

## «سر» الانتصارات الإسرائيلية

إن زعماء الصهيونية الدولية اعتبروا نتائج الحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى انتصاراً بيناً «للقضية اليهودية». لكن أعمال المؤلفين البرجوازيين التي نشرت في أوقات متفاوتة في إسرائيل والولايات المتحدة وانكلترا وفرنسا والبلدان الغربية الأخرى، تضمنت تقييمات متباينة بهذا الخصوص. فإن ت. دوبوئي الذي هو واحد من أنشط المؤرخين العسكريين في الولايات المتحدة اعتبر الانتصار الإسرائيلي هذا «وهماً». وعلى هذا النحو أيضاً بسط أ. الكوردي تاريخ الحرب. أما كورتسمان مؤلف كتاب «جذور عام ١٩٤٨. الحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى» فيرى في نتائج الحرب الفلسطينية نواحي إيجابية

وسلبية «للانتصار الإسرائيلي». أما كتاب «تحت النيران. إسرائيل و٢٠ عاماً من الصراع في سبيل البقاء». وهو كتاب لفريق من المؤلفين، فيتضمن سرداً متحيزاً للغاية لتاريخ الحرب. . . وعلى نحو متناقض أيضاً استعرض كل من م. أرنوني ون. سافران جذور النزاع العربي - الإسرائيلي وتاريخه.

وكان السؤال الذي طرحه علم التاريخ البرجوازي هو: كيف تمكنت إسرائيل الصغيرة من مجابهة ١٠٠ مليون عربي وإحراز النصر العسكري؟ وقد أجاب عنه هذا العلم من منظور الفلسفةالصهيونية البرجوازية.

أما الروايات الاكليريكية فنجدها في كتاب «الجنود الإسرائيليون» الذي يزعم أن ينبوع الانتصارات الإسرائيلية الذي لا ينضب هو «الصلابة المعنوية - السياسة الخاصة» التي تميز اليهود، ولكن هذه الروايات ربما وجدت انعكاسها على شكل أتم في كتاب الحاخام السابق في الجيش الإسرائيلي م. ماغال الذي ترأس من ثم ما يسمى بدائرة الاعلام اليهودية القومية في الولايات المتحدة. فقد حصر جميع أسباب الانتصارات العسكرية الإسرائيلية في ظاهرة «جنود إسرائيل». وإن هذه الظاهرة يتلخص جوهرها، برأيه، في كون التاريخ العالمي لا يعرف نظيراً لإسرائيل. . . وأن جميع المآثر التي اجترحتها الشعوب كافة تبدو، على حد زعمه، باهتة على خلفية انتصارات إسرائيل الرائعة. ويؤكد ماغال للقراء أن من الصعب على المؤرخين أن يقدروا هذه النجاحات «الباهرة الفريدة» حق قدرها، و«أن هذه النجاحات ستبقى صفحات ساطعة في تاريخ البشرية».

وخلاصة القول أن «سر الانتصارات الإسرائيلية» مرده، في رأي الكاتب، إلى فلسفة الديانة اليهودية». فيقول إن الشعب اليهودي هو

«شعب الله المختار» و أنه يناضل في سبيل الأرض التي وهبها الله له»، والتي تمتد «من النيل إلى الفرات» وأن اليهود «يتفوقون على أناس لأرض الأخرين» ويتمتعون «بطاقة لا تنضب من الحيوية والنشـاط» وسوف يتفوقون دائماً على أعدائهم.

غير أن الأسباب الحقيقية للانتصارات العسكرية كانت تكمن في أمور أخرى. فلم يكن الجيش الإسرائيلي هو الأقوى في هذه الحرب، وإنما القوات العربية كانت سيئة الإعداد.

كما لم يكن قد أنهى كلياً تشكيل وتدريب وتسليح جيش الثورة الفلسطينية النظامي. فمع أن أولى وحداته ظهرت عام ١٩٤٧ إلا أن قادة حركة المقاومة الفلسطينية عجزوا عن تأسيس جيش شعبي نظامي جراء الخلافات داخل جامعة الدول العربية والمقاومة المباشرة التي أبداها بعض الأنظمة العربية.

وتبدو واهية المقولة الصهيونية التي تدعي أن إسرائيل حاربت ضد «العالم العربي كله». صحيح أن بلدان الجامعة العربية أعلنت كلها الحرب على إسرائيل، حتى أن البعض منها أرسل قواته إلى فلسطين. على أن زعماء البلدان العربية كانوا يفتقرون إلى الوحدة في نظرتهم إلى طبيعة وأشكال وأبعاد التصدي للمعتدي الإسرائيلي.

ولو أجملنا كل مزاعم الصهيونية الدولية بخصوص «سر» الانتصار الإسرائيلي، لأصبح حصرها فيما يلي: اليهود «شعب مختار» مدعو إلى قيادة الأخرين، وأنهم على أعلى مستوى من التطور الفكري ويتفوقون في ذلك كثيراً على بقية سكان الأرض. وأن إسرائيل هي «المركز الذي يلتف حوله كافة اليهود» وأنها وطنهم الوحيد، وعلى كل يهودي ألا يضن بالجهود والأموال من أجل تعزيز النزعة العسكرية الإسرائيلية وأن يكرس

نفسه كلياً لتحقيق نظرية «إسرائيل الكبرى». وأن إسرائيـل تخوض «حروباً عادلة /دفاعية/» ولا تستعمل القوة إلا في سبيل «تحريـر» أراضيها التي اغتصبتها البلدان الأخرى، وأن الجانب الأهم في «سر» الانتصارات الإسرائيلية يكمن في «رسالة اليهود بتزعم» البشرية وما قيضته هذه الرسالة لليهود من مؤهلات فكرية ومعنوية ـ نفسية خاصة.

ولا يصعب علينا أن نلمس في هذه الصورة العامة مواطن ضعف واضحة، فأبرز مواطن الضعف في المقولات الدعائية الإسرائيلية تكمن في كونها ابتعدت قصداً عن تحليل واقع ميزان القوى الاجتماعية ـ السياسية في الشرق الأوسط والعالم ككل خلال تلك الفترة. كما تكمن مواطن ضعفها في كونها تشبعت بالنظريات الرجعية العنصرية والعسكرية ومن الصعب أن تلقى تفهم وتأييد جميع اليهود وفي كافة البلدان. وواضح أنها تطمع في استغلال سوء اطلاع الجماهير اليهودية على القـوانين والأعراف الأسـاسية المتبعـة في خوض الحـروب وتحقيق الانتصارات. وهي مقولات تدعو إلى تحكيم التعصب اليهودي الذي واظب على نشره طوال عشرات السنين «الآباء الـروحيون» للديـانة اليهودية والحركة الصهيونية.

إن القدرة المعنوية ـ النفسية التي تمتع بها الجندي الإسرائيلي بدت في تلك السنوات كبيرة جداً بالطبع إذ ما قيست بمعايير ومصالح «بواشق» الصهيونية الدولية. فالجنود الإسرائيليون آمنوا في غالبيتهم المطلقة إيماناً أعمى بالدعاية الرسمية، وكانوا على قناعة «بعـدالة» رسالتهم في الحرب. واعتبروا أنفسهم أبعد شأواً من أعدائهم. وبالتالي فكان من الطبيعي أن يلعب دوره هذا النمط من «الجموع المجندة» التي عمل الصهاينة على إعدادها مسبقاً.

## دروس الحرب كما تفهمها إسرائيل

كان من المفروض أن تنقطع السلسلة المنطقية «حرب ـ سلام ـ حرب» فيما يخص فلسطين بعد توقيع اتفاقيات الهدنة صيف عام ١٩٤٩. فقد كان من الواضح أن ميزان القوى الاجتماعية ـ السياسية في المنطقة في غير مصلحة التوسعيين اليهود. وكان أصوب نهج بالنسبة لإسرائيل في هذه الظروف أن تعمل على إقامة وتنمية علاقات سلمية مع البلدان العربية. بيد أن تل أبيب اختارت طريقاً آخر: التعاون الشامل مع الامبريالية الدولية وخاصة الإنكليزية والفرنسية والأمريكية.

ولكن السلام لم يحل. وكان من المتعذر أن يحل، لأن ذلك يعني تعايش إسرائيل مع الشعوب العربية داخل الحدود التي رسمتها لهذه الدولة الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧. بيد أن هذه الحدود لم يعد لها وجود عملياً، أما القيادة الإسرائيلية فلم تكن تنوي التخلي عن نهج الاسترسال في العدوان.

وقد عبر رئيس الوزراء الإسرائيلي بن غوريون بكل وضوح عن هذا الموقف في الخطاب الذي ألقاه عام ١٩٤٩، في طلاب المدرسة العسكرية في تل أبيب حين قال: «... لم نحقق بعد أهدافنا، أي الانتصار النهائي. فلم نحرر إلا جزءاً من وطننا. أما الأجزاء المتبقية فيتعين علينا تحريرها لاحقاً... نعم، إننا نجعل من الحرب مهنة لنا، وإن هذا لسوف يستمر حتى نحرر الوطن بأكمله... الذي يمتد من الفرات إلى النيل. وفيما يخص السيف الذي أعدناه إلى غمده، فقد أعيد موقتاً، ولسوف نستله من جديد...».

وبمثل هذه النبرة اصطبغ أيضاً خطاب «باشق» إسرائيلي آخر، ألا وهو موشي ديان الذي أكد لسكان إسرائيل أن جيش هذه الدولة يعد

العدة لشن حرب جديدة من أجل تحقيق الهدف النهائي - «إقامة إسرائيل الكبرى».

وكان الزعماء الإسرائيليون قد أقدموا بعد انتهاء الحرب الفلسطينية على ترويج مقولة «القلعة المحاصرة»، وأرادوا بذلك تأكيد الادعاءات التي تزعم أن إسرائيل ألفت نفسها محاصرة وسط «قوى معادية» - مصر والأردن وسورية ولبنان. ولكن لم يكن هناك أي حصار بالمفهوم الصريح لهذه الكلمة. فالبلدان المذكورة كانت منغمسة كلياً في معالجة مشاكلها الداخلية الخاصة والنضال في سبيل التحرر التام من الاستعمار.

وكان بالامكان تسوية العلاقات بين إسرائيل والبلدان العربية المجاورة عبر منظمة الامم المتحدة التي نالت إسرائيل عضويتها في أيار/ مايو عام ١٩٤٩. فالزعماء الإسرائيليون تعهدوا بتنفيذ قراري الجمعية العامة ١٨١ (١١) و١٩٤ (١١) اللذين حددا سياسة التعايش السلمي بينها وبين البلدان المجاورة. كما تعهدوا بنبذ التمييز العنصري والديني واللغوي والجنسي، وضمان حرية زيارة «العتبات المقدسة» ومساواة جميع الأقليات القومية أمام القانون. غير أن إسرائيل لم تف بجميع هذه الالتزامات. فتجاهل قرارات الأمم المتحدة التي لا تحظى برضا الصهاينة، بات خطاً تقليدياً في تل أبيب.

هذا وإن القيادة الإسرائيلية التي استوعبت دروس الحرب الفلسطينية من منطلقها الخاص - أي في أطر السياسة التوسعية التقليدية، قد راهنت على مساعدات الامبريالية الدولية التي بدأت جهوداً غير قليلة من أجل إقامة قواعد ارتكاز وأحلاف عسكرية في الشرق الأوسط. وراحت إسرائيل تسعى إلى الانضمام «إلى أي منظومة من منظومات الأحلاف شبه العسكرية في أطر النظام الغربي». فحاولت تل

أبيب في البداية الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي الذي تأسس عام ١٩٤٩. وفي أيار/ مايو عام ١٩٥٠ أعلنت الحكومة الإسرائيلية، أملاً منها باستقطاع حصتها من كعكعة العيد، تأييدها التام لما يسمى ببيان الثلاثة ـ وهو اتفاقية بين الولايات المتحدة وإنكلترا وفرنسا ـ الذي ينص على تزويد منطقة الشرق الأوسط بكميات غير محدودة من السلاح. وفي تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٥١ أعلنت تأييدها لخطة إقامة قيادة الشرق الأوسط التي كانت تبغي غايات عدوانية وتناصب الاتحاد السوفييتي العداء بشكل سافر.

في الوقت ذاته سعى الزعماء الاسرائيليون إلى توسيع دائرة حلفائهم على أساس ثنائي. فقد واصلوا تعزيز علاقاتهم بالإمبريالية الإنكليزية، وفي شباط ـ آذار/ فبراير ـ مارس/ عام ١٩٥٢ تمكنوا من الحصول على قرض مع الموافقة على زيادة إرساليات السلاح. وعمل مبعوثو تل أبيب في أعوام ١٩٥٢ ـ ١٩٥٥ بنشاط على «كسب ود الأمريكان» ـ الرئيس هاري ترومان ووزير الخارجية أتشسون، ثم الرئيس دوايت ايزنهاور ووزير الخارجية دالس. وأفلحوا في ذلك. فقد بدأت في شهر آذار/ مارس عام ١٩٥٣ حملة في الولايات المتحدة لمصلحة «قرض الاستقلال الإسرائيلي». وراحت الدعاية الإسرائيلية الرسمية تطبل في كل مكان لمقولة «تقارب المصالح الأمريكية والإسرائيلية». فمثلاً، صرح وزير الخارجية الإسرائيلي بأن أية منظومة «للدفاع الإقليمي تقام من دون إسرائيل هي أشبه بدولاب تنعدم الصلة بين أطره والمحور». أما صحيفة «جيروزاليم بوست» فقد كتبت أن الولايات المتحدة بحاجة إلى إقامة علاقات صداقة مع إسرائيل كحاجة إسرائيل إلى مثل هذه العلاقات مع الولايات المتحدة.

على أن علاقات الصداقة كانت قد نشأت في وقت أسبق. فقبيل

انتخابات البرلمان الإسرائيلي الأولى عام ١٩٤٩، تلقى الزعماء الإسرائيليون من الولايات المتحدة قرضاً كبيراً قدره ١٠٠ مليون دولار. وفي يوم ٢٣ آب/ أغسطس عام ١٩٥١ وقعت إسرائيل والولايات المتحدة معاهدة للصداقة والتجارة والملاحة البحرية. وفي تموز/ يوليو ١٩٥٢ وقعت الحكومة الإسرائيلية اتفاقية مع الولايات المتحدة حول ضمان الأمن المتبادل. وقد أثرت بقدر ملحوظ في تسريع التقارب بين إسرائيل والولايات المتحدة الزيارة التي قام بها للولايات المتحدة صيف عام ١٩٥٤ رئيس هيئة أركان القوات المسلحة الإسرائيلية الجنرال موشي ديان. وشهد عاما ١٩٥٤ - ١٩٥٥ مفاوضات بين الحكومة الإسرائيلية وإدارة أيزنهاور حول مسألة «الالتزامات الإسرائيلية العسكرية والدفاعية» و «ضمانات أمن إسرائيل».

على أساس معاهدة عام ١٩٥١ راح التعاون بين إسرائيل والولايات المتحدة يتسع أكثر فأكثر. فقد غصت إسرائيل بفروع الشركات والمصانع والوكالات الأمريكية. واحتلت أعداد غفيرة من المستشارين الأمريكان أماكنها في مختلف حلقات أجهزة الدولة والمنظمات الاجتماعية والمؤسسات الإنتاجية. وسنحت للخبراء العسكريين الأمريكان فرصة الإشراف على الإعداد العسكري الميداني في الجيش الإسرائيلي وتوجيهه. وطبيعي أنهم واظبوا على نشر الخبرة والتقاليد العسكرية الأمريكية في كل مكان.

وفي الخمسينات بدأ تطور التعاون بين إسرائيل وألمانيا الغربية. فقد قدم الصهاينة لحكومة ألمانيا الغربية وثائق تتهم ألمانيا بإبادة اليهود بشكل جماعي في سنيّ الحرب العالمية الثانية. وفي عام ١٩٥٢ وقعت ألمانيا الغربية وإسرائيل إتفاقية تتعهد حكومة ألمانيا الغربية بموجبها بدفع تعويضات لإسرائيل، في غضون ١٢ عاماً، عن الأضرار التي

ألحقتها ألمانيا الهتلرية باليهود. وقد ساعدت هذه الموارد المالية، طبعاً، على إثراء البرجوازية اليهودية في المقام الأول، واستعملت لتنمية قدرة إسرائيل العسكرية.

وهكذا فإن القيادة الإسرائيلية صعدت نشاطاتها في التحضير لحرب جديدة ضد العرب بالاعتماد على المساعدات المتنامية تقدمها الإمبريالية الدولية. وإن طبيعة النظرية العسكرية الإسرائيلية وتوجهها المعادي للعرب قد تجسدا بوضوح في سلسلة من الاستفزازات الحدودية.

فقددبر الإسرائيليون خلال الفترة الممتدة من صيف عام ١٩٤٩، وحتى بداية ربيع عام ١٩٥٥ ما يزيد على ألفي اصطدام مسلح على الحدود العربية ـ الإسرائيلية. وبعد عام ١٩٥٢، تكشف المحور الرئيسي لتحشيد الجهود وهو المحور الجنوبي، الموجه ضد مصر، ففي صيف عام ١٩٥٤ نفذ الإسرائيليون عملاً إرهابياً في القاهرة. وفي نهاية شهر شباط/ فبراير جرى تدبير حادث مسلح في قطاع غزة ـ اعتداء على مصر. وفي أيار/ مايو عام ١٩٥٥ وقعت حادثة دموية جديدة في القطاع ذاته. وقد حظيت هذه التحركات بتأييد الولايات المتحدة وبلدان الناتو الأخرى. فقد وصل ممثل وزارة الخارجية الأمريكية آلن إلى القاهرة في نهاية عام ١٩٥٥ وحاول افزاع مصر باحتمال هجوم تشنه إسرائيل، زاعماً بأن قواتها «قادرة على الوصول إلى القاهرة»... وقد تلقى مئات الضباط الإسرائيليين التدريب العسكري في الولايات المتحدة، وعلاوة على ذلك وصل عدد كبير من المستشارين الأمريكان إلى الجيش الإسرائيلي.

والتحضير للعدوان اتخذ أبعاداً واسعة بعد أن اتخذت الجمهورية المصرية في ٢٦ تموز/ يوليو عام ١٩٥٦ قراراً بتأميم شركة قناة السويس

المساهمة. فقد شرعت إسرائيل في الاعداد المباشر لشن «حرب وقائية». وراحت الصحف اليمينية تدعو علناً إلى «تأديب مصر». وأدخل في روع السكان وكأن «حلفاء أقوياء» في الغرب سيبدون مختلف أنواع المساعدات. فقد ازداد تدفق الأسلحة فعلاً من بلدان الناتو. وتلقت إسرائيل مئات الطائرات، وفي عددها أحدث النماذج النفاثة، إضافة إلى الكثير من الدبابات والمدافع الذاتية الحركة والمدرعات والمدافع الميدانية والمضادة للجو والسفن ومعدات النقل البري والعتاد وأجهزة المستشفيات ولوازمها.

وفي يوم ٥ آب/ أغسطس عام ١٩٥٦ عقدت الحكومة جلسة مغلقة اتخذت فيها قراراً بتعجيل استعدادات العدوان على مصر. وفي يوم ٦ آب/ أغسطس أجرى السفير الإسرائيلي في لندن مفاوضات مع الإنكليز حول وضع القواعد العسكرية الإسرائيلية تحت تصرف القوات الإنكليزية في حالة بدء عمليات عسكرية ضد مصر. وفي الولايات المتحدة أقدم زعماء المنظمات الصهيونية، على وجه السرعة على جمع التبرعات لمصلحة المعتدي. وفي الأول من آب/ أغسطس أعلنت الإدارة الأمريكية عن تجميد الودائع المصرية.

كما ازدادت هجرة اليهود إلى إسرائيل، فإذا كان تعدادهم ٧٠٨ آلاف نسمة عام ١٩٤٧، فإنه وصل إلى حوالي ١,٥ مليون عام ١٩٥٦/ وبعد عامين تجاوز ١,٧ مليون/. وتلقت إسرائيل المزيد والمزيد من المساعدات العسكرية. فالولايات المتحدة وحدها رصدت لها على شكل قروض ومساعدات أخرى مبلغ ٨٠٠ مليون دولار، كما تلقت إسرائيل عبر المنظمة الصهيونية العالمية مبلغ ٧,٧ مليار دولار، علماً بأن ثلثي هذا المبلغ كان مساعدات مجانية. أما ألمانيا الغربية فقد دفعت لإسرائيل ٦ مليارات مارك/ زهاء ١،٤ مليار دولار/ على شكل

«تعويضات» عن الجرائم التي ارتكبتها ألمانيا الفاشية بحق اليهود، ومنحتها قرضاً قدره ٦٣٠ مليون مارك، ووافقت كذلك على منحها مساعدات اقتصادية طويلة الأمد تقدر بملياري مارك.

وقد ضمن كل ذلك لإسرائيل فرصة التحول السريع إلى دولة عسكرية قوية نسبياً. فهي بحلول أواسط الخمسينات باتت تتمتع بقوات مسلحة كبيرة تتكون من قوات برية وسلاحي طيران وبحرية علماً بأن حوالي ثلث الوحدات كان من الكوادر العسكرية والثلثين الباقيين من وحدات الميليشيا الاقليمية/لم تكن تضمن الوحدات الأخيرة الا ٢٠ ـ ٣٠ بالمئة من ملاكها التام، أما الأسلحة فكانت تحفظ في المستودعات/. وكان من الواجب أن تنجز المرحلة الأولى من التعبئة العامة في غضون ٤٨ ساعة والمرحلة الثانية في غضون ٧٢ ساعة.

واتسعت في البلاد أكثر فأكثر أعمال تدريب السكان عسكرياً. فقد استدعي على وجه السرعة إلى معسكرات التدريب عشرات الآلاف من عسكريي الاحتياط. واحتدت أكثر فأكثر لهجة خطب وتصريحات الزعماء الإسرائيليين. وإن فورة التوسعيين العدوانية راحت تتعاظم مع تحشيد القوات العسكرية الإنكليزية والفرنسية في الشطر الشرقي من البحر المتوسط. «فالحرب داخل أراضي الغير وبسلاح الغير وعلى حساب الغير» بدت لهم حملة بسيطة ومفيدة.

وفي أواسط شهر تشرين الأول/ اكتوبر بدأت في البلد حملة سرية لتجنيد الاحتياط ووسائط النقل. وفي يوم ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر وصل رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى باريس لتنسيق تفاصيل العدوان المشترك مع الفرنسيين وفي ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر أعلنت إسرائيل حالة الحرب.

وكانت تل أبيب قد تمكنت بحلول منتصف الخمسينات من وضع منظومات من المبادىء العسكرية، دقيقة بما فيه الكفاية جرى تطبيقها عملياً. وبوسعنا أن نحكم على ذلك، مثلاً، من مضمون وفحوى ما يسمى بـ «خطة الجيش الإسرائيلي الاستراتيجية في عامي ١٩٥٦ - ١٩٥٧». فهي تبسط بشكل سافر مخططات الصهاينة التوسعية وطرقهم الهمجية في شن الحرب ضد البلدان العربية المجاورة.

فقد انطلق الصهاينة من ضرورة الهجوم المباغت على العدو /شن «الحرب الوقائية»/.. والخطة تشير إلى الظروف التي من شأنها أن تيسر نجاح العدوان، وخاصة مساعدة كبريات الدول الغربية لإسرائيل/ أو على الأقل امتناع هذه الدول عن مساعدة العرب/، وتسعير التناقضات والخلافات بين البلدان العربية.

وبغية انجاز هذه الخطة قامت إسرائيل بشن حملة دعائية واسعة وهادفة، ساعدت على استنفار اليهود معنوياً ونفسياً استعداداً للحرب، وقد قادها ووجهها كبار الشخصيات السياسية. فأعلن رئيس الوزراء بن غوريون في خطابه الذي ألقاه في يوم ٣٠ آب/ أغسطس عام ١٩٥٦ في مؤتمر حزب ماباي، أن القوات المسلحة في البلاد مجهزة بكل ما تحتاجه للهجوم، وأن قدرتها ستزداد بقدر كبير في القريب العاجل. وفي يوم ٢٠ أيلول/ سبتمبر أطلق بن غوريون من جديد تصريحات عدوانية، مشيراً فيها إلى أن الكثيرين في إسرائيل يتحرقون شوقاً إلى «بدء الحرب فوراً». وفي يوم ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر صرح أيضاً أن لديهم «حليفاً حقيقياً» قادراً على حماية وإسناد الجيش الإسرائيلي بشكل وطيد.

أما دور الاعداء المستعدين للاجهاز على إسرائيل وإبادتها فقد أفرد لنفس أولئك العرب الذين يعيشون في جوارها. وقد ضمت جعبة تل أبيب الدعائية هذه المرة روايات «جديدة». فقد راحت أجهزة الإعلام

الصهيونية تفزع اليهود «بالخطر السوفييتي» وتنشر دعاية رخيصة حول «يد موسكو» التي تقوم، على حد زعمها، بتوجيه نشاط «المتطرفين» السوريين والمصريين.

وكان ذلك استفزازاً وقحاً يستهدف الاتحاد السوفييتي، فوزارة الخارجية السوفييتية كانت قد بسطت حقيقة الموقف السوفييتي في بيانها حول الأمن في الشرقين الأدنى والأوسط (أبريل/ نيسان عام ١٩٥٥)، وفي بيانها بصدد التحركات الانكليزية ـ الأمريكية في الشرقين الأدنى والأوسط (شباط/ فبراير عام ١٩٥٥). فقد شدد البيانان خاصة على أن السبب في تأزم الوضع يعود إلى المحاولات الجديدة التي تبذلها الدول الغربية بغية توريط بلدان هذه المنطقة في التكتلات العسكرية. وجوهر هذه السياسة نابع من مساعي الدول الإمبريالية إلى فرض سيطرتها الاستعمارية على بلدان الشرقين الأدنى والأوسط. وأن الدول الغربية تذرعت بحجة إزالة «حالة التوتر في العلاقات بين إسرائيل وجيرانها العرب» لتنشيط تحركاتها البعيدة كل البعد عن المصالح الوطنية لبلدان هذه المنطقة.

## في طريق القرصنة

في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٥٦ قامت القوات المسلحة الإنكليزية والفرنسية والإسرائيلية بعدوانها على مصر. ومع أن الولايات المتحدة رفضت رسمياً المشاركة في هذه الجريمة. إلا أنها تتحمل مسؤولية كبيرة عن تشجيع المعتدي، فواشنطن كانت على علم بالعدوان المبيت على مصر، وجرى اطلاع إدارة أيزنهاور على عملية توجيه الضربة إلى «الحلقة الضعيفة في السلسلة الشيوعية». وأبدت الولايات المتحدة استعدادها «للتنسيق» مع انكلترا وفرنسا.

أما إسرائيل فكانت طرفاً نشيطاً ومباشراً في «العدوان الثلاثي» على مصر. فقد تواطأت انكلترا وفرنسا وإسرائيل على أن تبادر قوات الأخيرة إلى بدء العدوان وأن تتقدم حتى خط يبعد ١٦ كيلومتراً عن قناة السويس. وقد حشد الإسرائيليون قوة صدامية ضخمة تضم ١٠ ألوية و٢٠٠ دبابة و٥٠٠ مدفع ومدفع هاون وزهاء ١٥٠ طائرة حربية، وخصصت ٢٠ سفينة لاسناد عمليات القوات البرية.

وفي سياق العمليات الحربية التي جرت خلال الفترة الواقعة بين التاسع والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبروالثالث من تشرين الثاني/ نوفمبر تمكنت القوات الإسرائيلية من الوصول ـ على امتداد كل الجبهة ـ إلى مشارف قناة السويس والتخندق على بعد ١٦ كيلومتراً إلى الشرق منها، وفي نهاية الخامس من تشرين الثاني/ نوفمبر تمكنوا من احتلال شبه جزيرة سيناء كلياً، الأمر الذي أثار موجة جديدة من النزعة الشوفينية داخل إسرائيل. وعلى الرغم من أن الحكومة الإسرائيلية اضطرت من ثم إلى سحب قواتها من شبهة جزيرة سيناء، إلا أن النزعات الدفاعية لم تسد في النظرية العسكرية للدولة. بل على العكس، قد ازدادت في جو الهستيريا العسكرية حدة النداءات الداعية إلى فرض السيطرة على كل الأراضي الممتدة «من الفرات إلى النيل». وكأهداف محددة اقترح إنزال الهزيمة العسكرية التامة بمصر وكذلك بسورية والأردن، والاستيلاء على الأراضي العربية، والعمل على تصفية الأنظمة التقدمية.

ومما يدل على الطريقة التي اعتمدها الاسرائيليون في شن الحرب الوقائع والأحداث التالية:

في سياق التخطيط للحرب راح الزعماء الإسرائيليون يتحدثون عن «نشاط الفدائيين» داخل شبه جزيرة سيناء، الأمر الذي يستدعي، على

حد زعمهم، القضاء على «أوكار الفدائيين». ثم أعلن عن إلقاء القبض داخل الأراضي الإسرائيلية على ٣ «فدائيين» «اعترفوا بكل شيء».

وبنفس الغدر والرياء تميزت تحركات تل أبيب اللاحقة. فمع أن القوات الإسرائيلية دخلت الأراضي المصرية في ليل ٢٨ على ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٥٦، إلا أن الحكومة الإسرائيلية.لم تعلن عن تقدمها نحو الجنوب «لتأديب الفدائيين» إلا مساء هذا اليوم. على أن حكاية «الفدائيين»، كما اعترف من ثم الجنرال موشي ديان الذي كان رئيساً لهيئة الأركان إبان العدوان، فقد أشيعت من أجل تخدير يقظة الرأي العام العالمي.

لقد سارت العمليات العسكرية حسب الجدول الذي وضعته تل أبيب مسبقاً. فالقوات الإسرائيلية تقدمت بسرعة كبيرة في عمق شبه جزيرة سيناء نحو الجنوب «تحت مظلة الطيران الفرنسي». ومن جانب البحر قام بحماية إسرائيل الأسطول الأمريكي السادس.

وقد استخدمت القوات المسلحة الإسرائيلية طرقاً همجية ضد السكان المصريين المدنيين. فقتل الجنود الأطفال والنساء والشيوخ وحولوا المناطق المأهولة إلى أطلال. كما أبدوا قسوة وحشية في معاملة أسرى الحرب.

لقد أسفر العدوان عن عواقب غير متكافئة بالنسبة لمدبريه الثلاثة. فقد كانت لدى زعماء إسرائيل كل المبررات لاعلان فرحتهم بانجاز مخططاتهم العسكرية ككل: الاستيلاء على شبه جزيرة سيناء ودحر القوات المصرية إلى الجنوب من قناة السويس. ومع ذلك، كان واضحاً أن المعتدي الذي ابتلع هذه الفريسة الكبيرة ليس بقادر على هضمها.

وكانت النتيجة الرئيسية أن وضع إسرائيل على الصعيد الخارجي لم يشهد تحسناً. وإن علاقاتها مع البلدان العربية تأزمت بقدر أكبر. وأن

سياستها واستراتيجيتها أصبحتا على ارتباط أوثق بنهج الولايات المتحدة وأكبر دولتين من دول الناتو في أوربا الغربية ـ انكلترا وفرنسا. وإن العدوان على مصر لم يعزز أمن إسرائيل. وان الزعماء الصهاينة باعتدائهم الغاشم على مصر، فضحوا أنفسهم نهائياً أمام أنظار العالم كله كتوسعيين. واتضح بطلان كل الأقوال حول الطابع الدفاعي للنظرية العسكرية الاسرائيلية.

وقد أدى العدوان إلى ازدياد عزلة إسرائيل على الصعيد الدولي واتساع الهوة في علاقاتها مع الاتحاد السوفييتي. والحرب التي أشعلت لهيبها الإمبريالية الدولية في الشرق الأوسط، هددت بالتحول إلى نزاع عالمي. وقد ساعد موقف الاتحاد السوفييتي المبدئي والثابت والصلب بقدر كبير، على إخماد نيران هذا الحريق الاقليمي العسكري. فتوجهت الحكومة السوفييتية إلى الإدارة الأمريكية باقتراح تدعوها فيه إلى اتخاذ خطوات مشتركة بهدف كبح جماح المعتدي. وفي ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٥٦ وجهت الحكومة السوفييتية رسالة إلى رئيسي وزراء انكلترا وفرنسا تحذرهما فيها، بلهجة شديدة، من العواقب التي يمكن أن يسفر عنها عملهما العدواني.

كما حاول الاتحاد السوفييتي أن يعيد القيادة الإسرائيلية إلى رشدها. فقد تضمنت الرسالة الموجهة إلى رئيس الوزراء الاسرائيلي إدانة حازمة للعدوان الإسرائيلي المسلح الذي يعتبر انتهاكاً مباشراً وفاضحاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئها. وأكدت الرسالة أن إسرائيل تقدم بشكل أثيم وطائش على التلاعب بمصائر العالم ومصير شعبها نفسه. واقترح الاتحاد السوفييتي وقف العدوان وإراقة الدماء، وسحب القوات الإسرائيلية من الأراضي المصرية. واستدعى فوراً السفير السوفييتي من تل أبيب. وقد ساعدت هذه الخطوات السوفييتية على التخفيف من غلواء «البواشق» الصهاينة.

«إن عملية سيناء»/ حسب الاصطلاح الاسرائيلي/ كانت تنسجم كلياً تقريباً مع أطر مخطط الحرب الذي وضعته تل أبيب في وقت سابق. فتقدم القوات الاسرائيلية على المحور الجنوبي سار «حسب التوقيت المقرر». وجرى الاستيلاء على المواقع والمناطق المقررة خلال فترات زمنية قصيرة. وكان العبء الأساسي في انجاز مهام العملية يقع على القوات البرية التي كونت الأغلبية الساحقة في جيش التدخل، وإن تقدم القوات البرية مع تغطية جوية إسرائيلية وانكليزية وفرنسية، جرى بوتائر سريعة. وكانت الدبابات ووحدات المشاة المؤللة تشكل رأس الحربة في القوافل المتقدمة. ويرى الخبراء الاسرائيليون أن الاعتماد على «الضربات الوقائية». قد أثبت فاعليته كلياً. بيد أن عامل المباغتة هو الآخر أتاح إمكانية القضاء على القوات المصرية في قطاع غزة والتي جرى سحبها على وجه السرعة إلى مواقع وراء قناة السويس.

وفي سياق «عملية سيناء» اكتسب الإسرائيليون بعض الخبرة في التعاون مع الحلفاء. فالتعاون شمل مجال تنسيق مواعيد وأماكن توجيه الضربات في مناطق متفرقة من مسرح العمليات الحربية، وكذلك تنسيق نشاط سلاح الطيران الحليف مع تقدم القوات البرية الإسرائيلية داخل شبه جزيرة سيناء. ولكن، لعل أثمن ما كان في مجال التعاون مع الحلفاء بالنسبة لإسرائيل هو ذلك الدعم السياسي السافر وتلك المساعدات العسكرية ـ التقنية التي أبداها لها كل من انكلترا وفرنسا والولايات المتحدة.

إن إسرائيل في غضون العشرة أعوام الأولى من تاريخ وجودها شنت حربين كبيرتين ضد البلدان العربية ونظمت مئات الاستفزازات المسلحة عند حدودها. وتمت صياغة نظرية الدولة العسكرية التي اجتازت امتحاناً جاداً في سياق العدوان المستمر.

ترى ما هي أبرز سمات النظرية العسكرية الإسرائيلية التي تكشفت في هذه المرحلة من مسيرة نشأتها وتطورها؟

إنها، من حيث المضمون الاجتماعي ـ السياسي، نظرية عدوان واغتصاب. فلم يكن بوسع أية تأكيدات سلمية وروايات حول «دفاع إسرائيل عن نفسها» أن تموه التوجه التوسعي للتحضيرات العسكرية التي أقدمت عليها هذه الدولة الفتية. وإن جميع حالات استعمال القوة كأداة لسياسة إسرائيل الخارجية في فترة الأربعينات ـ الخمسينات قد أماطت اللثام كلياً عن حقيقتها العسكرية والطابع العدواني الذي يميز نظريتها العسكرية.

وقد تميز الجانب العسكري ـ التقني للنظرية بسعي الزعماء الصهاينة إلى مواصلة العمل بدأب على تنمية القدرة العسكرية وتجهيز القوات المسلحة بأحدث أنواع الأسلحة والمعدات العسكرية، وبكميات تفوق حتماً ما تحصل عليه البلدان العربية المجاورة. وكانت المنظومة العسكرية الإسرائيلية قد سخرت بكاملها لضمان تجنيد سريع وشامل للموارد المادية ـ التقنية والبشرية لشن الحرب. وقد أظهرت خبرة الحربين العربيتين ـ الإسرائيليتين الأوليين فاعلية هذا التنظيم العسكري. وكانت النظرية العسكرية الإسرائيلية في تلك السنوات تنطلق من الامكانات الواقعية وهي الحصول على مساعدات عسكرية ـ تقنية كبيرة من حيث الحجم ومتنوعة من حيث المهام. والقيادة الإسرائيلية عولت على الازدياد المستمر في «عدد المجندين» على حساب تدفق المهاجرين.

وعقد الرهان، في غضون ذلك، على التحضير المسبق والدقيق للتحركات العدوانية. فقد جرى أثناء التخطيط للحرب مراعاة عامل المباغتة، ونقل العمليات العسكرية السريع إلى أراضي العدو. وخفة

حركة التكتلات الضاربة، والاستيلاء على النقاط ذات الأهمية الاستراتيجية. ومع أن إسرائيل حاربت دوماً على عدة جبهات، إلا أنها حشدت جهودها الرئيسية عادة على محور استراتيجي واحد، حيث حققت تفوقاً في القوات على العدو.

وفي بناء القوات المسلحة الإسرائيلية تجسدت ٣ نزعات رئيسية. فقد تم التركيز على وجود جيش نظامي دائم وكبير من حيث تعداده، مستعد في أية لحظة للهجوم على البلدان العربية المجاورة، أما النسق الاستراتيجي الثاني فجرى تكوينه بتحويل الذين أنهوا الخدمة العسكرية إلى صف الاحتياط. وإعادة تدريبهم طوال فترة وجودهم في صف الاحتياط. وكان من الواجب أن تتم دعوة الاحتياط بأسرع ما يمكن عن طريق إجراء التعبئة العامة سرياً. وجهز الجيش الاسرائيلي بأحدث أنواع الأسلحة قدر الامكان.

أما في مجال الإعداد المعنوي ـ السياسي للسكان اليهود قبيل الحرب وأثناءها فقد سادت هنا موضوعات دعائية هدفها توحيد اليهود حول «نظرية الصهيونية» السياسية وتربية أتباع متعصبين لفكرة إقامة «إسرائيل الكبرى». وقد اتضح أن الغالبية المطلقة من جماهير المجندين كانت مشبعة بالروح العنصرية والشوفينية، الأمر الذي لعب دوراً معيناً في تحقيق الجيش الإسرائيلي جملة من الانتصارات على قوات بعض البلدان العربية. وكانت القيادة تعتبر مواصفات المقاتل الإسرائيلي عنصراً دائم المفعول.

وقد جاءت في بعض دراسات المؤرخين البورجوازيين استنتاجات حول تمكن إسرائيل من وضع طريقة «خاصة»، هي ـ على ما يقال ـ «مثالية»، لشن الحرب تضمن ـ على حد هذه المزاعم ـ إحراز النصر

على الدوام. وإن أسطورة الجيش الذي «لا يقهر» أصبحت المحور الذي دارت حوله الحملات الدعائية التي نظمتها الصهيونية الدولية. بيد أن النجاحات العسكرية التي حققتها إسرائيل في الحربين الأولبين ضد العرب لا تعود إلى أن الجيش الإسرائيلي «لا يقهر» بقدر ما يرجع سببها إلى وجود مواطن ضعف عديدة في التنظيم العسكري للخصم، وإلى تلك المساعدات الضخمة التي تلقتها إسرائيل من الإمبريالية والصهيونية الدوليتين.

استوعبت تل أبيب دروس الحربين العربيتين ـ الإسرائيليتين الأولبين بشكل فريد للغاية. فقد واصل رئيس الوزراء بن غوريون توجيه التهديدات المكشوفة بانتظام إلى مصر وسورية والبلدان العربية الأخرى، ودعا إلى «تحقيق حلم معلمنا جابوتينسكي». أما رئيس هيئة الأركان العامة في القوات المسلحة الإسرائيلية الجنرال موشي ديان فقد صرح قائلاً: «إننا على استعداد لخوض الحرب ضد العرب للمرة الثالثة والرابعة والسابعة والثامنة».

وعلى هذا النحو نرى أن خططاً جديدة للحرب ضد العرب قد اختمرت وسط القيادة الإسرائيلية. وكان على القوات الإسرائيلية أن تستولي في العمليات الهجومية التي جرى اعدادها، على شبه جزيرة سيناء وغور الأردن وفرض سيطرتها التامة على خليج العقبة. وقد اعتبرت مصر وسورية، حيث قام نظامان تقدميان، عدواً مباشراً. وبما أن هذين البلدين العربيين قد تمكنا من تعزيز دفاعهما بقدر كبير فإن انزال الهزيمة بهما كان يتطلب، حسب تقديرات الاستراتيجيين الاسرائيليين جيشاً قوياً وحديثاً.

وقد بذلت تل أبيب جهوداً كبيرة من أجل تنمية قدرتها العسكرية ـ الاقتصادية. وقد عولت في تحديث الأسلحة وتكديسها على اقتناء

أحدث النماذج من بلدان الناتو وكذلك على بدء الإنتاج العسكري وطنياً. ولهذا فقد تمكنت إسرائيل خلال الفترة الممتدة من أواسط الخمسينات وحتى النصف الأول من الستينات من بدء إنتاج عدة أنواع من الأسلحة والمعدات العسكرية. بيد أن الأنواع الأساسية كانت لا تزال ترد من البلدان الغربية.

وكانت تل أبيب قد تكيفت بمهارة مع ميزان القوى العسكرية ـ السياسية الجديد في الشرق الأوسط والذي تعرض لتغيرات كبيرة مقارنة بما كان عليه عند ولادة دولة إسرائيل. فإذا ظلت مواقع الدول الاستعمارية، وخاصة انكلترا وفرنسا، قوية إلى حد ما في السنوات الأولى التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، فإن خارطة الشرق الأوسط قد حلت في أواسط القرن العشرين من ألوان المستعمرات والبلدان الواقعة تحت الانتداب.

فميزان القوى /بالمعيار الكمي/ تغير بسرعة لمصلحة البلدان العربية المتحررة. فإذا كان تعداد السكان في إسرائيل في نهاية الخمسينات مليوني نسمة فإن تعداد السكان في الأردن اقترب من هذا الرقم، وفي لبنان بلغ ١,٤ مليون نسمة، في الجمهورية العربية المتحدة /دون اليمن/ زهاء ٢٨ مليون نسمة. وبالتالي فإن البلدان العربية المجاورة كانت تفوق إسرائيل ١٦ مرة من حيث تعداد السكان. أضف إلى ذلك قرابة ٧ ملايين نسمة في العراق و٧ ملايين في السعودية وزهاء ٩ ملايين في السودان. ولكن الأهم لم يكن في المعيار الكمي وإنما في كون بعض البلدان العربية أجرت تحويلات اجتماعية ـ اقتصادية كبيرة تتيح لها زيادة قدرتها العسكرية ـ الاقتصادية كثيراً.

على أن العامل الكمي لم يكن يثير مخاوف الصهاينة، فقد كانوا

يرون أن البلدان العربية تفتقر إلى التضامن: الأنظمة الرجعية أقدمت علناً على التواطؤ مع بلدان الناتو، ملحقة بذلك الضرر بالوحدة العربية وحركة التحرر الوطني. فعلى هذا النحو انضمت الحكومة اللبنانية ربيع عام ١٩٥٧ إلى «مبدأ أيزنهاور» الامبريالي وبذلك أصبحت بيروت مركزاً للدسائس الإمبريالية ضد البلدان العربية.

وفي هذه الظروف صعدت الأوساط الصهيونية العدوانية في إسرائيل من نشاطها. فدعا الجنرال موشي ديان في خطابه الذي ألقاه في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٥٨ في النبطية إلى «تغيير الحدود» لمصلحة إسرائيل. وراح «البواشق» الصهاينة الآخرون يطالبون باحتلال الضفة الغربية. بينما نشرت غالبية الصحف الإسرائيلية نداءات استفزازية تدعو إلى إرسال القوات الإسرائيلية إلى الأردن.

إن الصهيونية الدولية أولت أهمية كبيرة لتشكيك الشعوب العربية بسياسة الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الأخرى. فقد عمد الصهاينة عام ١٩٥٩ إلى ترويج رواية حول «مخططات الهجرة الجماعية» لليهود من رومانيا والبلدان الاشتراكية الأخرى إلى إسرائيل. وإن بعض أجهزة الإعلام في لبنان وسورية ومصر تلقفت هذه الرواية. وهذا الأسلوب من التضليل الاستراتيجي استهدف إضرام التناقضات بين البلدان العربية وتهيئة الظروف السياسية الخارجية لتوجيه «ضربة وقائية جديدة» إلى كل من مصر وسورية.

وقد سعت القيادة الإسرائيلية في سياق تدبيرها لمغامراتها العسكرية إلى كسب تأييد الغرب المعنوي والسياسي والعسكري. وكان يمكن تحقيق ذلك، كما ذكرنا آنفاً، عن طريق انضمام إسرائيل إلى الناتو. ففي عام ١٩٥٧ عكفت تل أبيب بجدية على دراسة المسألة المتعلقة بضرورة «ربط إسرائيل بالناتو». فقد قامت وزيرة الخارجية غولدا مائير

في ذلك العام بزيارتين خاصتين لكل من باريس وروما من أجل كسب تأييد هاتين العاصمتين. وقد ساعدت حكومة أيزنهاور هذه المبادرة بنشاط.

ومن جهتها واصلت الولايات المتحدة تقديم المزيد والمزيد من المساعدات المالية والعسكرية لإسرائيل. فالاحتكارات الأمريكية خفت إلى تصدير الرساميل إلى هذا البلد، موسعة بذلك نفوذها هناك أكثر فأكثر، فحسب تقدير الخبراء الأمريكان، أصبحت إسرائيل في أواسط الخمسينات أحد المراكز الأساسية لجذب الجديد من الرساميل الأمريكية الخاصة. فقد شكل تدفق الرساميل الأمريكية في عام ١٩٥٧ زهاء ثلثي المجموع العام لحجم الاستثمارات الاجنبية في إسرائيل. وشملت هذه الأخيرة بجميع أنواع ما يسمى «بمساعدة البلدان المتخلفة» التي تقدمها الولايات المتحدة. وعلى العموم تلقت إسرائيل من الولايات المتحدة حتى عام ١٩٥٧ مساعدات قدرها ٣٣٥ مليون دولار. فضلاً عن ذلك قدم الرأسماليون الأمريكان من أصل يهودي مبلغ ٧٠٠ مليون دولار لإسرائيل. وفي عام ١٩٥٧ منحت الولايات المتحدة إسرائيل قرضاً خاصاً قدره ٣٢٠ مليون دولار.

إن العقد الأول من تاريخ إسرائيل كان مشحوناً بالاستفزازات المسلحة المتواصلة والاعتداءات الكبيرة على البلدان العربية. فاستناداً إلى تقديرات أحد الزعماء الصهاينة ـ الدبلوماسي الإسرائيلي ف. إيتان، فقد تمكنت إسرائيل خلال هذا العقد من «تحقيق بعض الشيء» في سياستها التوسعية، ولكن ذلك كان «قليلاً جداً» إذا قيس بهذه الفترة الكبيرة. والسبب الرئيسي في هذه «النجاحات الصغيرة» يتلخص، برأيه، في «المساعدات غير الكافية» التي قدمها الغرب لإسرائيل التي تتصدر جبهة «النضال ضد الراديكالية العربية والتوسعية السوفييتية».

وواضح أن هذه التقديرات عكست أمل الزعماء الإسرائيليين، الذي لا يخلو من أساس، في أن يقبل الغرب على زيادة المساعدات من أجل تنفيذ مخططات توسعية جديدة. فقد بدت الحرب لهم أمراً لا مفر منه باعتبارها أصوب أشكال مواصلة سياسة الاغتصاب والضم. ولهذا فقد عاد بن غوريون في ربيع عام ١٩٥٧ إلى دعوة اليهود إلى إعداد العدة لبداية حرب جديدة في القريب العاجل.

## الباب الثاني

# الـمـيـنـورة والـنـسـر

شعار دولة إسرائيل هو
المينورة ـ الشمعدان ذو
الرؤوس الستة المستخدم في
الطقوس الدينية.

شعار الولايات المتحدة هو
النسر الذي يمسك بحزمة سهام
في مخلب وغصن زيتون في
المخلب الآخر

## من عدوان إلى عدوان

لاحت على تخوم الخمسينات والستينات في المذهب العسكري الاسرائيلي بوادر تطورات ملموسة: إذ بقي اتجاهه السياسي على حاله سابقاً، لكن بدأ تغير خطير في المجال العسكري ـ التقني. وكان ذلك يعزى بالدرجة الأولى إلى ازدياد التعاون العسكري السياسي بين إسرائيل والولايات المتحدة، الذي اكتسب أشكالاً واضحة بدقة أكثر في ظل التوسع والتعمق.

واعتمدت الدولتان صاحبتا النزعة العسكرية هدفاً عسكرياً ـ سياسياً قريباً واحداً في المنطقة هو اخماد حركة التحرر الوطني للشعوب العربية. وظهرت إسرائيل كقوة عدوانية نشيطة تمارس وظائف شرطي وتفادي الحديث عن توجهها السياسي الحقيقي وطبيعتها العدوانية.

المنطقة. أما الولايات المتحدة التي ركزت في سياستها على عوامل القوة فقد كانت بحاجة إلى مثل هذا الحليف بالذات. علاوة على ذلك فإن اخفاقات بريطانيا وفرنسا في الحرب ضد مصر (تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٥٦ قد أضعفت مواقعهما كثيراً في المنطقة، وتوفرت للولايات المتحدة إمكانيات أوسع لتعزيز «الصداقة» مع إسرائيل.

وحدث انعطاف هام في موقف الولايات المتحدة الرسمي من إسرائيل مع تولي جون كندي ممثل الحزب الديمقراطي للسلطة في عام ١٩٦٠ . فقد أعلنت الإدارة الجديدة عن تطوير «علاقات خاصة» مع هذه الدولة. وعقدت معها اتفاقية حول الإرساليات العسكرية. وتعهدت الحليفة الجبارة بالمساعدة دوماً على إبقاء إسرائيل متفوقة عسكرياً وتقنياً على البلدان العربية الجارة. وفي النصف الأول من الستينات حصلت فعلاً على شحنة من الصواريخ الأمريكية «أرض - جو» من طراز «هوك» وأحدث الدبابات، ومن ثم مقاتلات «سكاي هوك».

وشيئاً فشيئاً تحدّدت بقدر أكمل المصالح السياسية والاستراتيجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، والتي كانت تشكل إجمالاً مجموعة «مصالحها القومية». وكانت المصلحة الرئيسية تكمن في ابقاء الشرق الأوسط ضمن منظومة الرأسمالية (الابقاء على الأمر الواقع) وتشديد تبعية المنطقة إلى الولايات المتحدة. أما المصلحة الثانية من حيث الأهمية فكانت «التصدي للتسلل السوفييتي» إلى الشرق الأوسط. كما كانت المصلحة الثالثة المعلنة هي «ضمان أمن إسرائيل وازدهارها». وربطت المصلحة الرابعة باستمرار تدفق النفط والقدرة الاقتصادية العربية. وقد عُزي هذا كله إلى السعي «لضمان السلام والحؤول دون اختلال التوازن في تسلح المنطقة».

وفي مطلع الستينات تحددت نهائياً المواقف الأمريكية من تقييم مكان إسرائيل ودورها في استراتيجيا الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وانتقلت من موقع «حليف» في منظومة أولويات السياسة الخارجية للولايات المتحدة بهذه المنطقة إلى مصاف «الحليف الرئيسي». ومنذ ذلك الحين أصبح المذهب العسكري لإسرائيل يؤثر تأثيراً متزايداً أكثر في عملية توسيع «التحالف الاستراتيجي» الأمريكي الإسرائيلي وتعميقه.

وأصبح هذا ممكناً بنتيجة الاتصالات المستمرة على أرفع مستوى. وفي حزيران/ يونيو عام ١٩٦٥ جرت أول زيارة رسمية يقوم بها رئيس وزراء إسرائيلي إلى الولايات المتحدة وفي سياقهاأظهرت الإدارة الأمريكية بصراحة «تفهمها الفعال لمصالح إسرائيل». وفي مطلع عام ١٩٦٥ تعاقبت سلسلة من اللقاءات بين القادة الاسرائيليين والمسؤولين في الإدارة الأمريكية. وفي شباط/ فبراير ١٩٦٦ زار الولايات المتحدة إيبان وزير الخارجية الإسرائيلي الجديد ـ وهو إيبان نفسه الذي كتب في عام ١٩٦٥ مقالة بمجلة «فورين أفيرز» زاعماً أن «السلام ليس شرطاً ضرورياً لوجود إسرائيل». وفي أيار/ مايو ١٩٦٦ وقع دينينشتاين نائب وزير الدفاع الإسرائيلي اتفاقية في الولايات المتحدة لشراء دفعة من القاذفات الأمريكية «سكاي هوك».

وكان الجانب الملموس الآخر في تطور المذهب العسكري الإسرائيلي الاستقلالية البادية بجلاء أكثر وأكثر لدى معالجة قضايا التهيئة للحرب وخوضها. وبحلول أواسط الستينات تحولت إسرائيل إلى دولة عسكرية قوية نسبياً قادرة على القيام بنشاط بدور الفصيلة الضاربة للامبريالية الدولية ضد حركة التحرر الوطني العربية بل وحتى ضد حركة التحرر الوطني في إمريكا اللاتينية.

لقد ازدهرت النزعة العسكرية الإسرائيلية بخميرة المساعدات المالية الضخمة التي تقدمها الصهيونية الدولية والدول الرأسمالية الكبرى. وفي غضون الأعوام الخمسة عشر الأولى من وجود إسرائيل حصلت عبر المنظمة الصهيونية العالمية على أكثر من ٧ مليارات دولار، وقدمت الولايات المتحدة وحدها إلى تل أبيب «مساعدات اقتصادية» بمبلغ ملياري دولار. وفي السنوات التالية لم تنقطع الجرعات المالية الضخمة. وتلقت إسرائيل في الفترة من ١٩٤٨ إلى ١٩٧٨ إجمالاً أكثر من ٤٠ مليار دولار (بمعدل وسط قدره أكثر من ١,٣ مليار دولار سنوياً)، منها ١٦ ميار دولار قدمت بشكل مساعدات من المنظمات الصهيونية وتحويلات المهاجرين.

كما اتسمت بأهمية حاسمة بالنسبة إلى تحديث القوات المسلحة الإسرائيلية إرساليات السلاح والمعدات الحربية من الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الاتحادية وفرنسا وإيطاليا. ومع ذلك اشترت تل أبيب في بداية الستينات ٢٠٠ دبابة و٢٠٠ مصفحة وغواصتين و٦ زوارق طوربيد وعدة طائرات نقل. وتلقى آلاف الضباط الإسرائيليين تدريبهم في الولايات المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية.

ويحلول أواسط الستينات تغير كثيراً «العامل البشري» في إسرائيل. إذ ازداد اليهود في البلاد بعد عام ١٩٤٨ حوالي مليوني نسمة، وفي عام ١٩٦٧ تجاوز عددهم المليونين ونصف المليون نسمة. وتوفرت لدى القادة الصهاينة موارد بشرية كان يمكن أن تشكل منها في حالة الحرب قوات مسلحة قوامها حتى نصف مليون ضابط وجندي. وكانت خصائص التنظيم العسكري والطريقة الإسرائيلية في التعبئة تتيح نشر مثل هذا الجيش في فترة قصيرة: كان بوسع إسرائيل التي وجد لديها آنذاك حوالي ٢,٥ ألف ضابط كما أن التعداد الدائم للجيش يعادل ٧٢

ألف شخص، أن تزيد قواتها المسلحة في غضون ٢٤ ساعة إلى ١٥٠ ألفاً . . . وبعد مضي ثلاثة أيام إلى ٢٥٠ ألف جندي وضابط.

وحدثت تغيرات ملموسة في «نوعية الجندي» بنتيجة قدوم المهاجرين اليهود بصورة جماعية إلى إسرائيل من البلدان الأخرى، حيث تلقوا التدريب العسكري مسبقاً. وكان بينهم عدد كبير من الضباط الكبار من الحاصلين على التعليم العسكري ـ الأكاديمي في الولايات المتحدة وبلدان الناتو الأخرى. وحصل كثير من الضباط على خبرة قتالية معينة في سياق الحرب الدائمة التي بدأت في صيف عام ١٩٤٨ ولم تتوقف أبداً عملياً. وعملت بنشاط منظومة التدريب العسكري إذ كان يتدرب الجنود والرقباء لمدة ٣٠ يوماً في السنة وضباط الاحتياط لمدة ٤٠ يوماً في السنة. ومارس دوره الاعداد الأيديولوجي المنتظم للسكان والذي أرسيت في أسسه أيديولوجيا الصهيونية الرجعية والعدوانية وأسطورة الجيش الإسرائيلي «الذي لا يقهر». علماً أنهم في تل أبيب كانوا ينطلقون عندئذ من افتراض عدم وجود وفاق بين القادة العرب بصدد طرق وأشكال مقاومة المعتدي الإسرائيلي.

وبعد أن حلل القادة الإسرائيليون جميع الظروف والعوامل الاقتصادية والسياسية والعسكرية ـ الاستراتيجية خلصوا إلى استنتاج مفاده أن الفرصة الأكثر ملاءمة لشن حرب ضد الأقطار العربية المجاورة يمكن أن تكون في صيف عام ١٩٦٧ . وأعدت في نيسان/ أبريل من العام نفسه خطة الحرب ضد سورية ومصر.

وكان المقرر أن توجه ضربات أولية قوية إلى العدو مباغتة، بغية تحقيق السيطرة في الجو في فترة قصيرة، وتدمير أهم الأهداف في أراضي الأقطار العربية، وإبطال مفعول وسائل الدفاع الجوي وخطوط الاتصال وسحق دفاع القوات المصرية والسورية في اتجاهات هجوم

المجموعات الضاربة الإسرائيلية.

ورافق التحضيرات للحرب شن حملة واسعة لتضليل العدو تضمنت سلسلة من البيانات المحبة للسلام الصادرة عن الحكومة الاسرائيلية، والقيام بمناورات وهمية، وتجهيز مواقع دفاعية كاذبة. وفي ٢ حزيران/ يونيو (أي قبل يومين من اندلاع لهيب الحرب) أعطيت إجازات قصيرة إلى أفراد القوات في العديد من الوحدات.

ونظمت القيادة بامعان أعمال التمويه العملياتي - الاستراتيجي. ومنع استخدام أجهزة اللاسلكي للاتصال بين الأركان والقوات لحين الانتقال إلى الهجوم. وجرت ليلاً فقط جميع تحركات القوات باتجاه الحدود مع البلدان المجاورة. ومنعت تحليقات الطائرات الحربية بالقرب من الحدود مع البلدان العربية وحدد نطاق عمل الطائرات الاستطلاعية.

كان القادة الإسرائيليون يعتقدون أن النصر في العمليات الحربية القادمة لا يمكن ضمانه إلا بشن هجوم مباغت وتحقيق التفوق على الخصم في اتجاهات تم اختيارها، وشن عمليات هجومية سريعة مع تأمين السيطرة الكاملة في الجو. واعتبر الطيران والدبابات العاملين الحاسمين للنصر في العمليات. ولهذا أعير اهتمام كبير إلى التحشيد الحاسم لقوات الدبابات في الاتجاهات الرئيسية وتكوين منظومة من التعاون المستقر والمرن بين مجموعات القوات المهاجمة.

كان تعداد القوات الإسرائيلية (وبضمنها قوات الدفاع عن المناطق) قد بلغ لدى حلول صيف عام ١٩٦٧ زهاء ٥٠ ألف رجل. وكانت القوات البرية تتألف من المشاة والمشاة الميكانيكية والمدرعات وقوات الانزال الجوي والمدفعية وسلاح الهندسة وقوات الاتصال. وكان اللواء

يعتبر التشكيلة التكتيكية الرئيسية. وكان بالمستطاع توحيد عدة ألوية في مجموعة عمليات للجيش، ونشرها في بداية الحرب لتشكل جبهة.

وطبقاً للآراء المذهبية المتعارف عليها رسمياً كان يجري استحثاث تحديث القوات المسلحة. وفي أواسط الستينات حدثت تغيرات جذرية في تناسب أصناف القوات المسلحة وقوام القوات في كل صنف من القوات المسلحة. فلئن كانت المشاة في عام ١٩٥٦ تمثل ٧٥ بالمائة من القوات البرية فإنها أصبحت في عام ١٩٦٧ تمثل نسبة ٤٥ بالمائة فقط. وفي الوقت نفسه ازدادت نسبة قوات الدبابات من ٢١ إلى ٤٥ بالمائة وقوات الانزال الجوية ـ من ٤ إلى ١٠ بالمائة. وأنفقت حصة الأسد من الميزانية العسكرية الإسرائيلية على تطوير قوات الانـزال الجوي.

وكانت القوات الجوية مجهزة بأكثر من ٣٠٠ طائرة حربية (قاذفات ومقاتلات ـ قاذفات ومقاتلات الدفاع الجوي). وأعدت قيادة القوات الجوية طاقماً ونصف ـ طاقمين لكل طائرة. ووجد في قوام القوات الجوية عدة بطاريات صاروخية ـ وصاروخية مدفعية مضادة للجو. وكان يجري تدريب القوات البحرية على إنزال الضربات بسفن العدو في عرض البحر، وتطويقها في القواعد البحـرية. وأفـرد دور هام إلى عمليات الضفادع البشرية.

وبرز في الدوائر العسكرية ـ السياسية القيادية الإسرائيلية رأي مؤداه أن من الواجب قبيل البدء بعملية عسكرية كبيرة (عدوان جديد) تنفيذ عدة عمليات مسلحة «صغيرة» (ارهابية) تقلق العدو ـ أي «حوادث حدود» ـ من شأنها أن تضعف يقظة ضحية العدوان القادمة، وتؤمن التحضيرات الخفية لشن الهجوم وضمان عنصر المباغتة في هجوم القوات على أراضي العدو.

وقد طبق هذا المبدأ المذهبي عملياً. ففي غضون النصف الأول من أعوام الستينات قامت إسرائيل بأكثر من عشرة استفزازات عسكرية مختلفة حيال الأقطار العربية المجاورة. وتمت عملية سير إستراتيجية كبرى في الاتجاه الشمالي في يوم ٧ نيسان/ أبريل ١٩٦٧ (الاستفزاز المسلح في مرتفعات الجولان والمعركة الجوية فوق دمشق). وفي غضون أعوام ١٩٦٤ ـ ١٩٦٧ فقط اضطر مجلس الأمن الدولي إلى أن يبحث عدة مرات شكاوى الأقطار العربية بصدد الاستفزازات المسلحة الإسرائيلية.

وفي نهاية عام ١٩٧٣ عمد توسعيو تل أبيب إلى تأزيم العلاقات بحدة مع الأقطار العربية باستغلال قضية مياه نهر الأردن. وأعلمت حكومة إسرائيل عن إنشاء سد للمياه على هذا النهر من جانب واحد، وبهذا خلقت أكبر الصعوبات بالنسبة للأقطار العربية المجاورة. وفي أواسط كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤ عقد في القاهرة مؤتمر قمة لثلاث عشرة دولة عربية، طرح فيه مشروع استثمار مياه نهر الأردن. وتقرر في المؤتمر تأسيس قيادة عسكرية عربية موحدة تحسباً لوقوع عمليات عسكرية اسرائيلية. وأجاب قادة إسرائيل على ذلك بتوجيه تهديدات، وأيدتهم إدارة الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي سياق عملية التحضير للعدوان شدد التوسعيون الإسرائيليون سياسة الارهاب والقمع حيال السكان العرب. وفي أيار/ مايو ١٩٦٥ شنت وحدات عسكرية إسرائيلية غارات على قرى الشنوح وجنين وقلقلية العربية (في الضفة الغربية). وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٦ شن هجوم عسكري على قرية عصامة العربية.

وفي ربيع عام ١٩٦٧ شن الإسرائيليون هجمات عديدة على المراكز الحدودية السورية كما قصفوا بعض الأهداف في عمق سورية

بما في ذلك دمشق. وقد استهدفت الاستفزازات أيضاً تغطية انتشار الجيش الإسرائيلي، لتحشد على الحدود السورية مجموعة القوات والوسائل اللازمة من أجل الاجتياح المقرر. وبعد أن جعل «بواشق» إسرائيل الوضع العسكري والسياسي في المنطقة محتدماً للغاية، طالبوا الكنيست بمنح الحكومة صلاحيات من أجل القيام بعمليات عسكرية واسعة النطاق.

ورافق التحضير للعدوان شن حملة دعائية واسعة النطاق. وروجت الأوساط الصهيونية رواية حول «خطر» مزعوم مصدره مصر. واستخدم بمثابة «تأكيد مباشر» لزعم «الاستعداد للهجوم على إسرائيل» أن مصر اقترحت على السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة أن يسحب قوات الطوارىء الدولية من بعض المراكز في شبه جزيرة سيناء.

وفي فترة اختتام الاستعدادات للعدوان الجديد نشر في إسرائيل على نطاق واسع شتى أصناف المطبوعات التاريخية التي تتضمن شتى أشكال الثناء على الانتصار في حرب عام ١٩٥٦. ونشرت ضمناً مذكرات موشي دايان رئيس الأركان العامة السابق. ووصف فيها الجنرال باسهاب «فن النصر» و«الروح الهجومية العالية للجنود الإسرائيليين» و«الهجوم الرائع على سيناء». وأوردت خبرة الحرب الماضية بصفتها «دليلاً قاطعاً» على صواب سياسة إسرائيل ومذهبها العسكري.

كان القادة الإسرائيليون يعولون على دعم الناتو للعدوان المقرر، وفي المقدمة على دعم الولايات المتحدة وبريطانيا. وكانت لهذه الحسابات مسوغاتها. فقد أظهرت الأوساط الإمبريالية استعداد البلدين المذكورين لدعم التوسعيين الإسرائيليين بجلاء في أثناء عملية التهيئة لأعمال العدوان السابقة وتنفيذها.

وقدمت الولايات المتحدة والناتو إلى شريكتهما في الشرق الأوسط ليس شتى أصناف المساعدات المادية التكنيكية والدعم المعنوي ـ السياسي فقط بل ودفعتها بكل السبل إلى مجابهة القوى التقدمية في الأقطار العربية. فمثلاً أصدر الرئيس ليندون جونسون بياناً في ٢٣ أيار/ مايو عام ١٩٦٧ بصدد الوضع في الشرق الأوسط، ملمحاً إلى تل أبيب، بأن الولايات المتحدة مستعدة لتأييدها. وفي ١ حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧ جرى في القاعدة العسكرية الأمريكية في ويسبادن (ألمانيا الاتحادية) لقاء بين ممثلي الأركان العامة الإسرائيلية والقادة العسكريين لحلف الناتو.

واستعدادات إسرائيل المكثفة والسريعة من أجل العدوان رافقها تشديد الوجود العسكري الأمريكي في القسم الشرقي من البحر الأبيض المتوسط. ووصل إلى هناك حتى ٥٠ سفينة تابعة للأسطول السادس تحمل على متنها ٢٠٠طائرة. وأرسلت ١٠ سفن حربية أمريكية أخرى من نورفولك لـ «زيارة» اليونان ومالطا وعلى متنها ٦٠ طائرة.

وضعت إسرائيل بمثابة أهداف رئيسية لها ما يلي: إلحاق الهزيمة بمجموعات القوات المصرية والسورية المجابهة لها، والاستيلاء على أكبر رقعة من الأراضي وإبقاء القوات الإسرائيلية فيها، وارغام حكومات الدول العربية على توقيع معاهدة سلام وفق شروط لإسرائيل، وأرسيت في أساس خطة «الحمامة» ـ وهي تسمية تنم عن النفاق ـ فكرة شن «حرب خاطفة»، ووجهت الضربة الرئيسية إلى مصر.

وكما حدث في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦ فبرك قادة اسرائيل في مطلع حزيران/يونيو ١٩٦٧ «ذريعة» من أجل توجيه «ضربة وقائية»، فصارت وسائل الإعلام الصهيونية تروج غداة الهجوم على مصر وسورية

مواد ترمي حسب مقصد حكومة غولدا مائير إلى إقناع الرأي العام العالمي بزعم أن إسرائيل أصبحت «هدفاً للعدوان المصري». وفي غضون عدة أيام قبل بدء الحرب مع إسرائيل ظهرت مواد تتضمن «معلومات موثوقة» تقول إن «حشود المصريين العسكرية ستزحف لتوها نحو الشمال من أجل «دفن وطن اليهود القومي». وفي نهاية المطاف خلق في المجتمع الإسرائيلي بصورة مصطنعة وضع معنوي ـ نفسي متوتر للغاية. وبلغت حدة العنصرية ومعاداة العرب أوجها.

## خطة «الحمامة» في التطبيق

بدأ عدوان إسرائيل على الأقطار العربية في صباح يوم ٥ حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧ بتوجيه ضربات مكثفة مباغتة إلى القواعد الجوية الكبرى والمطارات في مصر وسورية والأردن. واستخدمت القوات الجوية الرئيسية من أجل تدمير المطارات المصرية المتقدمة ووسائل الدفاع الجوي في شبه جزيرة سيناء والمناطق الشمالية والوسطى للبلاد. ولم يتمكن الطيران المصري الذي أخذ على حين غرة وأصيب بالبلبلة من مقاومة العدو المهاجم مقاومة جدية، فأتاح ذلك تحويل الطيران الإسرائيلي كله تقريباً إلى تقديم الدعم المباشر إلى هجوم القوات البرية.

وفي صباح ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ بدأت القوات الإسرائيلية هجومها على شبه جزيرة سيناء. أما في الاتجاهات الأخرى فإن القوات البرية لم تشن عمليات قتالية فعالة. وكانت سورية تخطط لشن الهجوم في ٦ حزيران لكنها لم تكن قادرة على البدء به في الموعد المقرر. وبذلك تغير ميزان القوى بين الطرفين المتحاربين خلال ساعات معدودات.

استمرت الحرب على مدى ستة أيام (توقفت العمليات القتالية على الجهة الشمالية في يوم ١٣ حزيران/يونيو) وكانت حصيلتها بالنسبة للأقطار العربية مؤلمة للغاية، بينما غدت، بالعكس، مصدراً لتبجح قيادة إسرائيل الصهيونية بشكل لم يسبق له مثيل.

إن «حرب الأيام الستة» في عام ١٩٦٧ قد أكدت بصورة أساسية ـ من وجهة النظر الإسرائيلية ـ صواب التعديلات التي أجريت في خطة «الحمامة» الأولية، وكذلك في خطة «ضربة صهيون». وبنيت الحسابات على أن تلحق إسرائيل الهزيمة بمصر أولاً، ومن ثم تهزم جيوش الأقطار العربية الأخرى (لتنفيذ خطة «ضربة صهيون» خصصت فترة يومين).

وفي هذه المرة أيضاً جرى الرهان على عنصر المباغتة. وجلبت النجاح المباغتة التي غدت إحدى المسلمات الدائمة للجانب العسكري والتقني للمذهب العسكري الإسرائيلي. وأكد سير ونتيجة العمليات القتالية في حرب الأيام الستة» مرة أخري أن استلام المبادرة الاستراتيجية عن طريق توجيه ضربة مباغتة يغدو في ظروف معينة عامل النصر الحاسم. وكان المذهب العسكري الإسرائيلي يقضي بنقل العمليات القتالية بسرعة إلى أراضي الطرف الآخر. وقد مارس ذلك في ظروف المنطقة دوراً هاماً ـ إذ تبعد القاهرة ودمشق عن تل إبيب مسافة ٤٠٠ و٢٠٠ كيلومتر على التوالي، أما الحدود الغربية للأردن ـ فهي تبعد مسافة ١٧ كيلومتراً فقط عن تل أبيب.

ووجدت تأكيداً لها في هذه الحرب بنود المذهب حول دور ومكانة أصناف القوات المسلحة. إذ مارست الدور الحاسم، كما كان متوقعاً، في بداية القتال القوات الجوية الإسرائيلية التي شلت أرادة العدو في الواقع في خوض عمليات فعالة، ضرباتها المكثفة في ٦ حزيران/ يونيو

١٩٦٧، أما القوات البرية التي حصلت على فرصة مواتية لتطوير الهجوم بفضل الدعم الفعال من الجو، فقد كانت تمارس المهام الرئيسية في مجال الاستيلاء على أهم المراكز في البر. ومارست قوات الدبابات دور القوة الضاربة الرئيسية ضمن قوام القوات البرية. وانحصر دور القوات البحرية في القيام بعمليات الاستطلاع والدوريات ومكافحة الغوصات وحصار خليج العقبة. كما اتسمت بأهمية كبيرة بالنسبة لتوفير التغطية إلى إسرائيل من البحر سفن الأسطول الأمريكي السادس المرابطة في القسم الشرقي من البحر الأبيض المتوسط.

وعموماً فإن حصيلة هذه الحرب بدت تتفق تماماً مع مبادىء المذهب التي أعدت وطورت على مدى سنوات في المراتب العليا للسلطة الإسرائيلية. ومع ذلك فإنها لم تكن قادرة على أن ترضي الصهيونية الدولية تماماً إذ تحققت الأهداف السياسية والاستراتيجية «القريبة» فقط، حقاً، إن المعتدي أخفق في تصفية النظامين التقدميين في مصر وسورية، وإقامة العراقيل في طريق مواصلة حركة التحرر الوطني العربية. كما لم يتسن للمعتدي أن يلحق الهزيمة الكاملة بالقوات المسلحة في الأقطار العربية.

وظهرت في المصادر الرسمية الإسرائيلية رواية تزعم بأن هناك من «أعاق» إسرائيل عن إيصال الأمر إلى النصر الكامل. كما يزعم أن «الذنب» يقع في هذا إلى حد كبير على الإدارة الأمريكية التي أبدت «الحياد» في لحظة مواتية جداً بالنسبة إلى الغرب. لكن قادة إسرائيل كانوا يحصلون قبل أن تبدأ الحرب على تأكيدات مستمرة من واشنطن ولندن أن الغرب سيدعم العدوان. ففي أواخر عام ١٩٦٦ أكدت الإدارة الأمريكية لتل أبيب أن الولايات المتحدة في حالة اندلاع اشتباكات بين إسرائيل والعرب «لن تتدخل وستترك الأحداث تتطور في مجراها».

وفعلاً فإن الولايات المتحدة لم تعمد منذ بداية العدوان إلى عرقلة تطور الأحداث لمصلحة الصهاينة. لكن وجدت في العالم قوى متنفذة كانت تعرقل إسرائيل فعلاً عن مواصلة جريمتها. وقد فعل هـذا الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الأخرى، فأولاً، أبدت هذه البلدان الدعم السياسي والمادي والمعنوي لضحايا العدوان الإسرائيلي. وثانياً قدمت تحذيراً واضحاً ودقيقاً إلى المعتدي بأنها لا يمكن أن تقف مكتوفة الأيدي حيال تطور الأحداث بهذه المنطقة. وأعلن جمال عبد الناصر فيما بعد «لقد نفذ الاتحاد السوفييتي جميع التزاماته العسكرية والسياسية والاقتصادية... وبدونه كان بمقدور أعدائنا وأعـوانهم املاء جميـع الشروط التي يرغبون فيها علينا».

لقد أعطيت نتائج «حرب الأيام الستة» ذريعة إلى الصهيونية العالمية لكي تثير مجدداً الضجة بشأن أسطورة إسرائيل «التي لا تقهر». ومرة أخرى صارت وسائل الدعاية الرسمية تربط «سر الانتصارات الإسرائيلية» بمزايا «المحارب اليهودي» وبكون «مصير إسرائيل مقرراً مسبقاً» وغير ذلك من الادعاءات اليهودية والصهيونية. أما في الواقع فإن تنفيذ مبادىء المذهب العسكري في هذه الحرب قد أصبح ممكنـاً ليس بفضل العوامل الداخلية لتطور هذه الدولة قدر ما هو تأثير العوامل السياسية الخارجية.

ودعنا نبدأ ولو من واقع أن إسرائيل لم تكن تحارب «وحدها ضد جميع العرب» كما تزعم ذلك القيادة الصهيونية.

لقد تم التخطيط للعدوان وإعداده وشنه وتنفيذه بمشاركة مباشرة من بلدان حلف الناتو وعلى رأسهـا الولايـات المتحدة. وأعـدت خطة «الحمامة» بمساعدة خبراء الناتو. وبالرغم من أن الولايات المتحدة والبلدان الأطلسية الأخرى (باستثناء البرتغال وهولندا) قد أعلنت عن

حيادها عند بدء الحرب العربية ـ الإسرائيلية الثالثة، وعن إيقافها إرساليات السلاح إلى إسرائيل، فإنها كانت تقدم المساعدة لها عملياً. فتنفيذاً لأمر الرئيس ليندون جونسن نقل من القاعدة الجوية لحلف الأطلسي في بريطانيا إلى القاعدة الإسرائيلية في منطقة ديمونة سرب من طائرات «فانتوم» المجهزة بمعدات الرؤية الليلية. وتم استخدامها في ضرب الطيران المصري في المطارات. ثم شاركت طائرات فانتوم تلك في الغارات على سورية. وأرسلت فرنسا بصورة عاجلة مقاتلات قاذفة من طراز «ميراج». كما شارك المرتزقة في المعارك إلى جانب إسرائيل، وحصلت إسرائيل عملياً على تغطية بحرية وفرتها سفن الأسطول السادس الأمريكي.

وأثر في سير ونتيجة العملية الحربية في «حرب الأيام الستة» تأثيراً مباشراً عدم جاهزية القوات المسلحة في الدول العربية المجاورة لصد العدوان، إذ لم يكن لدى قادة الأقطار العربية رأي موحد بشأن وسائل التصدي للعدوان، وكذلك خطة عسكرية موحدة وآلية إدارة استراتيجية للقوات موحدة أيضاً. ثانياً أن جيوش مصر وسورية والأردن لم تكن على درجة كافية من الإعداد لخوض معارك سريعة مصحوبة بالمناورة، وضمن ذلك الإعداد المعنوي والنفسي. ثالثاً أبدى العرب ضعفاً في أعمال الاستخبارات الاستراتيجية والعسكرية. وغلبت في أوساط القيادة العسكرية روح المبالغة في تقدير امكانيات القوات المسلحة العربية.

وفندت عملياً الأسطورة الصهيونية حول إسرائيل «الصغيرة والضعيفة» التي يزعم أنها تتعرض باستمرار لغزو العرب. وبالرغم من أن تناسب القوات العام لم يكن في ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ في مصلحة المعتدي، فإن الوضع تغير مع بدء العمليات القتالية. وكانت القوات المسلحة الإسرائيلية تتمتع بتفوق عددي على كل من ضحايا

العدوان الثلاث (مصر وسورية والأردن) فكانت إسرائيل قد حشدت مسبقاً ووضعت قيد التأهب جيشاً قوامه ٢٥٠ ألف فرد. وبفضل خصوصية النظام العسكري والاستعدادات الهادفة للحرب التي جرت في الوقت المناسب نشرت إسرائيل بسكانها البالغ عددهم ٢,٧ مليون نسمة (منهم ٣٠٠ ألف عربي لا يشملهم التجنيد) جيشاً يعادل في قوامه تقريباً تعداد جيوش ثلاثة أقطار عربية (لدى مصر ـ ٣٠٠ ألف، وسورية ـ ٦٥ ألف والأردن ٥٠ ألف رجل).

وكما كان مقرراً بموجب المذهب العسكري فقد استخدم الإسرائيليون الأساليب الوحشية في خوض الحرب. وقد تجسد ذلك ضمناً في أنهم استخدموا النابالم على نطاق واسع ضد الجنود المصريين في شبه جزيرة سيناء، حتى عندما لم يمل ذلك الوضع العسكري أي ضد جمهرة من الناس قد كفوا عن ابداء المقاومة. وأعطى الأمر إلى الجنود الإسرائيليين بالاجهاز على العرب الجرحى وبعدم أخذ الجنود المصريين كأسرى.

وخرقت إسرائيل المعاهدات الدولية المعلقة بمعاملة أسرى الحرب. فمثلاً. أضحى آلاف الجنود والضباط المصريين في شبه جزيرة سيناء في عمق مؤخرة القوات الإسرائيلية المهاجمة. وكان الغزاة يعاملونهم كالبهائم، ويقتادونهم في جماعات، ويحيطونهم بالأسلاك الشائكة ويبقونهم في هذه الحظيرة في العراء بدون طعام وماء.

كما تجاهل القادة الإسرائيليون قرار هيئة الأمم المتحدة حول وضع القدس فاحتلوا المدينة وضموها إلى إسرائيل. وفي ٢٩ حزيران/ يونيو أصدر الكنيست قانوناً بشأن توحيد القدس، واخضاع المدينة إلى مجلس بلدية موحد وتداول العملة الاسرائيلية. وفرضت الضرائب على

الأهالي، وتم تعداد نفوسها. وفرضت إسرائيل سيطرتها على غزة وحاولت حتى اعلان «حقها» في قناة السويس.

واتخذ المعتدي التدابير من أجل ترسيخ أقدامه في الأراضي المحتلة. ودعا الجنرال موشي دايان إلى «البقاء هناك». وخطب ليفي أشكول رئيس الوزراء في ٢٠ تموز/ يوليو ١٩٦٧ في الكنيست فأعلن عن «عدم جدوى كشف خطط الحكومة إلى حين «بصدد النظام القادم في الأراضي المحتلة».

كانَ المذهب العسكري لإسرائيل قبل الحرب يقضي باستغلال الحرب بصفتها لحظة ملائمة من أجل تكوين كونسرسيوم صهيوني قوي. وفي أيام الحرب تم عملياً إثبات هذا المبدأ بصورة تلاحم الصهيونية الإسرائيلية والدولية. وتلبية لنداء الوكالة اليهودية أعدت المنظمات الصهيونية في الولايات المتحدة بصورة عاجلة برنامجاً خاصاًبتقديم المساعدة المالية إلى إسرائيل (قامت بأفعال مماثلة أيضاً المنظمات الصهيونية في بريطانيا وكندا وفرنسا). وفي ٩ تموز/ يوليو ١٩٦٧ تأسس صندوق «القدس الموحدة». وطالب الصهاينة بالاسراع في إسكان اليهود في المدينة العتيقة والخليل ومنطقة اتسيون.

وتجاهلت إسرائيل بوقاحة قرارات هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن. ففي ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧ أصدر مجلس الأمن قراراً كان يمكن أن يغدو أساساً لازالة آثار العدوان الإسرائيلي. وكانت تل أبيب ترتكب الاستفزازات المسلحة بتحد على الحدود مع الأردن وتسعى بكل السبل إلى احباط التسوية السلمية للنزاع. كما تواصلت الاستفزازات المسلحة في الأشهر التالية. وفي الفترة من يونيو/ حزيران

١٩٦٧ إلى ٥ يونيو/ حزيران ١٩٦٨ قتل الإسرائيليون في الأراضي المحتلة ما مجموعة ٥ آلاف شخص من المدنيين الأبرياء، واعتقلوا ٧ آلاف عربي وطردوا ١٠٠ ألف عربي آخرين من أراضيهم وأحرقوا ودمروا عشرات القرى.

لقد كلف العدوان الشعب الإسرائيلي ثمناً غالياً. إذ قتل وجرح بضعة آلاف، وأعطبت ٢٠٠ دبابة و١٠٠ طائرة. وفقدت إسرائيل تعاطف آلاف الناس في الغرب الذين كانوا قبل هذا يتعاطفون معها. لكنهم في إسرائيل لم يلاحظوا هذا في زحمة الابتهاج الغامر. وساد في الدوائر العسكرية ـ السياسية رأي مفاده أن البنود الأساسية للمذهب العسكري قد أثبتت صحتها في الحرب. وكانوا يسعون هناك إلى عدم إيلاء اهتمام إلى ما لم يكن يتفق بجلاء مع التقدير الرسمي لطابع الحرب وسيرها ونتيجتها. والشيء الرئيسي هو أنه جرى التزام الصمت عن وجود قوى في المجتمع الإسرائيلي لا توافق على السياسة التوسعية ومذهب الصهاينة العسكري.

## أطول الحروب أمداً

استمر تصاعد عدوان الصهاينة الدائم في مطلع الثمانينات. فقد أجرت إسرائيل بدعم الولايات المتحدة المباشر استعدادات شاملة، لغزو لبنان واستثارته ونفذته في صيف عام ١٩٨٢. ويمكن اعتباره عن حق مرحلة لا مناص منها في تحقيق البرنامج الصهيوني لإقامة «إسرائيل الكبرى». وكان العدوان على لبنان ـ أطول الحروب أمداً ـ استمراراً منطقياً لاستخدام القوة العسكرية للأغراض التوسعية الاغتصابية. وكانت من جانب إسرائيل حرباً عدوانية ظالمة، لا تبررها أية أقوال بصدد «اقصاء الخطر العربي» و«تأمين بقاء الأمة اليهودية على قيد الحياة» و«تكوين

حزام أمني» في الشمال وهلمجرا.

و الصلح» مع مصر أعطى إلى إسرائيل إمكانيات إضافية من أجل تنشيط سياستها التوسعية. ففي ٢٥ نيسان (أبريل) عام ١٩٨٢ انجزت تل أبيب انسحاب قواتها إلى «الحدود الدولية» التي كانت تعتبر «منيعة» - وتطابقت مع الحدود بين مصر وفلسطين في عام ١٩٠٦. وتكونت في سيناء ما يشبه منطقة عازلة، تحمي الدولة - المعتدية. ولم تعد القوات المصرية المرابطة في سيناء لتشكل أي خطر فعلي عليها. وحينئذ خلقت الظروف المناسبة من أجل تقوية الوجود العسكري الإسرائيلي في الضفة الغربية ومرتفعات الجولان والتنكيل بحركة المقاومة الفلسطينية في جنوب لبنان.

وانصرمت فترة من الوقت، لم يتبق شيء من التصريحات السابقة لقادة إسرائيل حول منح الحكم الذاتي إلى أهالي الضفة الغربية وقطاع غزة سوى المشروع الزائف حول منح حكم ذاتي مجحف، إن مشروع الحكم الذاتي الذي كان بيغن يستر به الاستعدادات لضم الأراضي المغتصبة نهائياً ما كان ليرضي الأهالي العرب في هذه الأراضي مطلقاً: فعارض المشروع بجزم قادة منظمة التحرير الفلسطينية وكثير من الدول العربية. وعندئذ صار قادة إسرائيل يضخمون الرواية بصدد «تشـدد الفلسطينيين»، الذي زعم أنه يشكل السبب الرئيسي «لعدم حل القضية الفلسطينية».

بدأت إسرائيل، بعد أن ضمنت لنفسها استقراراً معيناً للوضع في الغرب والجنوب والشرق، بتهيئة الظروف من أجل التصفية الجسدية لمنظمة التحرير الفلسطينية، التي كانت قواعد ارتكازها الرئيسية في جنوب بيروت. وسعت إسرائيل من الناحية السياسية إلى عزل منظمة

التحرير الفلسطينية عن القواعد الأخرى (في الضفة الغربية وقطاع غزة). والابادة الجسدية للفلسطينيين أو إبعاد أكبر عدد من العرب من أراضي جنوب لبنان كان عليهما أن يكفلا إعداد الممهدات لفرض السيطرة الكاملة على هذا القسم من أراضي لبنان. وهكذا وجب أن تكون في الشمال أيضاً منطقة عازلة تحمي إسرائيل وتشكل رأس جسر من أجل التوسع.

واستعدادات العدوان على لبنان حظيت بدعم الولايات المتحدة الكامل. وقد أعدت الأركان العامة الإسرائيلية خطة «سلام الجليل» بالاشتراك مع البنتاغون. وفي أيار/ مايو عام ١٩٨٢ عقد اجتماع بين هيغ وزير الخارجية الأمريكية وشارون وزير الدفاع الإسرائيلي تم فيه الاتفاق على ذريعة العدوان. وكانت الولايات المتحدة تشجع بكل السبل أفعال زمر «الاخوان المسلمين» في سورية، وتمارس الضغوط على الجزائر، والعمل التخريبي ضد اليمن الديمقراطية. وقدمت الولايات المتحدة مساعدات عسكرية وتكنيكية ضخمة إلى إسرائيل - تزيد ١٠ أمثال عنها في عام ١٩٨٠. وبهذا اكتسبت سياسة جر الأقطار العربية إلى الاستراتيجيا العسكرية - السياسية العدوانية للامبريالية الأمريكية ملامح جديدة، تهدد السلام والأمن في الشرق الأوسط.

كانت القيادة الاسرائيلية على اتصال دائم بالقيادة العسكرية الأمريكية في سياق إعداد خطة العدوان في الشمال. وتوفرت لدى البنتاغون معطيات كاملة عن المقاصد الاستراتيجية لتل أبيب. ففي شباط/فبراير عام ١٩٨٢ توجه الجنرال ساغي مدير المخابرات العسكرية الإسرائيلية إلى واشنطن حيث ناقش باسهاب مع المسؤولين في البنتاغون تفاصيل عملية «سلام الجليل» القادمة. وفي أيار/مايو من العام نفسه، أي غداة اجتياح القوات الإسرائيلية للبنان، توجه إلى واشنطن وزير

الدفاع شارون من أجل الاتفاق على التفاصيل النهائية للتعاون مع الأمريكان في العمليات العسكرية المقبلة.

في ٤ حزيران/ يونيو عام ١٩٨٢، وفي اليوم التالي لاغتيال السفير الإسرائيلي في لندن، بدأت الطائرات ومدفعية القوات البرية والبحرية الإسرائيلية قصف أراضي لـبنان الذي استمر يومين. وفي ٦ حزيران يونيو اقتحمت لبنان قوات إسرائيلية قوامها حتى ١٥ ألف عسكري.

شن الهجوم في ثلاثة اتجاهات رئيسية: الساحلي - صور وصيدا والدامور وبيروت، والأوسط - النبطية وجزين وعين دارة، والشرقي - حاصبيا وراشيا وسهل البقاع. ولم يوجد خط جبهة متصل حتى حصار بيروت.

وكانت ألوية مدرعة معززة تتقدم في النسق الأول في كل اتجاه. ولم تدخل في معارك مديدة، وتقوم بحركات التفاف لتفادي عقد المقاومة القوية والمدن، سعياً إلى تشتيت القوى المدافعة. بينما تتولى وحدات النسق الثاني تطويق عقد المقاومة هذه والاستيلاء عليها. كما نفذت المهمة ذاتها قوات الانزال الجوي والبحري التي استخدمها الإسرائيليون على نطاق واسع. وكان يسبق انزال القوات عادة توجيه ضربات بواسطة الطيران والمدفعية ألى الافراد والوسائل النارية في مواضع الانـزال المرتقب.

وفي مساء يوم ٦ حزيران/ يونيو زحفت القوات الإسرائيلية باتجاه صور والنبطية وحاصبيا. وفي ٧ حزيران/ تم حصار صور وصيدا في الاتجاه الساحلي بمعونة رجـال الإنزال. وأبـدت فصائـل المقاومـة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية الموحدة المطوقة فيهما مقاومة ضارية هناك على مدى بضعة أيام. لكن القوى لم تكن متكافئة، وسقطت

المدينتان. وفي أثناء الحصار استخدمت أساليب الضغوط النفسية. فكان الغزاة «يعرضون» على الأهالي في المدينتين عن طريق المنشورات ومكبرات الصوت التجمع في الأطراف بغية تفادي وقوع ضحايا بين الناس الآمنين، كما أعلن. لكن الذين صدقوا هذه البيانات سرعان ما وجدوا أنفسهم في «مراكز الاستجواب»، ومنها كان ينقل جميع الفلسطينيين وأفراد القوى الوطنية اللبنانية والمتعاطفين معهم إلى معسكرات الاعتقال.

وفي ١١ حزيران/ يونيو وصلت القوات الإسرائيلية إلى منطقة بعبدا (بضواحي بيروت) وحاصرت قصر الرئيس، وبعد ذلك أعلنت تل ـ أبيب عن إيقاف اطلاق النار من جانب واحد، مواصلة في الوقت نفسه ارسال قواتها إلى لبنان.

وفي ١٤ حزيران/ يونيو تم استئناف العمليات القتالية، التي سيطر الإسرائيليون في خلالها على قسم من طريق بيروت ـ دمشق الممتدة من العاصمة إلى بحمدون. واقتحم الغزاة المناطق المسيحية وضواحي بيروت، وحاصروا فصائل المقاومة الفلسطينية في بيروت الغربية. واستمر حصار بيروت فترة ٦٨ يوماً. وصب المعتدي على الأحياء السكنية آلاف أطنان القنابل والقذائف من الجو والبحر. ووجه الدفاع الباسل الذي أبداه المدافعون عن بيروت الغربية ضربة ساحقة إلى الخرافة الصهيونية خرافة «جبروت» الجيش الإسرائيلي. وارتفعت في أوساط فئات واسعة من المجتمع الإسرائيلي موجة من التململ والاستنكار، لم تر البلاد مثيلاً لها من قبل.

كانت المرحلة الأولى من الحرب في لبنان تنحصر أساساً ضمن أطر خطة «سلام الجليل». وتعزى سرعة ونجاح العمليات القتالية إلى العديد من الأسباب العسكرية والسياسية. وقد اتسمت بأهمية كبرى من

بينها الاستعدادات الكاملة لها.

لقد جرى تخطيط العملية وإعدادها بصورة وافية جداً. وأعير اهتمام خاص للاستخبارات التي كشفت بدقة تجمعات العدو في جنوب لبنان وأظهرت مواطن ضعفه. وكانت تتوفر لدى القيادة الإسرائيلية معلومات موثوقة حول تواجد القوات البرية المعادية ودرجة استعدادها القتالي، ووسائل الدفاع الجـوي وشبكة المطارات ومراكز إدارة القوات المدافعة وشبكة تموينها.

وجرت أعمال فعالة في مضمار تمويه الغزو المرتقب. ففي أماكن المرابطة الدائمة لم يتغير نظام العمل اليومي لوسائل الاتصال، وتم تكوين شبكات مزيفة. وأخفيت بامعان الوحدات التي نقلت إلى أماكن التحشيد. وتحرك بعضها إلى أماكن التحشيد تحت ستار من التدريبات. واستخـدم التضليل الإعـلامي على نطاق واسـع بواسـطة الوسـائل اللاسلكية، وجرت محاكاة تحشيد القوات في مرتفعـات الجولان. ونظمت بسرية بالغة الاستعدادات للعمليات القتالية في القوات الجوية والبحرية. واستهدفت جميع هذه الاجراءات المحـافظة على سـرية العدوان واتجاه الضربات الرئيسية. وجرت المراهنة مجدداً على عنصر المباغتة. وقد بررت جميع هذه التدابير نفسها بقدر كبير، لأن القوات السورية أخذت على حين غيرة لحد ما.

ومما ساعد على زحف الجيش بسرعة نسبياً في المرحلة الأولى للاجتياح أن الإسرائيليين كانوا يزيدون القوات والوسائل باستمرار في اتجاهات الضربات الرئيسية لتجمعات العدو، محققين تفوقاً ساحقاً عليه. وازداد تعداد أفراد القوات المهاجمة في اليوم الأول من ١٥ ألف إلى ١٠٠ ألف رجل وتواصل ازديادهم في الأيام التالية. فازداد التفوق العددي للجيش الإسرائيلي على المدافعين عن لبنان من نسبة ٦:١ إلى

١٠ : ١ . كما كانت القيادة تقوم بين حين وآخر بتدوير القوات وفق الخطة. وجرى استخدام الاحتياط بفعالية: إذ «مر» عبر لبنان القسم الرئيسي من المكونات الاحتياطية للقوات المسلحة.

وعلاوة على التفوق العددي الساحق للجيش الإسرائيلي على قوات المقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية فقد حقق المعتدي تفوقاً في كمية ونوعية السلاح، الذي وردت أكثريته من الولايات المتحدة. وقد تسلح الجيش الإسرائيلي بأصناف السلاح الأمريكي الصنع التالية: ٨٥ بالمائة من الطائرات (منها ١٢٠طائرة ف ـ ١٥ وف ـ ١٦)، ونصف الدبابات (منها ١٥٠ دبابة من طراز م ـ ٤٨ و٨١٠ دبابات من طراز م ـ ٦٠ أ١) و٩٠ بالمائة من المدفعية وغيرها. وأصبح لبنان ـ عملياً ـ ميدان تجارب اختبرت فيه من الظروف القتالية أحدث الأسلحة منها حوالي ١٠٠ صنف يحمل شارة «صنع في الولايات المتحدة».

واستخدم الجيش الإسرائيلي في لبنان منذ الأيام الأولى للاجتياح تكتيك «الأرض المحروقة»، التي استخدمها الأمريكان في حرب فيتنام. وبغية إيصال خسائر في الأفراد إلى أدنى قدر ممكن كان الإسرائيليون يقومون قبيل الزحف بقصف المراكز السكنية على مدى ساعات عديدة من البر والجو البحر، محولينها إلى أنقاض في الواقع. وقد أدى هذا إلى وقوع عدد كبير من الضحايا بين الأهالي المسلمين. وكتب البروفسور الإسرائيلي بن ـ بورات: «كان ينبغي أن يؤدي القصف الجوي الوحشي والدمار الشديد وعدد الضحايا الكبير في أوساط اللاجئين وأبناء لبنان إلى تسهيل احتلال الجيش الإسرائيلي للأراضي بأقل خسائر. وبهذا ارتكب عمل دنيء لا أخلاقي: إذ أبدت الحكومة من أجل التقليل من خسائرها الاستعداد لانزال أفدح الخسائر بالجانب الآخر، وبضمن ذلك بين المدنيين. وحتى بين اللبنانيين الذين لم

يشاركوا في الحرب بين إسرائيل والفلسطينيين. . . وبالتالي تم تكريس مبدأ أفظع الأخلاقيات والقائل: إن الدم اليهودي أغلى من أي دم آخر». وأوردت جريدة «تايمس» الانجليزية بهذا الصدد الاعتراف الوقح التالي لأحد الجنود الإسرائيليين: «نحن نفهم وآمل أن تفهموا أنتم هذا أيضاً بأننا نعير لموت عسكري اسرائيلي واحد أهمية أكبر من موت مئات من الفلسطينيين».

## التكتيك والتكنيك

كانت القوات البرية الإسرائيلية هي الوسيلة الرئيسية لمعالجة المهام العملياتية ـ التكتيكية في سياق العدوان. وأثرت عوامل مختلفة على تكتيك عملياتها. والمقصود قبل كل شيء تضاريس الأرض التي كانت تتميز بوجود جبال ذات منحدرات شديدة وطرق ضيقة، وبوجود عدد كبير من المراكز السكنية. ولم توفر الخبرة لدى الجيش الإسرائيلي لخوض العمليات القتالية في ظروف كهذه، باستثناء المعارك السريعة في القدس عام ١٩٦٧ وفي السويس عام ١٩٧٣. وكانت المناطق التي استخدمت فيها الوحدات العسكرية الإسرائيلية قبل هذا تتيح عادة زج وحدات دبابات كبيرة في المعركة (العملية)، والمناورة بها وتوجيه ضربات سريعة إلى مؤخرة العدو. أما الآن فقد تغيرت الظروف. علاوة على هذا لم تتوفر لدى الضباط الإسرائيليين خبرة خوض المعارك ضد الفدائيين، وخاصة في ظروف الجبال والمدن.

وبعد تأسيس دولة إسرائيل أعير الاهتمام الأساسي لدى تشكيل قواتها المسلحة لقوات الدبابات وجزئياً للمشاة. بيد أن «حرب أكتوبر» عام ١٩٧٣ أظهرت أن أكبر الخسائر التي منيت بها الدبابات كات على أيدي المشاة الذين استخدموا الوسائل المضادة للدروع. وكان أحد الدروس الرئيسية للحرب هو انبثاق الضرورة لاستحداث وسائل قادرة

على حماية الدبابات من مشاةالعدو. ولهذا الغرض جرى التركيز في إسرائيل على إنتاج مدافع ذاتية الحركة، مع إيلاء اهتمام أقل كالسابق للمشاة. وفي الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٢ ازداد العدد الاجمالي لافراد القوات المسلحة الإسرائيلية لكن تقلص الوزن النوعي للمشاة.

واعتمد تكتيك الجيش الإسرائيلي على التوغل السريع والمباغتة وعلى مبادرة القادة الذين يجب أن ينفذوا قبل كل شيء مهام الاستيلاء على الأهداف الحيوية في عمق مؤخرة العدو ومن ثم قيام وحدات المشاة بتمشيط المنطقة المحتلة. ولهذا ففي أثناء المناورات لم يول الاهتمام اللازم لتدريب مشاة قادرين على شن عمليات قتالية بتشكيلة راجلة وبصورة مستقلة ولفترة مديدة.

إلا أن الجيش الإسرائيلي واجه مثل هذه الضرورة بالذات في لبنان، حيث ظهر عجزه عن خوض العمليات المديدة بصورة فعالة، والتي يشكل المشاة فيها القوة الرئيسية بدعم الدبابات والمدفعية. وكانت ظروف المدن والجبال تقيد حركة القوات، وتجعل عسيراً اجراء المناورة لتركيز الجهود على الاتجاهات التي ينطلق منها الخطر، وتكبل العمليات، وتجعل من الصعب إدارة الوحدات في سياق المعركة، وتقلل من فاعلية عمل الوسائل اللاّسلكية، وتحد من مجال القصف والرؤ ية. وتميزت العمليات القتالية باستقلالية أكبر، إذ كان يتعين على الوحدات معالجة المهام في اتجاهات منعزلة ومتفرقة. وساعدت ظروف المنطقة على اتخاذ موقف الدفاع وجعلت من الصعوبة بمكان على القوات البرية الإسرائيلية اجراء عملياتها إذ لم تكن مستعدة للقتال في ظروف الجبال والمدن. وكتب الخبير العسكري الأمريكي ريتشارد أ. غابرييل في كتابه «عملية «سلام الجليل»: الحرب الفلسطينية ـ الإسرائيلية في لبنان»: و«غياب وحدات المشاة الجبلية والمشاة القادرة على خوض

عمليات قتالية مستقلة في المراكز السكنية وفي الجبال كان يعني أن وضع الجيش الإسرائيلي في غاية الصعوبة».

لقد أظهرت تجربة عمليات الجيش الإسرائيلي القتالية في لبنان أنه لا يمكن أن تعمل في ظروف المدن والجبال بنجاح سوى الوحدات الصغيرة، لأن نشر ومناورات التشكيلات والوحدات الكبيرة صعبة هناك. أما عمليات النقل السريع لوحدات الاحتياط وتلقي مساعدة الوحدات المجاورة فغالباً ما كانت محدودة أو مستحيلة. فالدبابات كانت قادرة عادة على خوض المعارك في نسق الوحدات الميكانيكية القتالي. وبالامكان استخدام وحدات الدبابات بقوامها الكامل من أجل سحق العدو عند مشارف المدن أو سفوح الجبال، ومن أجل القيام بحركة التفاف لغرض تطويق العدو.

وأظهرت المعارك التي دارت في المدن والجبال أن وحدات المشاة يجب أن تتحمل العبء الأساسي في التقدم إلى الأمام. فمثل تكتيك العمليات هذا يرغم العدو على كشف مكامنه قبل أن تزج الدبابات والمصفحات في المعركة. أما الإسرائيليون فكانوا يلتزمون في لبنان بتكتيك حرب عام ١٩٧٣ القاضي بأن تدعم الدبابات بالمشاة، ولهذا كان العدو ينصب الكمائن ويخوض المعركة أينما كان ذلك من مصلحته. فوقع الفوج المتقدم من لواء مدرع في المعركة عند سلطان يعقوب في كمين نصبه السوريون. وأسفر ذلك عن تدمير سبع دبابات ومقتل ٢٦ رجلاً من أفراد أطقمها وإصابة عشرات المشاة الآخرين الذين كانوا في ناقلات جنود مصفحة. ووقع حادث مماثل في عين زحلتا في جبال الشوف. وكان من غير الممكن عملياً استخدام التحركات والهجمات السريعة المميزة لقوات الدبابات الإسرائيلية. وغالباً ما كانت وحدات الدبابات تتجزأ إلى دبابات منفردة تمضي في الطرق الجبلية

وشوارع المدن بدون أية حماية في الواقع. وكانت هناك حوادث وقع فيها في كمين مشاة الميكانيكية تقلهم مصفحات من طراز م ـ ١١٣. وهذه المصفحات المصنوعة من الصلب والألمينوم كانت غالباً ما تحترق بسرعة مما يؤدي إلى وقوع خسائر بين أفرادها. وصار الجنود الإسرائيليون يخافون البقاء في داخل الناقلات فكانوا يفضلون غالباً السير إلى جانبها أو الجلوس فوقها.

وكانت الحرب في لبنان أول اختبار اجتازته الدبابة الإسرائيلية «ميركاوا» في الظروف القتالية. وبين ١٢٤٠ دبابة إسرائيلية شاركت في العدوان كان هناك ٢٠٠ دبابة من هذه الماركة. وقد ثبت أن ميركاوا» تقاوم الاحتراق بسبب وجود منظومة اطفاء سريعة التشغيل موجودة فيها من أجل تقليل تأثير الذخيرة القتالية بعد اختراقها الدرع، وخاصة تأثير الذخيرة التراكمية. وبنتيجة ذلك لم تدمر دبابة واحدة لاحتراقها، لم يقتل أحد من أفراد اطقمها وسجلت ست إصابات فقط بالحروق. وللمقارنة نشير إلى أن ٢٥ بالمائة من جميع خسائر أطقم الدبابات م ـ ٦٠ كانت ناجمة عن الإصابة بالحروق. كما أثبتت جودتها دروع الدبابة. فإن درجة الحماية العالية قد تحققت بفضل التوزيع الرشيد لمادة الدرع، والترتيب الجديد واستخدام الدرع المركب (المتضام) وانتقاء الحشوة المناسبة. وطبقاً لمعطيات القيادة الإسرائيلية فان احتمال اختراق درع الدبابة «ميركاوا» كان يعادل ٤١ بالمائة، ودروع الدبابات الأخرى ـ أكثر من ٦٠ بالمائة. كما أن احتمال تسلل القذيفة إلى قسم طاقم الدبابات الأمريكية الصنع كان يعادل بالمتوسط ٣٠ بالمائة، علماً بأن ثلث الاصابات تولد حريقاً. أما بالنسبة إلى «ميركاوا» فإن هذه النسب تعادل ١٣ و١٥ بالمائة بالتوالي، فلغرض حماية الطاقم وضع قسم المحرك ـ آلية نقل الحركة في المقدمة المنعزل عن القسم القتالي

بحاجز محكم من الدروع.

ومن الأفضليات الكبيرة للدبابة قدرتها على نقل ١٠ جنود من المشاة بكامل عدتهم أو أربعة جرحى مع النقالات في القسم الخلفي. علاوة على ذلك فإن ذخيرة الدبابة المؤلفة من ٨٣ قذيفة يمكن زيادتها على حساب قسم الانزال إلى ٢٠٠ قذيفة. وعادة كان يوجد في ثلاث من كل أربع دبابات ملحقة بالفصيلة طاقم الذخيرة اللازم، مع إبقاء قسم الانزال من أجل المشاة، أما الدبابة الرابعة فكانت تنقل احتياطياً إضافياً من الذخيرة من أجل الفصيلة كلها. لقد أثبتت «ميركاوا» قدراتها جيداً، لدى تنفيذ المهام في مجال نقل المشاة عبر المراكز السكنية، وضمن ذلك عبر مناطق بيروت التي طالها الدمار. كما استخدمت في اجلاء الجرحى تحت نيران المدفعية.

وأظهر فعالية عالية المدفع عيار ١٠٥ مم المثبت على الدبابة، رغم أن عياره أصغر من المدافع المماثلة من النماذج الأوربية الغربية. وأحد العوامل التي أملت فاعليته هو أن الدبابة كانت تستطيع بأمان بالنسبة لنفسها، بفضل الحماية الجيدة في التصميم، أن تطلق النار من مسافات أقل قياساً إلى الدبابات الأخرى، فيما أعطاها طاقم الذخيرة الكبير الفرصة لمواصلة إطلاق النار فترة طويلة.

استخدم الإسرائيليون لغرض اعلاء درجة ديمومة الدبابات وناقلات الجنود طريقة تصميم مبتكرة للحماية هي تثبيت وصلات سيراميكية مزودة بمتفجرات رقائقية على السطح الخارجي للدرع. ونظراً لكون الوصلات ذات قابلية على الانفجار في لحظة إصابة الدبابة فإن قدرة القذائف التراكمية على اختراق الدرع تضعف كثيراً.

واستخدمت كعلامة مميزة للوحدات المتقدمة الإسرائيلية عن

الوحدات المتقدمة للعدو (بالنسبة للطيران) قطع من القماش المشمع بلون برتقالي زاه كانت توضع على سقوف ناقلات الجنود والسيارات والدبابات مما استبعد احتمال إصابتها من الجـو. ومع ذلك وقعت خسائر كهذه على أيدي «رجال جيش واحد» في ظروف أخرى. فمثلاً حدث إبان إحدى المعارك في منطقة جزين أن تحركت كتيبتان من لواء دبابات واحد من جانبين مختلفين نحو تقاطع طرق وأخذت تتراشقان خطأ بالنيران كأعداء على مدى ثلاث ساعات. وأسفر ذلك عن تدمير ست دبابات وقتل وجرح أفراد عدة أطقم.

وعموماً فإن فاعلية عمليات الدبابات الإسرائيلية في لبنان كانت أوطأ مما في عام ١٩٧٣، وتأتت كما أشير إلى هذا عن الظروف غير الملائمة للمناطق. فالطرق الضيقة والملتوية كانت تتيح لوحدات العدو المجهزة بقاذفات الصواريخ المضادة للدبابات باطلاق النار المباشر من مواقع خفية. وفقدت إسرائيل في لبنان ١٣٥ ناقلة جنود و١٤٠ دبابة، أغلبها من طراز م ـ ٦٠ و«سنتوريون»، ولم يكن بالمستطاع اصـلاح ٤٠ دبابة منها. وتم تدمير جميع الدبابات بنيران الوسائل المضادة لها. وكان عدد المعارك التي شاركت فيها دبابات الطرفين قليلة جداً.

لقد إشير من العديد في المواد المنشورة في المجلات الغربية، نقلاً عن آراء بعض رجال القيادة الإسرائيلية، إلى خطط إعادة تنظيم قوات الدبابات وإعادة النظر في تكتيك عملياتها آخذاً بنظر الاعتبار خبرة الحملة اللبنانية ومن وجهة نظر الحرب القادمة، وبالدرجة الأولى مع سورية.

وكانت المدفعية هي الوسيلة الرئيسية لإصابة الرجال ومعدات القتال وتدمير التحصينات بنيرانها. وكانت النيران تطلق عادة بكثافة كبيرة مع التنشين والتعديل الدقيق. واستخدمت على نطاق واسع لأغراض تحديد

الهدف معطيات الاستطلاع الجوي، وضمن ذلك معطيات الطائرات دون طيار، وكذلك المنظومة المؤتمتة «داوود».

لكن فاعلية عمليات المدفعية الإسرائيلية كانت وطيئة بسبب طابع مسرح العمليات القتالية الذي كان يقيد قدرتها على المناورة. وفي الوقت نفسه لم تكن ثمة مشاكل متعلقة بسرعة التحرك، لأن أصناف القوات الأخرى كانت تتحرك ببطء نسبياً بسبب ظروف المناطق. ومارست دوراً حاسماً المدفعية، وعلى رأسها مدافع الهاوتزر الذاتية الحركة من عيار ١٥٥ و١٧٥ مم، لدى حصار المدن وخاصة حصار بيروت، باطلاقها نيراناً مكثفة على الأهداف في مساحات واسعة، وضمن ذلك باستخدام القذائف الحارقة. وأحسنت عملاً في ظروف المدن وسائل الدفاع الجوي المستخدمة في مكافحة الأهداف الأرضية. فقد استخدم الاسرائيليون على نطاق واسع مثلاً المدفع الاتوماتيكي ذا الماسورات الست «فولكان» المثبت على ناقلة جنود من طراز م ـ ١١٣.

وأثنت القيادة كل الثناء على سلاح الهندسة وهيئات خدمة مؤخرة القوات. فقد قامت بتعبيد واصلاح ٤٠٠ كم من الطرق وأقامت الجسور عبر نهري الليطاني والزهراني. وفي الاتجاه الساحلي تأسست قواعد أساسية للمأخرة. وكان يتم نقل الذخائر والوسائل المادية ـ التكنيكية بحراً، ومن ثم تنقل بالشاحنات إلى الوحدات الأمامية. وبالرغم من كثرة استهلاك الذخيرة وكثافة استخدام المعدات القتالية لم يحدث انقطاع في تموين القوات.

أما من ناحية الخدمات الطبية فقد جرى الرهان على إجلاء الجرحى فوراً بالهليكوبترات من ميدان القتال إلى المستشفيات في أراضي إسرائيل مما أتاح تجنب التلوث بالعدوى. كما برهنت على

جدواها القمصان المضادة للرصاص التي كان يفرض على جميع أفراد القوات ارتداؤ ها بصورة إلزامية أثناء العمليات القتالية. وبفضل ذلك فإن نسبة الجرحى المصابين في الأطراف وفي الجسد تعادل ٨ : ١ مما ضمن بقاء الجرحى على قيد الحياة بنسبة عالية.

كما مارست القوات الجوية الإسرائيلية دوراً هاماً في تحقيق أهداف العملية في لبنان. إذ كـانت تقوم بالاستطلاع البصري والراديوتكنيكي لمصلحة جميع أصناف القوات المسلحة، وتدعم القوات البرية وحققت التفوق في الجو، وكانت تدمر وسائل الدفاع الجوي ومراكز الإدارة والمعدات القتالية والأفراد، وتعرقل تقدم الوحدات الاحتياطية، وتدعم عمليات رجال الإنزال الجـوي والبحري. وفي سياق معالجة هـذه المهام كانت القوات الجوية تستخدم بصورة شاملة، وتتم إدارتها بصورة مركزية. وكانت العمليات القتاليـة للطيران تتم نهـاراً وليلاً وتـدعم بالاستكشاف الدقيق للأهداف المراد ضربها، وبـالاستخدام الفعـال للتشويش عن طريق الرادارات ووسائل الاتصال، وبالاستخدام الواسع للتحليقات الاستعراضية لمجموعات كبيرة على ارتفـاع متوسط مـع اقتراب المجموعات الضاربة خفية وعلى ارتفاع وطيء بمنأى عن مجال رصد وسائل رادار العدو.

أما لغرض معالجة مهام الاستطلاع الجوي فقد كانت تستخدم إلى جانب طائرات الاستطلاع التكتيكية العادية من طراز فـ - ٤ ى وى - ١٠، أربع طائرات للاستطلاع الراديوي والراديوي التكنيكي، صنعت على قـاعدة طـائرات نقـل «بوينـغ - ٧٠٧» وس - وأربع طـائـرات للاستكشاف الراداري البعيد المـدى والإدارة ي - ٢س» هوكـاي». وبالإضافة إلى ذلك استخدمت على نطاق واسع في أثناء العدوان المناطيد والأجهزة الطائرة دون طيار وكذلك نقاط ومراكز الاستطلاع

الأرضية المزودة بالأجهزة اللازمة. وكانت هذه العناصر جميعاً تشكل منظومة موحدة جمع المعلومات ومعالجتها وبثها وتصويرها.

وأبدت الطائرات المتعددة الأغراض غير المأهولة من طراز «سكاوت» و «ماستيف» الإسرائيلية الصنع فاعلية عالية لدى الاستطلاع.

ويمكن أن تثبت في طائرة «سكاوت» مختلف معدات التجسس، وضمنها كاميرا تلفزيونية وآلة تصوير فوتوغرافي بانورامية، وكذلك مقياس تحديد المدى - معين الهدف الليزري. ويجري التحكم بتحليقها عن بعد من مركز أرضي. ويمكن للطائرة أن تعود اوتوماتيكياً إلى منطقة الهبوط. ويتولى الراصد (الراصد المدفعي أو الموجه الجوي الطليعي) إدارة أجهزة الاستطلاع التلفزيوني في متن الطائرة. وتظهر الصور الجاري بثها على شاشة تلفزيونية بقياس ٣٥ سم وتسجل على شريط الفيديو من أجل تحليلها بإسهاب لاحقاً، علماً بأن التسجيل بالفيديو يرفق بمعلومات تبدو بشكل حروف وأرقام، تتضمن معطيات مثل أحداثيات الهدف الجاري استكشافه، وارتفاع التحليق فوق سطح البحر والهدف، وزاوية المكان وزاوية اتجاه الكاميرا ومجال رؤيتها، وتاريخ ووقت التقاط الصور.

ويمكن أن تثبت في طائرة «ماستيف» الاستطلاعية كاميرا استطلاع تلفزيونية وآلة تصوير ومقياس تحديد المدى - معين الهدف الليزري - وكذلك أجهزة تشويش لاسلكية الكترونية. وقد استخدمت الطائرة أيضاً كهدف كاذب أو وسيلة ضاربة تحمل على متنها عبوة متفجرات وكذلك لتوجيه التشويش اللاسلكي الالكتروني.

وكانت هذه الطائرات تستخدم في غضون فترة طويلة قبل العدوان من أجل الاستطلاع الجوي لأراضي لبنان. واتسع نطاق استخدامها

كثيراً مع بدء العمليات القتالية. واستخدام طائرات الاستطلاع غير المأهولة قد أتاح لقادة الجيش الإسرائيلي من مختلف الرتب الحصول في فترة زمنية واقعية على صور للعمليات القتالية الجارية وتنسيق ضربات القوات الجوية والقوات البرية.

وكان الراصدون الجويون الطليعيون يتولون بواسطة طائرات «سكاوت» توجيه الطائرات الضاربة نحو الأهداف التي يراد إصابتها من الجو، وبعد ذلك يقومون بتقييم نتائج الضربات والخسائر الناجمة. كما أن قسماً من الطائرات غير المأهولة المجهزة بمقياس تحديد المدى ـ معين الهدف الليزري كان يستخدم من أجل كشف الأهداف بأشعة الليزر، ويؤمن استخدام السلاح الموجه المزود بمنظومة توجيه ليزرية. علاوة على ذلك فإن الطائرات غير المأهولة المزودة بجهاز تشويش لاسلكي إلكتروني كانت تستخدم لاخماد الوسائل المشعة في الأراضي اللبنانية بواسطة التشويش اللاسلكي الالكتروني، وغالباً ما كانت تستخدم لإحداث اضطراب في عملها بصفتها أهدافاً كاذبة.

لقد جذبت طائرات الاستطلاع دون طيار اهتماماً خاصاً خبراء الولايات المتحدة والناتو. وقد رأى الاستراتيجيون الغربيون أن مزاياها بالنسبة إلى الظروف الأوروبية تكمن في أنها قادرة على الاستطلاع ليس فقد في ميدان المعركة بل وفي الأنساق الثانية لقوات العدو. إن إمكانيات الطائرات دون طيار التي ظهرت في سياق العدوان الإسرائيلي تتفق مع ما يسمى «خطة روجرز» التي اعتمدت في الناتو، والتي تنص على توجيه ضربات تحذيرية إلى قوات العدو بكل عمق ترتيبها العملياتي وضمن ذلك قوات النسق الثاني. وفي مطلع عام ١٩٨٦ أعلنت الولايات المتحدة عن شراء الوجبة الأولى من الطائرات الإسرائيلية دون طيار. ويتراءى جلياً للعيان إقامة التعاون العسكري بين

إسرائيل والبلدان الغربية التي تسعى إلى الاستفادة من خبرة تل أبيب العسكرية.

سخر قسم كبير من طلعات سلاح الجو الإسرائيلي في أثناء الاجتياح لتقديم دعم جوي مباشر إلى القوات البرية. واستخدمت لهذا الغرض طائرات ف ـ ٤ى و ف ـ ١٦ و«كفير». لكن الطائرة الأساسية المخصصة للعمليات ضد الأهداف الأرضية، هي القاصفة أ ـ ٤ «سكاي هوك» الأمريكية الصنع. وتجلت في أثناء الطلعات القتالية أفضلياتها كتنويع التسليح وحمولتها الكبيرة من الذخيرة والسرعة التطوافية المقبولة. وفي بعض الأحوال استخدمت نوبة جوية تقليصاً لوقت وصول القاصفات لدى استدعائها إلى موقع متقدم. وتتضمن الترسانة التكتيكية لاستخدام الطائرات بالإضافة إلى تحقيق عنصر المباغتة (التحليق على ارتفاع وطيء جداً) المرور التمويهي فوق الهدف بحيث يكون إصابة وسائل الدفاع الجوي لها في أدنى الاحتمالات ومن ثم شن الهجوم من المؤخرة، وجذب المجموعة الاستعراضية نيران الدفاع الجوي إليها، والمهاجمة من مختلف الاتجاهات (لتشتيت نيران وسائل الدفاع الجوي) واستخدام المصائد الحرارية وقيام وسائل الدفاع الجوي بالمناورة المضادة وهلمجرا.

واستخدم الطيران الإسرائيلي أيضاً القنابل العنقودية (الكاسيتات) والبلاستيكية والألغام المضادة للمشاة للقضاء على جنود العدو ولقتل الأهالي العرب المسالمين بالجملة. وكانت القاصفة الواحدة تحمل عدة كاسيتات تحتوي كل واحدة منها على ٤٥٠ قنبلة تنشر لدى انفجارها ١٠٠ كرية معدنية بقطر ٥ ـ ٦ مم، فتتناثر في مساحة تعادل ٢٠ ألف متر مربع. والكريات المعدنية التي تصيب الأفراد في الأماكن المكشوفة تتوغل عميقاً في الجسم ويصعب استخراجها. أما القنبلة البلاستيكية

فكانت تتشظى إلى مئات القطع بحجم يتراوح ما بين ١,٥ و٣ مم. ولا يمكن الكشف عن الشظايا التي تدخل جسم الإنسان بالأشعة السينية (أكس)، مما يجعل من الصعب جداً علاج الجرحى. والذخيرة المذكورة آنفاً غالباً ما كانت تستخدم في القنابل العنقودية التي تلقى من ارتفاع ٤٠٠ ـ ٦٠٠ متر.

ومنذ الأيام الأولى لحصار بيروت الغربية استخدم المعتدي على نطاق واسع القنابل والقذائف الفوسفورية التي تسبب لضحاياها ـ في المقام الأول ـ آلاماً مبرحة. وجاء في نداء اللجنة الدولية للتحقيق في جرائم إسرائيل بحق الشعبين اللبناني والفلسطيني، الموجه إلى العاملين في حقل الطب العالمي: «إن محتويات القنابل الفوسفورية سهلة الاحتراق وسميتها عالية. إنها تتناثر لدى انفجار القنبلة وتنتقل إلى الحالة السائلة، وتشتعل وتسيل بسرعة كبيرة فوق المنطقة المعنية. كما أنها تتسلل إلى الجسد وتواصل احتراقها، مكتسبة الأوكسجين من إنسجة الإنسان. في سياق تأثير الفوسفور على الجسم وفي فترة العلاج من هذه الجروح يعاني الإنسان آلاماً حادة، وتتعرض حياته لخطر بالغ. ويواصل الفوسفور الاحتراق في داخل جسم الإنسان بعد مضي عدة ساعات على وفاته. وثمة حالات استمر فيها احتراق الفوسفور حتى ثلاثة أيام بلياليها». وأدى استخدام القنابل الفوسفورية والعنقودية إلى ازدياد الوفيات بين الجرحى. وفي فترة الاجتياح الإسرائيلي في ربيع عام ١٩٧٨ تراوحت نسبة الوفيات في أثناء العمليات الجراحية بين ١٥ و٢٠ بالمائة، وفي عام ١٩٨٢ بلغت ٥٠ بالمائة.

وفي بيروت اختبرت قنبلة الطيران الأمريكية ذات الانفجار الواسع النطاق («القنبلة الفراغية»). وقد ألقيت منها سبع قنابل، ثلاث لم تنفجر. والقنابل الفراغية، التي تقارب مواصفاتها القتالية إمكانيات

السلاح النووي التكتيكي، أحدثت دماراً كبيراً في المدينة، وأدت إلى مصرع عدد كبير من الأهالي المسالمين.

واعتبرت القيادة الإسرائيلية أن الشرط اللازم لنجاح العمليات القتالية بجميع أصناف القوات المسلحة هو تحقيق السيطرة الجوية عن طريق تدمير طائرات العدو في الجو وسحق وسائل الدفاع الجوي الأرضية.

واستخدمت إسرائيل بشكل واسع بحثاً عن الأهداف وكشفها في المجال الجوي اللبناني أربع طائرات للانذار المبكر والتوجيه من طراز أي ـ ٢ س «هوكاي» اشترتها من الولايات المتحدة. واستخدمت احداها كمركز قيادة جوي لأول مرة في معركة جوية مع مقاتلات العدو فوق لبنان في حزيران/ يونيو عام ١٩٧٩.

وأتاح استخدام القوات الجوية الإسرائيلية لطائرات أي ـ ٢س «هوكاي» في عام ١٩٨٢ في عدد من الحالات الكشف عن المقاتلات السورية فور إقلاعها. لكن رصدها كان من المحتمل أن ينقطع بعد دخولها المنطقة «العمياء»، التي لا تطالها منظومة الرادار الموجودة على متن الطائرة بسبب التضاريس الجبلية. وفي هذه الحالات كانت تنطلق في المقدمة المقاتلات ف ـ ١٥ التي تتولى تغطية هذه المنطقة بأجهزتها الرادارية. وبهذه الصورة كان يجري الرصد المتواصل للوضع الجوي في منطقة المعركة.

أما إخفاء تحليق الطائرة عن رادارات العدو فكان يتحقق عن طريق استحداث تشويش سلبي أو فعال. ويتم التشويش الفعال من مناطق المناوبة الجوية بواسطة طائرات التشويش اللاسلكي الألكتروني، ومن المحطات الأرضية المتنقلة، وكذلك من متن الطائرات الحربية المزودة

بالأجهزة اللازمة. واستخدمت على أوسع نطاق طائرة نقل الـركاب «بوينغ ٧٠٧» المعدلة إلى طائرة تشويش لاسلكي الكتروني بصفتها حاملة أجهزة الارسال الخاصة بتكوين التشويشات الواقية. وكانت تولد التشويش السلبي طائرات خاصة تتولى خلق «درع حاجز» بين المقاتلات الإسرائيلية ومقاتلات العدو. وكانت الـطائرات الإسـرائيلية المـولدة للتشويش تلقى ـ عادة ـ عاكسات ثنائية القطب على ارتفاع عال في ساعات مبكرة من الصباح بحيث تنخفض «السحابة» المتكونة وتنقلها التيارات الهوائية إلى منطقة العمليات القتالية لدى حلول فترة خروج المقاتلات إلى هناك.

واستخدمت المقاتلات الإسرائيليـة كسلاح في غـالبية الأحيـان الصواريخ الموجهة القصيرة المدى «سايدوندر» (بنسبة أكثر من ٦٥ بالمائة)، أما إطلاق الصواريخ الموجهة «سبارو» المتوسطة المدى فكان لا يتم إلا في أقل من ٢٨ بالمائة من الحالات، علماً بأنه كان في غالبية الأحوال بدون مردود. وبالتالي فإن المعركة الجوية القريبة كانت أساس جميع النشاط القتالي للمقاتلات، والوسيلة الأساسية لتحقيق تفوقها في الجو. كان القسم الرئيسي من مقاتلات الطيران الإسرائيلي يتألف من طائرات ف ـ ١٥ وف ـ ١٦ الأمريكية. واستخدمت بصورة أساسية لحماية المقاتلات ـ القاذفة «سكاي هوك» و«كفير»، التي كانت توجه الضربات إلى الأهداف الأرضية.

ونفذ الإسرائيليون من أجل ضمان حرية عمليات الطيران منذ الفترة الأولى للغزو عملية الغاية منها تدمير وسائل الدفاع الجوي الأرضية السورية في سهل البقاع. وتألفت العملية من مرحلتين هما: استكمال أعمال الاستطلاع المكثف وتوليد التشـويشات قبيـل الضربة والغارة المكثفة (بمشاركة حتى ١٥٠ طائرة) مباشـرة، التي استخدمت في

خلالها وسائل الإصابة الشديدة الدقة (الصواريخ الموجهة وقنابل الطيران ذات منظومة التنشين التلفزيونية والليزرية). وكانت هذه العملية في الواقع بمثابة اختبار للفكرة المقصودة ومعالجة لعناصر تركيب مجموعة أجهزة الاستطلاع الضاربة، المصنوعة في الولايات المتحدة والبلدان الأخرى الأعضاء في الناتو، ضمن أطر نظرية «العملية الجوية ـ الأرضية». ويكمن جوهرها في إصابة العدو في كل عمق البنية العملياتية للقوات البرية والطيران مع التنسيق الوثيق بين الوظائف الاستطلاعية والقتالية للوسائل المستخدمة.

تم استخدام القوات البحرية الإسرائيلية بنطاق محدود. وكانت تعالج أساساً مهام دعم القوات البرية العاملة في الاتجاهات الساحلية. والقيام بانزال من البحر وإخماد نقاط الاستناد على الساحل اللبناني، والقيام بأعمال خفر المنطقة الساحلية ونقل القوات ووسائل التموين المادي ـ التكنيكي. وعملياً لم تلق القوات البحرية مقاومة من جانب الخصم. وفي هذا النزاع العربي ـ الإسرائيلي تعاون الأسطول الإسرائيلي لأول مرة تعاوناً وثيقاً مع القوات البرية والجوية.

ومنذ بدء العمليات القتالية بلغت القوات البحرية الإسرائيلية صيدا في فترة قصيرة وقامت بانزال بحري هناك. وكانت الغاية منه عزل فصائل المقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية وقطع اتصالها مع بيروت، وإضعاف معنوية العدو بتهديده بالتطويق من الشمال. وتم للمشاركة في الانزال انتقاء الوحدات المدرعة والبرية التي تلقت إعداداً خاصاً وتدربت في ظروف السفن. وانطلقت فصيلة الانزال بحماية سفن الصواريخ والحراسة إلى عرض البحر قبل بدء الغزو. وحين عبرت قوات المعتدي الحدود في ٦ حزيران/ يونيو كانت الفصيلة قد اقتربت من صيدا. وبدأ الإنزال حين كانت القوات البرية تخوض المعارك في

أماكن تبعد ٤٠ كيلومتراً عن المدينة. واستولى مشاة البحرية بدعم المظليين على رأس جسر لدى الهجمة الاولى. وبعد مرور عدة ساعات بدأ نزول وحدات المشاة ووحدات الدبابات من سفينة الانزال البرمائية «بات سيفا». وأسند الانزال بالقصف من الجو ومن مدفعية الزوارق الصاروخية. وانزلت الوحدات في مناطق أخرى من الساحل أيضاً.

وفي غضون الأسبوع الأول فقط من العمليات القتالية انزلت السفن حتى ٣ آلاف عسكري وأكثر من ٤٠٠ دبابة وسيارة. وكانت مدفعية الزوارق الصاروخية تدعم القوات البرية المهاجمة وتقترب من الشواطىء لمسافة ٢ ـ ٣ كم. وفي الوقت نفسه اتخذت السفن التدابير من أجل فرض حصار بحري على الشواطىء اللبنانية والسيطرة على الملاحة في المنطقة الساحلية. وعموماً كانت القوات البحرية الإسرائيلية تقدم دعماً ملموساً إلى القوات البرية العاملة في الاتجاه الساحلي.

وأعدت القيادة العسكرية الإسرائيلية برنامج تطوير القوات البحرية مراعية خبرة الحرب في لبنان. فقدمت إلى الولايات المتحدة طلبيات لصنع زوارق سريعة ذات أجنحة تحتمائية ومجهزة بأربع وحدات صاروخية مضادة للسفن من طراز «هاربون» وبصاروخين من طراز «غابرييل» وبمدفع مزدوج الماسورة «ارليكون». ويجري انتاج غواصات جديدة ستحل محل الغواصات الحالية من طراز «٢٠٦» الانجليزية الصنع.

## «مادة الجندي»

كانت القيادة الاسرائيلية دوماً ترى في الروح المعنوية للجيش «سلاحه السري» فتعيرها أهمية كبيرة للغاية. والمنبت الأساسي لروح الجيش المعنوية، والتأثير الفكري ـ السيكيولوجي في وعي كل عسكري هو الصهيونية ـ الأيديولوجيا الشوفينية والممارسات

العسكرية ـ السياسية العدوانية للبرجوازية اليهودية الكبيرة. وتغرس في القوات المسلحة بكافة الوسائل روح التفوق العنصري والقسوة البالغة والحقد على العرب، مما تجسد عملياً في سلوك الجنود والضباط الإسرائيليون في أثناء العدوان على لبنان.

وفي سياق التحضير للعدوان ومجرى العمليات العسكرية أعير اهتمام كبير ليس فقط للجانب الأيديولوجي بل والسيكولوجي، وضمن ذلك دراسة سلوك الإنسان في الظروف القتالية، تحديد درجة تأثير وسائل القتال الحديثة في نفسية البشر، ووقاية العسكريين من الاصابات النفسية وعلاجها. وتجري الآن معالجة هذه القضايا في إسرائيل، بالاستفادة الواسعة من خبرة عدوان عام ١٩٨٢.

إن الاضطرابات النفسية الشديدة كرد فعل على ظروف الوضع القتالية كانت تشكل مصدر الخسائر الكثيرة بالأرواح التي مني بها الجيش الإسرائيلي في الحرب العربية ـ الإسرائيلية في عام ١٩٧٣ وفي أثناء غزو لبنان عام ١٩٨٢. وكانت نسبة الإصابات النفسية إلى نسبة عدد الجرحى حوالي ٣٠ في المائة في عام ١٩٧٣ و٢٣ في المائة في لبنان. وفي كلتا الحربين أدى «التوتر العسكري» و«الصدمة العسكرية» إلى خفض القدرة القتالية وساعدا على تفشي الإصابات النفسية. وكانت صورة المرض في غالبية الأحوال تتميز بالكآبة الشديدة وفقدان القدرة على التوجه في المكان والزمان، والانطواء على الذات بصورة جلية جداً، أو بالعكس بالروح العدوانية، وبأفعال لا مبرر لها. وظهرت على كثير من المرضى علائم الشراسة والشعور بالفزع والنفور من الناس.

وفي حرب عام ١٩٨٢ قام الإسرائيليون بقياس مستوى الإصابة بصدمة نفسية في المعركة وأظهروا تأثيرها في الخسائر الجسدية

والنفسية. وحدد هذا المستوى وفقاً للمعطيات التالية: الاستعداد للمعركة، طابع العمليات القتالية (توفر عامل المباغتة والهجمات الجوية ونيران المدفعية وحقول الألغام)، والدعم القتالي ودعم المؤخرة، مقاومة العدو، درجة الثقة بالقيادة التي هي أعلى مرتبة. ولاجراء الابحاث وقع الاختيار على أربع كتائب (اثنتين للمشاة واثنتين للدبابات). ودرس ضباط الدائرة السيكولوجية في الجيش الإسرائيلي تبليغات الكتائب حول تنفيذها للعمليات القتالية الموكلة إليها وصنفوها طبقاً لمستوى الصدمة النفسية في ظروف المعركة. وقد أظهر التحليل أن ترتيب الكتائب من حيث مستوى الصدمة النفسية القتالية كان نفسه من حيث مستوى الإصابات البدنية (عدد الجرحى والقتلى)، والإصابات النفسية ونسبة الإصابات النفسية إلى البدنية (انظر الجدول):

| الكتائب | الاصابات النفسية | الاصابات البدنية (القتلى والجرحى) | النسبة |
|---|---|---|---|
| ١ | ٣١ | ٣٦ | ١٠٠:٨٦ |
| ٢ | ٩ | ٢٣ | ١٠٠:٣٩ |
| ٣ | ١ | ١٠ | ١٠٠:١٠ |
| ٤ | صفر | ١٢ | صفر:١٠٠ |

وبالتالي فإن الكتائب التي كان متسوى الصدمة النفسية فيها على أعلى مستوى، تكبدت أكبر عدد من الاصابات البدنية، وأكبر عدد من الإصابات النفسية أما نسبة مستوى الإصابات النفسية إلى الجسدية فهو

أكبر. وكان المؤشر الأخير بالنسبة إلى الكتيبة الأولى التي كانت ظروفها صعبة جداً، أقصى مؤشر (٨٦: ١٠٠). وهي كتيبة الدبابات التي زحفت ليلاً بسرعة كبيرة على امتداد سهل ضيق تحيط به جبال شديدة الانحدار. ووقعت هناك في كمين نصبته لها قوات العدو النظامية المجهزة بالدبابات وبوسائل مكافحتها. وقد بث الألغام في المنطقة. وتعرضت الكتيبة لوابل من النيران الشديدة ولم تستطع أن تناور بسبب ظروف المنطقة.

وبخلاف هذه الكتيبة فإن الأخرى التي تعرضت للصدمة النفسية بدرجة أقل في المعركة وتكبدت خسائر بدنية قليلة دون إصابات نفسية فإن نسبة الإصابات النفسية إلى البدنية فيها كانت صفر: ١٠٠، وبذلك فإن القيمة المتغيرة المميزة لعدد الإصابات النفسية كانت تتحدد بالمتغيرات المميزة لحدة توتر المعركة وبالتالي للصدمة النفسية إبان القتال. علماً بأن الإصابات النفسية كانت أكثر في الجبال والمدن (الشيء المميز للعمليات الحربية في لبنان) حيث ولدت الظروف الخاصة اجهادات إضافية لدى العسكريين.

وعلاوة على عنف العمليات القتالية والصدمة النفسية في المعركة، فقد أثرت العوامل الشخصية ونمط حياة أفراد الوحدات العسكرية على عدد الإصابات النفسية في الجيش الإسرائيلي.

وقد كان الجنود، من الوحدات ذات القيادة الجيدة والتلاحم القوي والوضع الشخصي والعائلي الطبيعي، أقل تعرضاً للإضطرابات النفسية. وأطقم الدبابات، الذين يعرفون بعضهم جيداً والذين درسوا معاً، عملوا بفعالية أكبر وكانت الإصابات النفسية بينهم أقل.

كما تعرض لإضطرابات نفسية أكبر الجنود الذين لهم ارتباط أقل

بالعمل الذهني، من ذوي منظومة البواعث الأقل تطوراً ومستوى الاعداد الوطني. وكانت الإصابات النفسية في الوحدات المختارة (التي تتمتع بمستوى رفيع في التطور العقلي وفي إعداد الجنود والانضباط والروح المعنوية) قليلة، بالرغم من شدة المعارك وكثرة عدد القتلى والجرحى.

ودرس الباحثون السيكولوجيون الإسرائيليون أيضاً في سياق الحرب في لبنان مسألة تناسب شتى مكونات الروح المعنوية لدى المجند. وقد أبرزوا بين هذه المكونات الثقة بالآمر، والاطمئنان إلى قواهم وإلى رفاقهم، والإيمان بعدالة الحرب، وبسلاحهم، يغدو في العقود الثلاثة الأخيرة عاملاً هاماً أكثر فأكثر بالنسبة للحالة السياسية ـ المعنوية لكل جندي. ويعتقد الباحثون السيكولوجيون أنه حين يضعف الإيمان بعدالة الحرب كما حدث ذلك في أثناء الحرب في لبنان قد يبقى مستوى الروح المعنوية عالياً إذا ما حافظ الجنود على ثقتهم بآمرهم.

أتاحت الدراسة التي أجريت بين أفراد ٣٠ فصيلة تثبيت مبدأ الثقة بالقيادة الذي يقوم على ثلاثة عناصر: الكفاءة المهنية للقائد والتعويل عليه وعنايته بمرؤوسيه. وتعتبر جميع العناصر الثلاثة أجزاء مكونة هامة من الثقة بالقائد في الحامية. وقد اتضح في المعركة أن الكفاءة المهنية تتلاءم بأكمل قدر مع القدرة القتالية ويغدو الإيمان بها الجزء الأساسي من الثقة بالقائد.

وفي حرب عام ١٩٧٣ تم اجلاء أغلبية العسكريين المصابين بصدمات نفسية في أثناء القتال إلى المؤخرة لعلاجهم. وعملياً لم يرجع واحد منهم إلى الجبهة، وابتعد الكثيرون منهم عن الوحدات القتالية، وفي أغلب الأحيان ابتعدوا عن القوات المسلحة أيضاً.

وبمراعاة خبرة هذه الحرب بدأ في إسرائيل على نطاق واسع

استخدام ممارسة «التقوية» المسبقة لنفسية العسكري، باعداد وسائل طرائقية خاصة وتجهيز ميادين التدريب وميادين التجارب لهذا الغرض. ويعتقد الباحثون النفسيون أن ميادين التجارب هذه يجب أن تخلق «جواً قاتماً» من أجل استثارة «الغريزة العدوانية» لدى الجنود والضباط.

وتتضمن التعليمات الخاصة بإعداد الجيش الإسرائيلي سيكولوجياً الوصفَ التالي لأحد نماذج ميدان التدريب: «قرية، أو بالأحرى خرائبها، وفي كل مكان منها تتناثر جثث «القتلى»، وتنبعث منها رائحة مقرفة. وترى وسط حطام الأثاث دمية مقطوعة اليد، ويتدلى جورب نسائي من إطار نافذة. وفي كل مكان أطباق محطمة. وعند عتبة بيت مدمر «جثة» صاحبة البيت وقد حطمت جمجمتها، وفوقها الكثير من الذباب. وتبرز من تحت الأنقاض ساقا صاحب البيت. ويضاف إلى هذا كله نتن الحريق، الذي تتم محاكاته باستخدام قنابل الدخان.

وفي الوقت ذاته استخدمت القيادة الإسرائيلية الأساليب الأمريكية في تقديم الإسعاف العاجل في فترة قصيرة إلى الجرحى في الخطوط الأمامية. وبنتيجة ذلك كانت نسبة ٦٠ بالمائة من الجنود والضباط، الذين يتعرضون للصدمة النفسية في سياق الاجتياح يعودون إلى وحداتهم القتالية في غضون ٧٢ ساعة.

وكان العلاج يبدأ في مواقع مرابطة القوات وتقوم به الفرق الخاصة للاسعاف النفسي، المؤلفة من اختصاصيين في هذا المجال. والغاية منه تقديم الاسعاف العصبي المكثف وفي فترة قصيرة (ويتضمن وسائل العلاج الطبيعي والدوش والتغذية الجيدة والنوم ومحادثات مع الباحثين النفسيين)، وبعده يعود قسم معين من العسكريين فوراً إلى وحداتهم. أما الذين لم يتسن علاجهم بسرعة فكان يتم اجلاؤهم إلى وحدات

الطب العسكري الموجودة في مناطق المؤخرة القريبة (النسق الثاني للإسعاف العصبي).

كما تشكلت لأغراض العلاج السريع فرق «الصحة النفسية» التابعة للكتائب الطبية. وكانت ترابط في مواضع تبعد ٢ ـ ٥ كم عن الخطوط الأمامية. وكانت كل مجموعة تتألف من خمسة أشخاص: الطبيب النفساني وباحث أو باحثين نفسيين و٢ ـ ٣ من الباحثين الاجتماعيين. واستطاعت إحدى المجموعات التي حققت أكبر نجاح في عملها أن تعالج وتعيد إلى الوحدات ٩٥ بالمائة من الأفراد المصابين باضطرابات نفسية.

لقد أتاحت المعاجلة الأيديولوجية المكثفة والإعداد النفسي لأفراد القوات من قبل القيادة الإسرائيلية تحويل أفراد القوات المسلحة إلى منفذ مطيع لإرادة القيادة.

إن الحصيلة الرئيسية لعدوان عام ١٩٨٢ هي إلحاق الهزيمة بالفصائل العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية في جنوب لبنان، واستيلاء الإسرائيليين على جزء من الأراضي اللبنانية وتكوين رأس جسر عسكري كبير في جنوب لبنان يستخدم حالياً كموقع أمامي للقيام بعمليات مسلحة جديدة ضد لبنان وسورية.

وساعد العدوان على فضح خطط إسرائيل التوسعية. كما أكد أن المصالح الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية للدوائر القيادية الاسرائيلية تتجاوز بعيداً جغرافية البلدان العربية المجاورة.

# الباب الثالث

# «الأمل» في أواخر القرن

منذ عام ١٨٩٧ وحتى عام ١٩٤٨ كان «خاتيكفا» أي ما يعني بالعربية «الأمل» هو نشيد الصهيونية.

# بعد أربعين عاماً

شهد عام ١٩٨٨ حملة دعائية صاخبة تغنت فيها الصهيونية وأصدقاؤها «بنجاحات» و«انتصارات» إسرائيل على مدى أربعين عاماً. وقد غابت في غمرة ذلك عن أنظار منظمي هذه الحملة ظواهر ونزعات بالغة الخطورة تميز المجتمع الإسرائيلي الحديث وسياسة هذه الدولة ومذهبها العسكري.

لقد طرأت تغييرات منطقية على المجتمع في إسرائيل على مدى الأربعين عاماً التي مرت على إنشاء هذه الدولة، وأول هذه التغييرات هو أن هذا المجتمع قد نما عدداً. فلئن عاش عام ١٩٤٧ في الأراضي التي خصصت لدولة اسرائيل ٥٠٠ ألف يهودي وما يزيد قليلا على ٥٠٠ ألف عربي (يضم هذا العدد ١٠٥ آلاف فرد من البدو) فإن عدد السكان قد زاد في عام ١٩٨٧ على ٤,٣ مليون نسمة: ٣,٥ مليون يهودي و ٨٠٠ ألف عربي. كما شهد المجتمع تبايناً شديداً بين فئات السكان إذ اتسعت شقة التفاوت بين حفنة من الأغنياء والقسم الأعظم من السكان الكادحين. والرئيسي هو أن كافة مجالات حياة ونشاطات المجتمع قد تعرضت لنزعة عسكرية عميقة.

والشيء الوحيد الذي لم يتغير هو بقاء ممثلي البورجوازية الصهيونية الضخمة أكثر التجمعات السياسية رجعية ـ على قمة الحكم في الدولة حتى اليوم. إنهم تكتل الليكود الذي يعتبر حزب حيروت الحزب الأساسي فيه وكذلك تكتل معراخ الذي يترأسه حزب العمل. ولقد افضت أزمة عام ١٩٩٠ إلى تغييرات في الحكومة.

خلال هذه العقود الأربعة تحولت إسرائيل إلى دولة رأسمالية متطورة فقامت فيها صناعة الآلات والمكائن والصناعات الكهربائية والالكترونية والكيمائية وصناعة الغزل والنسيج وصناعة الماس. وخلال السنوات الأخيرة تطورت الصناعة الحربية بسرعة. واستطاعت إسرائيل رغم ضآلة ثرواتها الطبيعية بناء قدرة عسكرية اقتصادية ضخمة لا تتناسب مع مساحتها الصغيرة. وقد تحقق هذا لا بفضل قدرات اليهود الذهنية والجسمية «المتميزة» كما تتشدق الدعاية الصهيونية وإنما يرجع الفضل كله في ذلك إلى دعم الصهيونية الدولية المالي الكبير وإلى المساعدات المالية والمادية التقنية من الولايات المتحدة وغيرها من بلدان حلف شمال الأطلنطي «الناتو». وإسرائيل فضلاً عن أنها تجهز قواتها المسلحة بمعدات عسكرية معظمها من انتاجها فهي تحتل اليوم المكانة الأولى بين دول الشرق الأوسط من حيث بيع الأسلحة. وينبغي أن يضاف إلى ذلك أن قادة إسرائيل قد أقروا منذ فترة طويلة برنامجاً ينفذ باصرار لتصنيع وتطوير الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الاصابة الشاملة.

لقد ولدت إسرائيل في نيران الحرب وحتى اليوم لا وجود للسلام في هذا البلد. وتاريخ هذه الدولة على مدى أربعين عاماً مرت على قيامها وكذلك تطور الأحداث في السنوات الأخيرة قد بددا الأوهام الصهيونية حول «وحدة اليهود» وتستمر في التفاقم التناقضات الاجتماعية

ويتزايد التمييز والتفاوت بين مختلف فئات السكان ـ وهذا لا يشمل العرب منهم وحسب بل وقسماً كبيراً من اليهود أيضاً.

أما مزاعم زعماء حزب العمل حول «العدالة الاجتماعية» التي تحققت كما يقولون، فإن ما يسمى بسياسة «الاشتراكية الديمقراطية» لم تسفر إلا عن تعميق عدم المساواة الاجتماعية بين المواطنين وعن المزيد من التفاوت بين فئات المجتمع اليهودي. ولقد أجرى معهد الدراسات الاجتماعية التابع للاتحاد العام للعمل «الهستدروت» استطلاعاً للرأي عام ١٩٨٦ شمل ممثلين عن مختلف فئات العمل المأجور. فظهر أن ٦٦ في المائة من النساء اللواتي شملهن الاستطلاع يحصلن على أجور تعادل نصف أجور الرجال الذين يعملون في أعمال مشابهة. كما اتضح أن ٥٤ في المائة من العاملين في مصانع ومؤسسات ما يسمى «بمدن التنمية» يحصلون على أجور تقل عن نصف أجور زملائهم العاملين في مدن البلد الكبيرة. في الوقت نفسه يحصل حوالي ٣٠ في المائة من العمال في المدن الكبيرة على أجور تقل عن نصف متوسط أجور العاملين في الفروع المناظرة. ولا يحصل في «مدن التنمية» على أجور تزيد عن متوسط الأجور إلا ٣ في المائة من العمال (في المناطق الشمالية المجاورة للبنان) وتبلغ نسبة هؤلاء في المدن الكبيرة ١٧ في المائة.

وواضح أيضاً التمييز في دفع الأجور حسب فئات السن. وطبقاً لمعطيات البحث الاجتماعي المذكور يحصل العاملون ممن هم دون الخامسة والعشرين على أجور تقل بمقدار الثلث عن أجور زملائهم في الأعمال المشابهة لكن اعمارهم تتراوح بين السادسة والثلاثين والخامسة والأربعين (العاملون من في هذا العمر يحصلون على أعلى الأجور في إسرائيل). والمميز أن أرباب الأعمال في كل مكان بالبلد تقريباً

يعتبرون أن ٤٥ عاماً عمر حرج بالنسبة للعاملين في مصـانعهم أو منشآتهم. وبعد اجتياز هذه السن سرعان ما يبدأ الأجر في الانخفاض بدرجة ملحوظة ومن ثم بشدة في حوالي الخامسة والخمسين من العمر.

أما متوسط أجور العمال العرب (رجالاً أكانوا أم نساء) فهو أقل بنسبة ٢٣ في المائة من العمال اليهود واجور ٥٢ في المائة من العمال العرب يعادل نصف الأجر المتوسط للقائمين بأعمال مماثلة في فروع الصناعة.

هـذا وإن إسرائيـل لم تبتعـد قيـد أنملة عن عيوب المجتمـع البورجوازي الأخرى. و«رأسمالية الثمانينات رأسمالية عصر الألكترونيات وصناعة المعلومات والكمبيوترات والروبوتات تلقى إلى عرض الشارع بـالمزيـد من ملايين البشـر بينهم شباب ومؤهلون». وحتى أواسط الثمانينات شملت البطالة حوالي ٦ في المائة من السكان القادرين على العمل (طبقاً للإحصائيات الاسرائيلية الرسمية يبلغ عدد السكان القادرين على العمل فـي البلـد أكثر من ١,٤ مليون نسمة.

ولم يتحقق أمل قادة الصهاينة القومي المتطرف في إقامة دولة «يهودية صرف». فعلى مدى العقود الأربعة التي مرت على انشائها اتخذت إسرائيل على هذا الصعيد اجراءات مختلفة بما فيها طرد العرب قسراً من أراضيهم واجبارهم على الهجرة. بيد أن الوضع الحقيقي يشهد بأن عدد العرب الذين يعيشون في الأراضي التي تسيطر عليها الآلة العسكرية الإسرائيلية شكل حتى نهاية الثمانينات مليوني فرد.

وإسرائيل هي اليوم دولة ثنائية القومية ذات بنية اجتماعية قاسية متعددة الدرجات تقوم على مـبدأ اثني. فالسكان اليهود البالغ عددهم ٣,٥ مليون نسمة يتمتعون بالحق في الحصول على مساعدات الحكومة ويسيطرون على الاقتصاد ويشكلون الطبقة الاجتماعية العليا ويحددون

القيم والأهداف في مجال التعليم وكذلك الأولويات الوطنية. أما الفلسطينيون البالغ عددهم مليوني نسمة فينقسمون إلى حاملين للجنسية الإسرائيلية وإلى فلسطينيين يعيشون في الأراضي المحتلة. ومع أن المنتمين إلى القسم الأول يعتبرون مواطنين في الجمهورية إلا أن حق المواطنة لا يضمن لهم المساواة.

أما الفلسطينيون الآخرون وعددهم ١,٥ مليون نسمة فيعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة ويحملون الجنسية الأردنية أو جنسية دولية أخرى أو لا يحملون جنسية بالمرة كما هي الحال في قطاع غزة. وهم محرومون من كافة الحقوق السياسية ويقيمون في منطقة الاحتلال العسكري ولا يتمتعون بالحقوق التي تنص عليها الاتفاقيات الدولية لأن إسرائيل لا تعترف بسريان مفعول هذه الاتفاقيات في الأراضي المحتلة.

والعلاقات الاقتصادية القائمة بين المجموعتين الاثنيتين يمكن وصفها بأنها «استعمار داخلي». فالمجموعة الأثنية التي لا تتمتع بالحقوق السياسية كاملة (أي العرب) تعتبر مصدراً للقوى العاملة الرخيصة وتضمن السوق اللازمة لتصريف السلع الاستهلاكية.

إن إسرائيل المعاصرة تعتبر طبقاً لأية معايير موضوعية مجتمعاً ذا نظام اجتماعي مزدوج ويمكن تعريفه بأنه مجتمع يسوده «طغيان الأغلبية اليهودية على الاقلية العربية». وفيه تشب باستمرار النزعات القائمة على العنف أساساً بين الأغلبية اليهودية التي تسعى إلى ترسيخ تفوقها والأقليات العربية التي تناضل من أجل التخلص من الطغيان.

وكل من هاتين المجموعتين الأثنيتين لا تعترف بالحقوق المشروعة للمجموعة الأخرى. فالصهاينة ينعتون حركة الشعب الفلسطيني التحررية الديمقراطية بالارهاب. بيد أن أسباب انتفاضة العرب عميقة

الجذور. فالإسرائيليون قد صادروا أراضي العـرب ويحتلون الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان السورية. وهم يقترفون الاغتيالات السياسية ويرمون بالعرب في غياهب السجون بلا تحقيق أو محاكمة ويقيدون حقوقهم السياسية والاقتصادية ويعرضونهم للضرب والتعذيب ويغلقون أمامهم أبواب المدارس والجامعات والنقابات ويستخـدمون القوة المسلحة في قمع المظاهرات ويطردون العرب قسراً ويحرمونهم من حرية الكلمة والصحافة ويسيئون إلى مشاعرهم الدينية.

وطبقـاً لتقييمات المـراقبين الأمريكيين فقـد «هب في الأراضي المحتلة الكبير والصغير... جميع من لا يهاب طائرات الهليكوبتر ولا الآلاف من قوات البوليس. ويبدو أحياناً أن الشوارع تشهـد معارك حقيقية». وحسب تقييم جريدة «عل همشمار» التي تصدر في تل أبيب فإن الاحتلال قد «قطع الخيط الرفيع خيط التعايش بين الأقلية العربية والأغلبية اليهودية في إسرائيل».

ولأول مرة على امتداد ٤٠ عاماً هي فترة وجود الدولة اليهودية امتدت مظاهرات الاحتجاج واندلعت في أراضي إسرائيل ذاتها. وعلى سبيل المثال جرت في الحادي والعشرين من ديسمبر/ كانون الأول ١٩٨٧ اضطرابات واسعة النطاق للعرب من مواطني إسرائيل الذين يقدر عددهم بحوالي ٨٠٠ ألف فرد أو ٢٠ في المائة من سكان البلد. ولقد أجريت هذه الاضرابات للتعبير عن التضامن مع نضال الفلسطينيين في الأراضي العربية المحتلة. وهكذا التقت تظاهـرات العرب مـواطني إسرائيل مع المظاهرات الضخمة لسكان قطاع غزة والضفة الغـربية والقدس الشرقية.

وحكومة شامير التي تملكها الخوف من انتفاضة العرب الشاملة قد

لجأت إلى الاجراءات الاستثنائية بما فيها استخدام القوات النظامية. وقامت هذه القوات باطلاق الرصاص على المتظاهرين كما استخدمت نوعاً جديداً من المواد السامة يضخ سائلاً فيعلق بالملابس ويشل الحركة. وقد قتل العشرات من العرب وأصيب أكثر من ٢٠٠ فرد بجروح كما ألقي بستة آلاف فرد في السجون. وطبقاً لاعتراف جريدة «هاداشوت» الصريح فإن الوضع في الضفة الغربية وقطاع غزة قد أصبح منذ عام ١٩٦٧ مشابهاً أكثر فأكثر للوضع في سويتو في جمهورية جنوب افريقيا وربما أسوأ.

والسبب الأول للانتفاضة الشعبية هو نير الاحتلال الإسرائيلي المقيت للأراضي العربية. والسبب الثاني حسب تقييم ا. داروش عضو الكنيست الإسرائيلي هو رفض حكومة إسرائيل القطعي للاقتراحات الرامية إلى حل نزاع الشرق الأوسط وفي المقام الأول رفضها عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط باشتراك كافة الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية وكذلك أعضاء مجلس الأمن الدولي الدائمين الخمسة.

إن العقبة الرئيسية على الطريق نحو المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تتمثل في الحقيقة في موقف إسرائيل الذي تدعمه الدوائر الحكومية المتنفذة في الولايات المتحدة. فحزب العمل ـ إحدى القوى السياسية الأساسية في الائتلاف الحكومي الراهن ـ يصرح بأنه يؤيد عقد المؤتمر الدولي هذا ولكنه يفرغ في آن واحد هذا المؤتمر من مضمونه ومغزاه برفضه لحضور ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية ويطرح شروط غير مقبولة لاشتراك الاتحاد السوفييتي فيه. أما تكتل «الليكود» فيرفض تماماً وبلا لبس فكرة المؤتمر الدولي ذاتها.

والعقود الأربعة المنصرمة قد قدمت مواد مقنعة تشهد بأنه قد ضاع

أيضاً أمل الصهاينة في جمع أغلبية اليهود المطلقة الذين عاشوا ويعيشون الآن في البلدان الأخرى في أراضي إسرائيل. ففي السنوات الأولى من وجود هذه الدولة تنامى عدد السكان اليهود بسرعة بسبب الهجرة إليها. بيد أن مستوى الهجرة قد انخفض في العقد الأخير بدرجة كبيرة بينما تزايدت باطراد هجرة اليهود في الاتجاه المضاد من «الوطن القومي».

وثمة نزعة أخرى ذات أثر وهي نمو السكان العرب. ففي عام ١٩٨٦ بلغ عدد السكان العرب في قطاع غزة ٦٥٠ ألف نسمة وهذا العدد سيبلغ في أوائل القرن الحادي والعشرين طبقاً لمعطيات الإحصاء الإسرائيلي الرسمي مليون فرد. وسيزداد اجمالي عدد السكان العرب في كافة الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل حتى ٣ ملايين فرد، بينما سيزداد عدد اليهود حتى ٤ ملايين فرد في أحسن الأحوال، وكفة الميزان ترجح أكثر فأكثر في مصلحة الشعب العربي الفلسطيني مما يلقى الذعر في قلوب الزعماء الصهاينة.

ولم يتحقق شيء من الآمال الصهيونية في ضمان «السلام والأمان» في المجتمع اليهودي. فبعد أربعين عاماً تفشى التعصب الديني واسعاً في إسرائيل.

وتوجد في مختلف المجالات ـ ابتداء من مجالات الترفيه والتسلية والرياضة وحتى مجالي التعليم والنقل العام جماعات دينية متطرفة غاشمة تشكل ٦ في المائة فقط من سكان إسرائيل وتخوض صراعاً من أجل فرض آرائها المتطرفة كل التطرف على الأغلبية.

من جهة أخرى اتسعت في البلد في السنوات الأخيرة جبهة القوى المناهضة للروح العسكرية وللإمبريالية. فمثلاً أثناء عدوان إسرائيل على لبنان عام ١٩٨٢ طالب آلاف الإسرائيليين بوقف الحرب. وتصر القوى

الديمقراطية في البلد على جعل المذهب العسكري مذهباً ذا وجهة دفاعية بحتة وعلى استخدام القوات المسلحة في الدفاع عن البلد ضد أي عدو خارجي ليس إلا. حتى أن صفوف الجيش الإسرائيلي قد شهدت حالات من تذمر بعض الضباط العلني على سياسة الحكومة العدوانية.

من هذا يتضح إذا ما تناولنا المجتمع الإسرائيلي ككل تعذر اعتباره «اتحاد أناس متكاتفين». وجلي كل الجلاء أيضاً أن من المستحيل إجبار «الأقلية المستيقظة» ـ مليوني عربي فلسطيني ـ على العيش إلى الأبد في وضع «بشر من المرتبة الثانية». كما لا يمكن أن يكون «للسلام والوئام» وجود بين قلة من اليهود تجمع في أيديها الثروة والسلطة وبين أغلبية مواطنين البلد العظمى التي يلقنها الوعي الطبقي الذاتي ضرورة تصعيد النضال ضد سياسة العدوان والاحتلال الصهيونية.

والعسكرية الإسرائيلية التي تضخمت في التحضير للحروب تضخماً مفرطاً تتحول إلى غول خطير يتزايد بشاعة في أواخر القرن العشرين. وهي بحكم طبيعتها الاجتماعية تولد دائماً العدوان وسياسة المغامرة. وهذه الاملاءات الداخلية تحدد طابع المذهب العسكري الإسرائيلي وتملي وجهته السياسية.

فهل ممكن تغيير طابعه ووجهته السياسية في زمننا هـذا؟ هذا الانعطاف ممكن من حيث المبدأ. وتصب في مصلحة هذا الاستنتاج العوامل التالية: أولاً: أكد تاريخ العدوان الإسرائيلي المستمر على مدى أربعين عاماً بطلان المذهب العسكري الذي يقوم أساساً على مبدأ التوسع والاحتلال. فكلما ازدادت مساحة الأراضي العربية المحتلة تزايد عمق انغماس إسرائيل في لجة التناقضات التي لا يمكن حلها. ثانياً:

رغم أن تغيير طبيعة النظام الاجتماعي الإسرائيلي غير ممكن بتأثير الظروف الخارجية إلا أنه من الممكن في المرحلة الحالية من مراحل التطور العالمي تطويق المضاعفات الخطيرة لعدوانية إسرائيل. ثالثاً: تقليص سباق التسلح لن يوقف نمو هذه الدولة اقتصادياً بل وعلى النقيض يمكنه المساعدة في تطوير اقتصادها بفعالية أكبر. بتعبير آخر تتوفر في نهاية هذا القرن لإسرائيل امكانية التخلص من عبء العسكرية ومن السياسة العدوانية، ولكن السؤال هنا: هل يرغب زعماء البلد الصهاينة في الاقدام على هذا الطريق؟ لا توجد حتى الآن براهين مقنعة تؤكد هذه الرغبة.

## إلى أين تقود العلاقات «الخاصة»؟

مثلت أمام إسرائيل بعد مرور أربعين عاماً على تكوينها معضلة حادة لدرجة حرجة حول المسائل الأساسية المتعلقة باتخاذ قرارات الحرب والسلام والتعايش مع الشعوب العربية المجاورة وإعادة الأراضي المحتلة إلى أصحابها وتحديد وجه إسرائيل الوطني تحديداً نهائياً.

إن القيادة الصهيونية لم تتناول قط مسألة الحرب والسلام من مواقف موضوعية. والحرب والعنف المسلح قد شكلا دائماً محور الاستراتيجية السياسية للدوائر الإسرائيلية الحاكمة. والأحاديث عن السلام لم تنصب إلا على حالة العلاقات الدولية التي قد تنشأ بعد انجاز برنامج الصهيونية العالمية الرامي إلى إقامة «الإمبراطورية الإسرائيلية». وطبقاً لآراء التوسعيين الإسرائيليين فإن السلام لن يحل في الشرق الأوسط بسبب التناقضات التناحرية المستعصية القائمة بين اليهود والعرب. وفيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية فهناك في إسرائيل رأي سائد باستحالة قيام دولة باسم «فلسطين العربية». وما دام العرب مستمرين

في إصرارهم على حق العرب الفلسطينيين في تملك أراضيهم فإنهم بذلك «يتحدون» إسرائيل. وبالتالي يتعين على هذا البلد كما ترى تل أبيب اجتياز «مرحلة من الحروب الجديدة».

إن ذلك امتحان هيهات أن تجتازه إسرائيل اللهم إلا إذا ساعدها حلفاؤها. فإسرائيل كما يقول الصهاينة «مجرد دولة صغيرة ضعيفة» مضطرة إلى الاعتماد على مساعدة دول أقوى من أجل «البقاء». ولكن هذا مدحوض. أولاً: لا يوجد من يهدد إسرائيل بالابادة بوصفها كياناً دولياً وعضواً في هيئة الأمم المتحدة. فالزعم الذي يدعي «الخطر العربي» قد اختلقه الزعماء الصهاينة كما وضحنا سابقاً ليكون ستاراً يخفي سياسة الاغتصاب الإمبريالية. ثانياً: إن مفهوم «دولة صغيرة» مفهوم نسبي تماماً في زمننا هذا.

فإسرائيل أقوى من الناحية العسكرية السياسية وبدرجة كبيرة من كثير من بلدان العالم الرأسمالي المعاصر كما أنها أكبر من دول كثيرة أعضاء في هيئة الأمم المتحدة سواء من حيث عدد السكان أو من حيث مساحة الأراضي. وحتى لو كانت مساحة إسرائيل صغيرة فعلاً فإن ذلك لا يجوز أن يكون مبرراً لسياستها العدوانية التي لا بد وأن تفضي إلى زيادة عدد أعدائها.

ولا يمكن اعتبار مذهب إسرائيل العسكري في الثمانينات كمجموعة من الآراء العسكرية السياسية مستقلة عن المذهب العسكري للولايات المتحدة وحلف الناتو. فلقد قامت ونمت في السنوات الأخيرة بين الولايات المتحدة وحليفتها في الشرق الأوسط علاقات «خاصة» تحدد طابع التحضيرات العسكرية الإسرائيلية ووجهتها.

ثم إن إدارة ريغان أثناء وجودها في الحكم لمدة ثماني سنوات قد

أدانت غير مرة عدداً من الأعمال المغرقة في التهور التي اقترفها المتطرفون والعنصريون الإسرائيليون. واتخذت هذه الإدارة بعض الخطوات نحو «تحسين» علاقات الولايات المتحدة مع عدد من البلدان العربية ووافقت على بيع أنواع معينة من أحدث المعدات العسكرية لبعض هذه البلدان (للعربية السعودية مثلاً). حتى أن الإدارة الأمريكية قامت بدور «صانع سلام» من نوع خاص أثناء الحرب في لبنان عام ١٩٨٢. كل ذلك فسرته الدعاية الأمريكية الرسمية كسعي من أمريكا إلى «تهدئة وإعادة «البواشق» الصهاينة ذوي الرؤوس الحامية لدرجة مفرطة إلى رشدهم». أما الدعاية الصهيونية فقد سعت إلى تقديم الأمر على نحو يوحي كذباً بأن إسرائيل «مستقلة» عن الولايات المتحدة.

وهذا يتناقض مع الواقع تماماً لأسباب عدة. أولاً: القمة الإسرائيلية الحاكمة ترتبط منذ سنوات عديدة وثيق الارتباط برأس المال الاحتكاري الأمريكي وأثرت «علاقات القرابة» هذه تأثيراً مباشراً في انشاء ودعم القاعدة المادية التقنية للآلة العسكرية السياسية الإسرائيلية. ثانياً: ضمنت المساعدة الأمريكية قيام مؤسسة عسكرية في إسرائيل باتت بالفعل «دولة داخل دولة». ثالثاً: تقوم القيادة الإسرائيلية باستمرار بالتشاور مع الإدارة الأمريكية بشأن كافة مسائل سياسة إسرائيل الخارجية والعسكرية.

ومذهب إسرائيل الراهن يحظى عموماً باستحسان قيادة الولايات المتحدة الأمريكية. واليوم غدت واضحة أكثر من أي وقت مضى تبعية تل أبيب لاستراتيجية واشنطن السياسية. ولقد كتبت جريدة «معاريف» الإسرائيلية، مشيرة في يوليو/ تموز ١٩٨٧ إلى هذه الحقيقة، إن إسرائيل في طريقها لأن تغدو «منطقة تحت الانتداب» مرة أخرى ولكن بفرق واحد هو أن هذا الانتداب أمريكي لا بريطاني.

وإدارة ريغان قد سعت خلافاً للإدارة الأمريكية السابقة إلى ربط النزاع العربي الإسرائيلي بالاستراتيجية العامة «للصراع المباشر» مع الاتحاد السوفييتي. والولايات المتحدة إذ اضطلعت بدور «الوسيط» بين إسرائيل ولبنان وكذلك بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية تغلغلت شيئاً فشيئاً في نزاع الشرق الأوسط. واتضح أن المشروع الأمريكي لمنح الفلسطينيين الحكم الذاتي في أراضي إسرائيل هو وهم لا أكثر لأنه لم يحظ بتأييد عام لا في الدوائر القيادية للصهيونية العالمية ولا في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

إن سياسة الولايات المتحدة إزاء الشرق الأوسط قد انطلقت طبقاً لآراء ممثلي إدارة ريغان من ضرورة اعتراض طريق «الخطر السوفييتي» على الخليج ومساعدة إسرائيل «في مكافحة المتطرفين العرب» والعمل من أجل إحلال السلام» في المنطقة. ولقد لعب عامل القوة دوراً متنامياً في هذه السياسة.

والخطة الجديدة التي سردها الكسندر هيج وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق في تقريره في جلسة لجنة مجلس الشيوخ للشئون الخارجية في مارس/ آذار ١٩٨١ قد سميت بـ «الاجماع الاستراتيجي» الذي أوجب على الولايات المتحدة إقامة نظام دفاعي في منطقة مترامية الأطراف تمتد من باكستان حتى مصر مروراً بتركيا وإسرائيل وغيرهما من الدول.

وإقرار خطة «الاجماع الاستراتيجي» قد وضع أمام الولايات المتحدة عدداً من المشاكل الجديدة التي لم تتوقعها. فرغم ارسال الاتحاد السوفياتي قواته إلى أفغانستان وانتصار الثورة في إيران لم تشعر بلدان الشرق الأوسط بانزعاج كبير يكون مسوغاً لتحقيق أمل الولايات المتحدة في «تقوية التعاون العسكري بين دول المنطقة من جهة وبينها

وبين الولايات المتحدة من جهة أخرى»: وبذا تتمكن الولايات المتحدة من توسيع أطر التواجد العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط. حينئذ أعلنت إدارة ريغان أن المستقبل المنظور «لا يتطلب رداً سريعاً بالوسائل العسكرية» على الأحداث الجارية في المنطقة. لقد كان ذلك مناورة دعائية موجهة إلى غير الخبيرين بخبايا الأمور. ففي الواقع كانت الولايات المتحدة تنغمس أعمق فأعمق في أحداث الشرق الأوسط.

ولقد اختير كذريعة من ذرائع هذا الانغماس قيام سورية بنشر منظومات الصواريخ في أراضي لبنان في نيسان/ أبريل ١٩٨١. حينئذ أحدثت إسرائيل ضجة مطالبة بسحب الصواريخ من الأراضي اللبنانية. وحينما قامت الطائرات الإسرائيلية بقصف المفاعل النووي العراقي بالقرب من بغداد أعلنت الولايات المتحدة إدانتها لهذا العمل غير أنها ضاعفت مساعدتها لإسرائيل. وهذا في الحقيقة كمن لا تدري يمناه ما تفعل يسراه.

وحرب ١٩٨٢ قد استغلتها الولايات المتحدة كفرصة جيدة للانتقال من «الدبلوماسية العرضية» السابقة إلى «الاستراتيجية السياسية» النشيطة.

وفي ربيع ١٩٨٢ وصيفه انتشرت في الولايات المتحدة حملة دعائية أيدت سياسة إدارة ريغان إزاء الشرق الأوسط. ولم تشجب الشخصيات الأمريكية الرسمية تدخل القوات الإسرائيلية في لبنان. ولكن حين بلغت حليفة امريكا أهدافها القريبة في لبنان بدأت الولايات المتحدة الدعوة إلى وقف إطلاق النار وفك حلقة حصار بيروت وسحب فصائل منظمة التحرير الفلسطينية.

وفي الأول من أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢ أعلن رونالد ريغان برنامجه «لاحلال السلام» في الشرق الأوسط. وتلخص هدفه في المقام الأول

في انشاء حالة استراتيجية جديدة في هذه المنطقة. وصرح حينئذ قائلاً: «أود اغتنام الظرف». وأكد أن الولايات المتحدة لا بد وأن تأخذ على عاتقها «مسئولية خاصة عن حل المشكلة». وفسر ريغان انخراط الولايات المتحدة في شئون الشرق الأوسط بأنه «واجب أدبي» «فالولايات المتحدة ـ أكد ريغان ـ هي وحدها القادرة على لعب دور حاسم في حل النزاع على أساس العدالة والموضوعية».

كما طرحت إدارة ريغان ما يسمى «بخطة مرحلة السنوات الخمس الانتقالية». ونصت هذه الخطة على تنفيذ أحكام اتفاقية كامب ديفيد وإجراء محادثات بين الأطراف وضمان أمن حدود إسرائيل. أماالأراضي التي احتلتها إسرائيل فيجب حسب رأي ريغان «ألا تخضع لسيادة إسرائيل ولا لسيادة الفلسطينيين ـ وإنما يجب أن تكون أراضي ذاتية الحكم بالاشتراك مع الأردن». ويجب أن تبقى القدس مدينة موحدة على أن يحدد وضعها لاحقاً في مفاوضات خاصة.

واقترح الأمريكيون فكرة اجراء مفاوضات بين إسرائيل ولبنان حول مسألة انسحاب القوات الأجنبية. وارتأت إدارة ريغان وقف توريدات طائرات فانتوم ـ ١٦ إلى الجيش الإسرائيلي لمدة عام. ووافق مجلس الشيوخ الأمريكي في الوقت نفسه على قرار بتقديم مساعدة قدرها ٢٥١ مليون دولار للبنان. بيد أن تنفيذ شروط الاتفاقية ارتهن بانسحاب فصائل منظمة التحرير الفلسطينية والقوات السورية. والقيادة السورية رفضت حينئذ رفضاً قاطعاً مطلب سحب قواتها من لبنان وأعلنت أن المفاوضات حول سحب القوات السورية لا يمكن أن تبدأ إلا بعد سحب كافة القوات الإسرائيلية من لبنان.

وبعد توقيع الاتفاقية الاسرائيلية اللبنانية في مايو /أيار ١٩٨٣

استمر الوضع في لبنان في التفاقم وعززت القوات الإسرائيلية مواقعها عند نهر الأولي. منذ تلك اللحظة تعين على الولايات المتحدة لعب دور جيد تماماً. فقواتها قد أرسلت للبنان حسب الرواية الرسمية من أجل ضمان «الحفاظ على توازن القوى» في البلد. ولكن، مع تزايد عدد القتلى من القوات الأمريكية نشبت الخلافات بين الإدارة الأمريكية والكونغرس. وأكد أن هذه الخسائر البشرية لها ما يبررها لأن الولايات المتحدة تساعد لبنان في «الحفاظ على سيادته الوطنية والسيطرة على أراضيه» مما أدى إلى إرسال قوات بحرية أمريكية أخرى.

بيد أن إدارة ريغان قد وجدت نفسها في وضع حرج في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٨٣. فحتى تلك الآونة لم يتحسن الوضع في لبنان وتوالت الخسائر التي تكبدتها القوات الأمريكية بينما كانت حملة ١٩٨٤ الانتخابية قاب قوسين أو أدنى. وجرى استدعاء أسحق شامير رئيس وزراء إسرائيل إلى واشنطن على وجه السرعة لمناقشة الوضع في لبنان وكذلك الاجراءات اللازمة للضغط على سورية. وحصلت إسرائيل في هذه الزيارة على وعد بأن الولايات المتحدة ستقدم لها العون بوصفها أقوى وأوفى حليف.

وهكذا ربطت الدوائر الحاكمة في إسرائيل سياستها ومذهبها العسكري باستراتيجية الولايات المتحدة السياسية الخارجية على نحو تزايد متانة. وباتت الإمبريالية الأمريكية تنظر إلى العسكرية الإسرائيلية كأوفى حليف في الشرق الأوسط يعتمد عليه. أما إسرائيل فأخذت تعتمد على الولايات المتحدة كحامية جبارة ما كان يمكن بدون مساعدتها التفكير في تنفيذ المخطط الصهيوني بشأن مواصلة توسيع أراضي البلد. وبذا جمع الحليفان هدفين استراتيجيين مشتركين هما سحق حركة التحرر الوطني العربية والتصدي لسياسة الاتحاد السوفييتي

في الشرق الأوسط.

إن أطر التعاون العسكري السياسي بين الولايات المتحدة وإسرائيل قد توسعت كثيراً في الثمانينات. وتمثل المعلم الهام في تطور العلاقات «الخاصة» بين هذين البلدين في «مذكرة التفاهم في مجال التعاون الاستراتيجي» التي جرى توقيعها عام ١٩٨١. وفي تلك الآونة اتفق الجانبان على مسائل عديدة بينها التعاون في الدعم المتبادل للاستعداد القتالي وإجراء مناورات حربية بحرية وجوية في شرق البحر الأبيض المتوسط وحق الولايات المتحدة في استخدام وسائل الخدمة الفنية والصيانة والاصلاحات في أراضي إسرائيل والتعاون في الأبحاث العلمية ونشاطات التجارب والتصميم وكذلك التعاون في مجال تجارة التجهيزات والمعدات العسكرية وغير ذلك. ولقد ساعدت هذه المذكرة على حث وتائر تحضير إسرائيل لشن عدوان جديد على البلدان العربية المجاورة. وظهر مفعولها بجلاء خاص صيف عام ١٩٨٢ أثناء العدوان على لبنان.

ولقد تم التوصل في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٨٣ أثناء الزيارة التي قام بها شامير رئيس وزراء إسرائيل أرينز وزير دفاعها إلى واشنطن إلى اتفاقية تنص على تشكيل لجنة عسكرية سياسية مشتركة بين البلدين. ومنذ تلك الآونة يقوم ممثلو البلدين معاً بصياغة أسس سياسة البلدين العسكرية في المنطقة. كما أن إسرائيل أظهرت حينئذ رغبتها في شراء صواريخ «بيرشينغ ـ ٢» من الولايات المتحدة.

والتعاون بين البلدين قد شمل مجالات عديدة في علاقاتهما الثنائية. ففي نيسان/ أبريل ١٩٨٥ وقعت إسرائيل والولايات المتحدة اتفاقية «منطقة التجارة الحرة» التي تنص على الغاء كافة القيود التجارية

والحواجز الجمركية في غضون عشر سنوات. ولقد التزم حكام إسرائيل بصناعة عدد من أحدث أنواع المعدات العسكرية وتوريدها إلى الجيش الأمريكي أما الولايات المتحدة فلقد حصلت على الحق في إقامة مستودعات على أراضي شريكتها للتجهيزات والمعدات العسكرية التي قد تستخدمها «قوات الانتشار السريع» عند الضرورة.

وتل أبيب قد أعلنت غير مرة عن استعدادها للمشاركة في برنامج «حرب النجوم» الأمريكي كما أنها تورطت في فضيحة «إيران غيت». وأعلنت حكومة إسرائيل رسمياً في عام ١٩٨٦ عن مشاركة البلد في تنفيذ البرنامج الأمريكي المذكور. أما واشنطن فقد قامت بدورها بزيادة حجم مساعدتها لإسرائيل وباتت هذه المساعدة تشكل أكثر من نصف حجم المساعدات المالية التي تقدمها الولايات المتحدة لدول الشرق الأوسط أو أكثر من ٢٠ في المائة من الحجم العام للمساعدة الأمريكية للدول الأجنبية.

وخصوصية العلاقات الإسرائيلية الأمريكية هي التأثير المتزايد الذي تبديه المنظمات الصهيونية في الولايات المتحدة على سياسة الإدارة الأمريكية إزاء الشرق الأوسط. وعدد كبير من منظمات اليهود القومية العامة في الولايات المتحدة (حوالي ٣٠٠ منظمة) يتمتع بامكانية إقامة اتصالات عديدة مع المنظمات الاجتماعية والحكومية وبترويج الأيديولوجيا والأمزجة الموالية للصهيونية سواء بين اليهود أو غير اليهود من السكان الأمريكيين. فضلاً عن ذلك تواصل المنظمات الصهيونية الأمريكية تقديم مساعدات مالية كبيرة إلى إسرائيل. وعلى مدى ٣٥ عاماً جمعت هذه المنظمات حوالي ٤ مليار دولار أرسلتها إلى إسرائيل كما باعت في الولايات المتحدة سندات قرض حكومي إسرائيلي يساوي اجمالي قيمتها المبلغ المذكور.

وجماعات الضغط (اللوبي) الصهيونية الموالية لإسرائيل في الولايات المتحدة تساعد بنشاط في الحصول على موافقة الكونغرس على مختلف الاتفاقيات الخاصة بتوريد صفقات ضخمة من المعدات وأنواع الأسلحة الحديثة إلى إسرائيل ومن جهة أخرى تعرقل إبرام صفقات بيع الأسلحة الحديثة للبلدان العربية ـ للعربية السعودية ومصر والأردن مثلاً.

ولقد جرى في أواسط ديسمبر/ كانون الأول ١٩٨٧ توقيع اتفاقية جديدة بين إسرائيل والولايات المتحدة استهلت المرحلة التالية في مجرى العلاقات «الخاصة» بينهما. وأجرى البحاثة الأمريكيون وقتها تقييماً لهذه الإتفاقية وقالوا إن سياسة القيادة الإسرائيلية ستفقد منذ هذه اللحظة أكثر فأكثر «وجهها الوطني» أما إسرائيل فستتحول بوتائر سريعة إلى ما يشبه الولاية الأمريكية الحادية والخمسين. أما حسابات إسرائيل فقد استهدفت ضرورة عمل العلاقات «الخاصة» من أجل «تعلق أمريكا» بتل أبيب أكثر فأكثر وهكذا «يتحكم الذيل في حركة الكلب».

إن الإدارة الأمريكية الحالية برئاسة جورج بوش قد نشطت منذ وصولها إلى الحكم السياسية الأمريكية إزاء الشرق الأوسط. ففي أوائل أبريل/ نيسان ١٩٨٩ توالت على واشنطن الزيارات إذ زارها رئيس جمهورية مصر العربية محمد حسني مبارك ثم إسحق شامير رئيس وزراء إسرائيل وبعدهما الملك حسين ملك الأردن.

وهذا النشاط الشرق أوسطي قد بعث بالضرورة تعليقات حامية في الصحافة لأمريكية علماً بأن أغلبية المراقبين يعرضون للشك الرواية الرسمية التي تقدم جهود واشنطن على أنها سعي إلى تحريك عملية البحث عن تسوية سياسية سلمية لأزمة الشرق الأوسط «من نقطة

الجمود». وطبقاً لرأيهم يدور الحديث في الحقيقة عن تحييد من نوعه لنتائج الجولة التي قام بها ادوارد شيفرد نادزه وزير خارجية الاتحاد السوفييتي في عدد من بلدان الشرق الأوسط في فبراير/ شباط ١٩٨٩. فالقيادة الأمريكية قد قابلت باستياء واضح الأنباء التي أفادت أن المباحثات التي أجراها وزير خارجية الاتحاد السوفيتي في العالم العربي قد أدت إلى نمو كبير للنزعة المؤيدة لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط برعاية أعضاء مجلس الأمن الدولي الدائمين.

ولقد اعترف جورج بوش بعد لقائه الرئيس حسني مبارك «بجدوى» عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط على أن يكون «منظماً على النحو الواجب». غير أنه ذكر في الوقت نفسه أن الولايات المتحدة تفضل «التسوية الشاملة» عبر المحادثات المباشرة» على أساليب التسوية الأخرى. ولمح جورج بوش في نفس الوقت إلى أن إسرائيل ملزمة بالموافقة أخيراً على إقامة حوار مباشر مع الفلسطينيين مع أنه لم يشر في هذا الصدد إلى منظمة التحرير الفلسطينية.

بيد أن إسحق شامير رئيس وزراء إسرائيل قد أكد عملياً تمسكه «باللاءات» الثلاثة: لا ـ لانهاء احتلال الأراضي العربية، لا، للمفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية ـ لا لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وإذا أخذت في الاعتبار خبرة العلاقات المتبادلة السابقة بأسرها بين «الحليفتين الاستراتيجيتين» من الصعب افتراض أن الولايات المتحدة تنوي في هذه المرة بالذات اتخاذ موقف الاصرار فيما تطالبه واشنطن من إسرائيل. لا سيما وأنه قد كشف الستار عشية زيارة شامير للولايات المتحدة عن توريد صفقة ضخمة أخرى من الأسلحة إلى إسرائيل تضمنت مقاتلات قاذفة من طراز فانتوم ـ ١٦.

# نوع واحد من الحروب

ما هو مفهوم قادة إسرائيل لأمن بلدهم؟ أنهم ينطلقون من افتراض أن هذا الأمن سيكون أوطد دعامة كلما ازداد جبروت قدرات إسرائيل العسكرية والاقتصادية. أنه نفس تقليد التوسعيين القديم في الاعتماد على القوة العسكرية. وتل أبيب تعتبر الحرب شكلاً مقبولاً لمواصلة السياسة العدوانية.

وقادة إسرائيل يعتبرون استمرار احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان مسألة استراتيجية بالغة الأهمية. وهذه الأراضي قد حولت إلى رأس جسر تشن القوات المسلحة الإسرائيلية بالانطلاق منه هجومات جديدة على البلدان المجاورة. ويعلن ذلك بصراحة كافية ممثلو حكومة شامير وبعض الشخصيات العسكرية. وإبقاء على السيطرة على القدس التي أعلنوها زوراً وبهتاناً «عاصمة أبدية» لإسرائيل هو أيضاً مسألة استراتيجية بالغة الأهمية بالنسبة لهم. إن قادة إسرائيل بمواصلتهم لإقامة المستوطنات اليهودية في الأراضي العربية المحتلة وهي ممارسة اجرامية وباستمرارهم في الحلم بتوسيع حدود إسرائيل لتصبح «إسرائيل الكبرى» يكدسون تدريجياً وباطراد القوى اللازمة لعدوان جديد. والحرب هي وحدها القادرة، حسب زعمهم، على تحقيق الأهداف النهائية التي تحدث عنها «الآباء المؤسسون»... والحرب والعسكرة تعتبران حسب رأي أيديولوجيي الصهيونية ذلك العامل الحافز الدائم الذي يرجع إليه الفضل في «تطور إسرائيل السريع».

وهي حية في إسرائيل وصايا أوائل الزعماء الصهاينة الذين قادوا اليهود على طريق العدوان والقرصنة. وعلى سبيل المثال أعلن عمدة مدينة لافون على نحو مشبع بالروح العذوانية قائلاً: «أننا لم نحرر بعد

القسم الأكبر من بلدنا». وجيلنا مدعو إلى انجاز الكثير. ومن دواعي الشرف أننا بدأنا التحرير وسنحظى في المستقبل المنظور بشرف التحرير التام». أما بيريز فلقد قال حين كان مديراً عاماً بوزارة الدفاع: «ما يمثل أمام البلد هو تقوية الجيش لا آمال السلام وأوهام الحياد... ويجب انتهاج خط حازم إزاء الأعداء». كما أن الجنرال موشي دايان قد دعا بصراحة إلى التوسع قائلاً: «يجب ألا تعتبر حدود إسرائيل الحالية حدوداً مقدسة... فباستطاعة إسرائيل تغيير هذه الحدود بما يخدم مصلحتها».

وطبقاً لآراء القيادة الإسرائيلية فإن «الخطر المباشر على إسرائيل» ينطلق من البلدان العربية المجاورة التي توجد فيها حسب الزعم قوى تسعى إلى إبادة وطن اليهود القومي». بهذا الصدد يتعين على إسرائيل، كما جاء في عدد من المواد التحليلية لمعهد تل أبيب للدراسات الاستراتيجية، أن تكون على استعداد للصراع المسلح «ضد أي عدو من الأعداء بمفرده أو ضد مجموعة منهم دفعة واحدة».

وإسرائيل كما ترى تل أبيب لن تبقى في أية حرب محتملة ضد البلدان العربية «وحيدة أمام العالم العربي المعادي لها والمحيط بها بلا نهاية». وستحصل حتماً على المساعدات الشاملة والمتنوعة اللازمة من حليفتها أي من الولايات المتحدة الأمريكية. والتعاون العسكري السياسي مع أقدر دولة غربية من حيث القوة العسكرية قد تطور لدرجة أن الحليفة تقف طبقاً لتقييم بيريز وزير الخارجية إلى جانب حليفتها لا خلف ظهرها كما كان في الماضي. وإسرائيل، كما جاء في الوثيقة البرنامجية بشأن سبل البناء العسكري حتى عام ١٩٩٠ وما بعده، يجب ألا «تستبعد العون من بلدان أخرى» (من فرنسا وألمانيا الاتحادية وانجلترا وإيطاليا وغيرها).

إن المصادر الإسرائيلية تروج فكرة مفادها أن إسرائيل «ستبقى جزيرة» في محيط العالم العربي». . جزيرة تعتبر «مخفراً أمامياً للحرية والديمقراطية الغربية»، والدول الغربية ملزمة، كما يتشدق التوسعيون الإسرائيليون، ليس فقط بالاهتمام ببقاء هذه «الجزيرة» بل وببذل الجهود من أجل «توسيعها». ويؤكد وزير الدفاع الإسرائيلي أن هذا ضروري لسبب آخر وهو أن الدول الغربية الكبرى «لها مصالح حيوية» في الشرق الأوسط. وإسرائيل تستطيع كسب الكثير إذا «تكيفت بمهارة» وفقاً لمصالح الغرب هذه.

وأكبر الاحتمالات في المستقبل المنظور كما يفترض قادة إسرائيل هو «تورط إسرائيل مجدداً» في الحرب الأهلية في لبنان ولذا يجب الحفاظ دائماً في الشمال على تشكيلات كبيرة مستعدة للقتال قادرة على اعطاء «درس جديد» للعدو في لبنان وكذلك في سورية.

والمحور الاستراتيجي الرئيسي الثاني هو المحور الجنوبي المضاد لمصر. ومع أن صفقة كامب ديفيد قد أتاحت في أواخر السبعينات تخفيف التوتر على الحدود الإسرائيلية المصرية إلا أن قادة الصهيونية لم يعزفوا قط عن نوايا توسيع الحدود حتى ضفاف النيل.

ولقد توترت العلاقات بين القاهرة وتل أبيب شديد التوتر في أواخر عام ١٩٨٧ بسبب فضح نشاطات «المركز» الإسرائيلي في مصر وممارسات جواسيس إسرائيل في إحدى المناطق المحظورة في سيناء.

إن «عودة» مصر إلى الصفوف العربية تقيمها تل أبيب «كنمو للخطر» من الجنوب. ويرى بعض الإسرائيليين المشبعين بروح العسكرة ممن شغلوا مناصب مرموقة في الماضي أنه «لا مفر من الحرب مع مصر» لاحقاً. ورغم أن وجهة النظر هذه تطرح «بصفة شخصية» كما

يقال فهناك مع ذلك أنصار لها في دوائر القيادة الصهيونية الحالية. وهم يطالبون «باستعادة سيناء بالقوة». ولقد صرح ج. كوهين أحد زعماء حزب هتحيا العنصري المتطرف أن المصريين «يسددون أسلحتهم إلى صدغ إسرائيل». كما اتهم إسحق شامير رئيس وزراء إسرائيل القيادة المصرية بأن المصريين يطالبون هيئة الأمم المتحدة بلا وجه حق ـ كما يدعي ـ باخضاع برنامج إسرائيل النووي للرقابة.

والتوسعيون الإسرائيليون يلجأون ـ بشكل دوري ـ إلى الاستفزازات العسكرية بغية الضغط على القاهرة. وهم على استعداد للقيام بعمليات واسعة النطاق تجعل من مصر، طبقاً لتقييمات الخبراء العرب، «غنيمة باردة لاسرائيل».

أما المحور الاستراتيجي الشرقي الموجه ضد الأردن فهو محط اهتمام تل أبيب أيضاً. فالأردن يطالب بثبات بتحرير الضفة الغربية والأراضي العربية الأخرى التي يحتلها المعتدي. ولقد أعلن الملك حسين عام ١٩٨٧ في مؤتمر القمة العربية في عمان أن تحرير هذه الأراضي يجب أن يكون «هدفاً مقدساً» للعرب أجمعين.

وخلافاً لمطالب الأردن المشروعة يواصل التوسعيون الإسرائيليون تعزيز رأس جسر العدوان في الشرق ويرفضون سحب قواتهم من الأراضي المحتلة. وهم «يستوعبون» أكثر فأكثر الضفة الغربية كمنطلق نحو الضفة الشرقية في اللحظة المناسبة. إن المذهب العسكري الاسرائيلي أخذ في الاعتبار السمة الفريدة لوضع دولة اسرائيل الجغرافي وهي أنها تطل غرباً على الأبيض المتوسط أي لا جيران لها من هذه الجهة. ولذا يجب أن تتمتع هذه الدولة بأسطول ضخم. ومع أن البحر الأبيض المتوسط بحر صغير نسبياً غير أنه يقع كما يقول المحللون الإسرائيليون في منطقة دولية بالغة الأهمية.

وترى تل أبيب أن من مصلحة البلد لاعتبارات استراتيجية واقتصادية استخدام قناة السويس. أما أهمية القناة بالنسبة لها من وجهة النظر العسكرية فتتلخص في إمكانية أن تنقل من البحر الأبيض المتوسط إلى المحيط الهندي عبر هذه القناة قوات كبيرة لعملياتها. ويتسم بأهمية ملاحية بالغة أيضاً مضيق جبل طارق وقناة صقلية والبوسفور والدردنيل. وحصار هذه الممرات في حال نشوب نزاع مسلح يحول البحر الأبيض المتوسط إلى حوض مغلق.

والقيادة الإسرائيلية تنطلق من الأمور التالية التي تحدد أهمية حوض البحر الأبيض المتوسط الاستراتيجية. أولاً: مصر هي التي تسيطر على قناة السويس. ثانياً: جزيرة قبرص تعتبر موقعاً استراتيجياً يسيطر على الطرق البحرية إلى اسرائيل ولبنان وسورية. ثالثاً: جزيرة كريت تسيطر استراتيجياً على الطرق البحرية بين جبل طارق وقناة السويس وكذلك على الطرق من ليبيا إلى سورية وتركيا واليونان وإيطاليا.

والجوانب السياسية لأهمية البحر الأبيض المتوسط الاستراتيجية تحددها حسب آراء القيادة الإسرائيلية عوامل أثنية (سلالية) ودينية واجتماعية سياسية وثقافية واقتصادية وتكنولوجية الطابع بالإضافة إلى توفر الموارد المعدنية. وبين بلدان هذه المنطقة السبعة عشر ٧ دول عربية منها ٦ دول «تناصب إسرائيل عداء سافراً» (سورية ولبنان وليبيا وتونس والمغرب والجزائر). وتسيطر ٤ دول عربية (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب) على الشطر الاكبر من ساحل البحر الأبيض المتوسط الجنوبي أما سورية ولبنان فتسيطران على قسم كبير من ساحله الشرقي. ولا يوجد بين بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط السبعة عشر غير سبعة بلدان تبادل إسرائيل العلاقات الدبلوماسية (فرنسا وإيطاليا واليونان وتركيا ومالطة وقبرص ومصر). وحتى هذه البلدان تشعر بضغط الدول العربية

عليها. ولذا فهي غالباً ما تبدي «تأييداً سياسياً للعرب على الصعيد الدولي».

إن مذهب إسرائيل العسكري يأخذ في الاعتبار وجود عرف لتواجد الولايات المتحدة العسكرية الشامل في البحر الأبيض المتوسط. وتاريخ هذا التواجد قد بدأ عام ١٩٤٥ حين طرح الرئيس ترومان مهمة «تطويق انتشار النفوذ السوفييتي في منطقة المتوسط». فتتواجد حاملة طائرات أمريكية بصفة دائمة في شطر البحر الأبيض المتوسط الغربي كما تتواجد حاملة أخرى في شطره الشرقي. وفي حال تفاقم الوضع يمكن أن تبحر إلى هنا حاملة طائرات ثالثة. أما الغواصات النووية الأمريكية فتمارس نشاطاتها على نحو مستقل خارج تشكيل الأسطول السادس.

ووجود هذه القطعات والتشكيلات العربية يتيح للولايات المتحدة تنفيذ تدخلها المسلح بسرعة (حدث هذا مثلاً حين جرى انزال قواتها في لبنان صيف عام ١٩٥٨). وفي حرب «الأيام الستة» عام ١٩٦٧ لعب التواجد العسكري الأمريكي دوراً مشجعاً بالنسبة للقوات الإسرائيلية بيد أن نشاطات الأسطول الأمريكي كانت مقيدة عام ١٩٧٠ لأن اليونان وتركيا لم تسمحا للولايات المتحدة استخدام القواعد العسكرية الموجودة في أراضيهما. كما أن بعض بلدان حلف شمال الأطلنطي (الناتو) لم يوافق عام ١٩٧٣ على نقل المواد الاستراتيجية الأمريكية عبر أراضيه.

إن قادة إسرائيل يرون أنه قد قام في البحر الأبيض المتوسط توازن استراتيجي تقريبي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي الدولتين اللتين تتمتعان بقدرة عسكرية عظيمة. والدولة البحرية الضخمة بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي من حيث التواجد في البحر الأبيض

المتوسط هي فرنسا التي تعتمد كبير الاعتماد على النفط والغاز وغيرهما من الخامات المستوردة من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ولقد أصبحت فرنسا حتى أواخر الثمانينات أحد موردي السلاح الأساسيين للدول العربية. ولكن فرنسا لا تتمتع بالقدرة الكفيلة بالتأثير جدياً في مجرى الحروب العربية الإسرائيلية ونتائجها.

أما مواقع بريطانيا فتضعف في السنوات الأخيرة. فلقد حرمت في مارس/ آذار ١٩٨٩ من القاعدة العسكرية البحرية في مالطة ولم تبق إلا قوات انجليزية غير كبيرة في جبل طارق وقبرص. ومن وقت لآخر تظهر سفن حربية بريطانية في البحر الأبيض المتوسط وعادة للمشاركة في مناورات قوات حلف شمال الأطلنطي. والمصالح الاقتصادية تحمل بريطانيا على الكفاح في سبيل «حرية الملاحة في البحر الأبيض المتوسط وطبقاً لرأي الخبراء الاستراتيجيين الإسرائيليين فإنها لا تستطيع ضمان مصالحها هنا إلا ضمن أطر «الناتو».

ويرى الإسرائيليون أن الأسطول الحربي الإيطالي يحتل المكانة الرابعة في البحر الأبيض المتوسط (بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وفرنسا). وهو يتمتع بالقدرة الكافية ليس فقط لحماية سواحل إيطاليا بل وللقيام بعمليات هجومية خارج مياهها الإقليمية. بيد أن إيطاليا مضطرة هي الأخرى لضمان مصالحها عبر أطر «الناتو» فقط.

ولدى كل من تركيا واليونان أسطول قادر على حماية الأراضي والعمل ضمن تشكيل قوات حلف شمال الأطلنطي. وكل من البلدين يكن منذ القدم شعوراً بالريبة إزاء البلد الآخر. وإذا نشب نزاع مسلح في الشطر الشرقي من منطقة المتوسط فبوسع تركيا إغلاق البوسفور والدردنيل أما اليونان فتستطيع اغلاق بحر إيجه. والبلدان كلاهما

يساندان العرب سياسياً في نزاعهم ضد إسرائيل كما ترى تل أبيب.

والمصادر الإسرائيلية تتضمن تقييماً مسهباً لأهمية البحر الأبيض المتوسط بالنسبة للبلدان العربية. فعند شواطىء البحر يتركز القسم الأعظم من السكان العرب وكذلك المراكز الصناعية والموانىء ومستودعات النفط. وكل هذا يشكل أهمية استراتيجية. والعرب يسيطرون على الساحل الجنوبي بأسره تقريباً وعلى جزء من الساحل الشرقي. وهذا يتيح لهم «تهديد خطوط الملاحة البحرية الإسرائيلية» كما أن قناة السويس تضمن المناورة بالقوات.

ويرى الخبراء الإسرائيليون أن اعتماد الغرب على النفط العربي وقناة السويس والملاحة في البحر الأبيض المتوسط يلعب دوراً كبيراً في المجال السياسي. والعرب يتمتعون بامكانية موضوعية للضغط على الغرب لأن «النفط والقناة قد تحولا إلى أداة للضغط الاقتصادي والسياسي».

وتؤكد المصادر الإسرائيلية أن البلدان العربية لديها الإمكانية اللازمة ـ إذا اندلعت الحرب ـ لشن هجوم من مختلف الاتجاهات ولاجبار الإسرائيليين على بعثرة قواتهم. ولقد أظهرت الحربان الأخيرتان قدرة القوات الإسرائيلية على التصدي لأسطول البلدان العربية.

وطبقاً لرأي الخبراء الاستراتيجيين الإسرائيليين تقترن أية عمليات تقوم بها البلدان العربية ضد الأسطول الإسرائيلي بالمجازفة لجهل العرب ما رد إسرائيل على هذه العمليات (فهل سترد مثلاً بقصف مراكز النفط والصناعة في ليبيا والجزائر وسورية أيضاً).

أما فيما يتعلق بتناسب القوات البحرية فإنه حسب البيانات الإسرائيلية يتغير باطراد لمصلحة العدو. فالعرب يبنون السفن المجهزة

بصواريخ من طراز «سطح ـ سطح» وقد بلغ عددها لديهم في أواسط الثمانينات أكثر من ١٠٠ سفينة. والأسطول العربي عموماً يتفوق من حيث العدد على الأسطول الإسرائيلي (التفوق في الصواريخ بنسبة ٤ : ١). ويملك العرب سفناً ضخمة ـ طرادات وفرقاطات ـ غير موجودة لدى إسرائيل. بيد أن التفوق الكمي، كما يرى الإسرائيليون، لا يستطيع في حد ذاته ضمان تفوق البلدان العربية.

إن مذهب إسرائيل العسكري المعاصر ينص على اشتراك قواتها المسلحة في الحروب التي تنشب أو يحتمل أن تنشب في المستقبل في مناطق بعيدة. والحديث يدور عن ارسال القوات الإسرائيلية إلى «المناطق الساخنة» في أفريقيا وأمريكا الوسطى والجنوبي. وتظهر في عدد من المصادر الأجنبية أنباء تزايدت في السنوات الأخيرة تفيد بقيام مستشارين إسرائيليين بل ومتطوعين إسرائيليين أيضاً «بواجبات هامة» في بعض بلدان أفريقيا وأمريكا الوسطى. كما تظهر حقائق من هذا القبيل من وقت لآخر في المصادر الرسمية الإسرائيلية ذاتها. ومذكرة «التعاون الاستراتيجي» الموقعة من تل أبيب وواشنطن تلزم إسرائيل كما تؤكد المصادر الأمريكية بمساعدة القوات المسلحة الأمريكية في تنفيذ «المهام في مناطق العالم المختلفة».

هكذا يتضح أن المذهب العسكري الإسرائيلي موجه ليس فقط ضد العرب مباشرة بل وضد حركة الشعوب التحررية الوطنية والثورية.

وأخيراً يعتبر المذهب العسكري الإسرائيلي من حيث طبيعته الاجتماعية ذا وجهة معادية للاشتراكية. ومما يؤيد ذلك الدعاية المنتظمة والموجهة ضد الشيوعية والمعادية للسوفييت التي تشن في إسرائيل منذ قيامها والتي تهدف إلى تربية جنود «استعدادا للقتال ضد الحمر» في أي مكان «يتعين فيه هذا القتال».

وإسرائيل ـ كما نرى ـ تحضر لخوض كافة أشكال الحروب الحديثة، ولكن كل هذه الحروب من نوع واحد ـ إنها حروب غاشمة عدوانية اغتصابية. وما حدد طابع هذه الحروب الاجتماعي السياسي سابقاً ويحدده اليوم أيضاً هو الطريقة الاسرائيلية لخوض الحروب. ولو رجعنا إلى تاريخ هذه الدولة العسكرية بأعوامه الأربعين فمن السهل استنتاج السمات المميزة التالية لهذه الطريقة.

في مقدمة هذه السمات أن الإسرائيليين قد حضروا دائماً للعدوان المسلح بدقة وقبل فترة كافية ونفذوا بانتظام مجموعة الاجراءات الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية وكذلك العسكرية الخاصة. لقد تحينوا الظروف المناسبة للهجوم حتى أنهم ساعدوا بشتى الطرق على نشوء هذه الظروف. وقد سنحت مثل هذه الفرصة في كل مرة ساد فيها إسرائيل مناخ اجتماعي سياسي وطيد بينما تفاقم الوضع داخل البلد ضحية العدوان التالية.

والأركان العامة ـ عادة ـ تقوم قبل بدء الحرب بفترة طويلة بصياغة تفاصيل خطة العملية الهجومية الأولى وتؤلف تشكيلات القوات الضاربة اللازمة والتي تتفوق كقاعدة على تجمعات العدو المضادة في العدد ونوعية المعدات الحربية. وخلال ذلك تجري دائماً عملية استراتيجية موجهة ومنظمة بدقة لتضليل العدو من أجل ضمان أفضلية عامل الهجوم المباغت.

والخطط العسكرية الإسرائيلية خلال العقود حظيت دائماً بموافقة الإدارة الأمريكية التي تعهدت في كل مرة بمساندة عمليات إسرائيل العدوانية. كما أجريت بعض العمليات بعلم أعضاء الناتو الآخرين.

والهجوم المباغت بتشكيل هجومي جرى نشره سلفاً يستهدف صعق

العدو وتفتيت دفاعاته بسرعة إلى وحدات منعزلة وتهيئة الظروف الملائمة لاندفاع الأرتال الضاربة على عدة محاور بغية احتلال أهم المواقع في خطوط العدو الخلفية. ومن ثم تجري إبادة حاميات العدو المنعزلة.

وما ساعد على انجاح العملية الهجومية هو التنظيم الدقيق للتعاون بين مختلف فروع القوات المسلحة الإسرائيلية وبين أرتال القوات المهاجمة. كما ساعد على النجاح استخدام العيون والجماعات الموالية لإسرائيل في خطوط العدو الخلفية وكذلك إرسال المخربين والارهابيين إلى هذه الخطوط.

والإسرائيليون أولوا دائماً أهمية من الدرجة الأولى للضربة الأولى المكثفة بالطائرات التي سددت لأهم المنشآت في عمق أراضي العدو وعادة عملوا من أجل السيطرة في الجو لضمان تقدم تشكيلات قواتهم البرية بسرعة واحتلال المواقع الاستراتيجية.

ودأب الإسرائيليون في مجرى المعركة على استخدام كافة طرق وأساليب القتال وإبادة الناس بالجملة وتدمير المدن والقرى والآثار التاريخية والمراكز الثقافية العربية. وتميزت الطريقة الإسرائيلية لخوض الحرب بملامح نمطية تجسدت في الوحشية والقسوة وعدم الشفقة.

ثم إن الإسرائيليين قد استخدموا الحرب النفسية على نطاق واسع في مجرى الحرب وأطلقوا دائماً روايات كاذبة ادعت «عدالة» العدوان واستغلوا مشاعر اليهود الدينية وتقاليدهم وروجوا بشتى الطرق أسطورة «الخطر الذي يشكله العرب».

إن طريقة خوض الحرب الإسرائيلية تعتمد على مبادىء رئيسية هي: الهجوم المباغت والعمليات العسكرية الخاطفة. فالقادة الإسرائيليون قد سعوا دائماً إلى تلافي الحرب الطويلة إذ يرون أنها

تحفز موضوعياً ثلاث نزعات ترفضها إسرائيل لأسباب أولها أن الحرب الطويلة موسومة بامكانية استنارة وعي الكادحين اليهود الطبقي وتكشف أهداف العدوان السياسية الحقيقية. ثانياً: تؤدي الحرب الطويلة حتماً إلى عزلة إسرائيل السياسية على الصعيد الدولي وإلى عقوبات تفرضها هيئة الأمم المتحدة. ثالثاً: الحرب الطويلة مع عدو متفوق من حيث الموارد البشرية والقدرة العسكرية الاقتصادية تساعد موضوعياً على تغيير تناسب القوى العسكرية في مصلحة العدو.

ومذهب إسرائيل العسكري المعاصر ضعيف جداً أمام ظهور أي سلاح من الأسلحة الجديدة لدى البلدان العربية قادر على إصابة الأهداف في أراضي إسرائيل. وعلى مدى تاريخ هذه الدولة بأسره نجح جيشها في حماية مؤخرته من أي فعل من جانب البلدان العربية. والحالة هذه قد تتغير بشدة إذا حصل العرب على إمكانية إصابة الأهداف في أي بقعة في أراضي الجار المشبع بروح العسكرة إصابة دقيقة.

والإسرائيليون في حروبهم السابقة كافة لم يعانوا في خوضها من كل ما يلازم الحرب كظاهرة اجتماعية من أعباء وحرمان. والحروب كلها كانت بالنسبة للأغلبية المطلقة من السكان عمليات حربية تجري «في مكان ما» خارج حدود البلد. وبديهي أن العرب قد قتلوا هناك بضع عشرات أو عدة مئات من «جنود صهيون» غير أن الدولة بقيت قائمة بثبات وازدهر المجتمع الإسرائيلي. وطبقاً لتصريحات القادة الإسرائيليون يجب في المستقبل ومهما كلف الأمر ضمان الوضع الذي لا يمكن فيه قصف الأراضي من منطقة ما في أي من البلدان العربية.

والخطط العسكرية الإسرائيلية طي الكتمان دائماً وبالغة السرية.

فالقادة الإسرائيليون لا يتحدثون جهراً لا عن نواياهم الحقيقية ولا عن خطط استخدام القوة العسكرية كوسيلة للسياسة التوسعية. وهم في أغلب الأحوال يتفننون في التشدقات «المحبة للسلام» بغية اقناع المجتمع الدولي كذباً بأن إسرائيل «تعزز دفاعها» وتصوغ خطط حرب دفاعية». والكذب والخداع والتمويه والتضليل كل ذلك علائم ملازمة لتكتيك قيادة إسرائيل السياسية. هكذا كان الحال قبل أربعين وثلاثين وعشرين عاماً كما كان قبل عشرة أعوام. وهكذا هو اليوم أيضاً... في أواخر القرن العشرين.

## «جليات الصغير» يقوي عضلاته

تحقيق الأهداف السياسية والاستراتيجية في الحروب التي يرى قادة إسرائيل أنها حتمية في أواخر القرن العشرين والتي تعد لها الآلة العسكرية الإسرائيلية وتحضر بانتظام تتطلب وسائل معينة للمعركة. والمذهب العسكري الإسرائيلي المعاصر يقضي ببناء واستخدام قوات مسلحة تتفق ومتطلبات خوض العمليات العسكرية في ظروف مسرح الحرب الشرق أوسطي المتميزة ضد أي من الأعداء وفي المقام الأول ضد البلدان العربية المجاورة.

إن تحليل المصادر والوثائق التي في متناول الباحث السوفييتي يتيح كشف الاتجاهات التالية في بناء قوات إسرائيل المسلحة: اهتمام قيادة إسرائيل الراهنة ينصب على تطوير القوات النظامية التي تتكون من القوات البرية والقوات الجوية والقوات البحرية. وطبقاً للبرنامج المستقبلي للبناء العسكري في النصف الثاني من الثمانينات تحتفظ إسرائيل في ظروف السلم بقوات مسلحة نظامية ذات قوام ثابت يتراوح بين ١٧٥ و ١٨٠ ألفاً من الجنود والضباط وجرى التخطيط ليكون عدد

هذه القوات ١٧٥ ألف فرد في عام ١٩٨٧/١٩٨٨ المالي.

والقوات النظامية تشكل الأساس اللازم لتدريب أفراد الاحتياطي الاستراتيجي الذين يمكن استدعاؤهم وتجنيدهم بسرعة عشية شن الحرب أو في أيامها الأولى. ومسائل تدريب قوات الاحتياط ومرابطتها جرى حلها على نحو يتيح وفقاً للخطة الموحدة للأركان العامة زيادة قوام القوات المسلحة بمقدار الضعف خلال الساعات الأربع والعشرين الأولى بعد شن الحرب وحتى ثلاثة أضعاف بعد ٣ أيام. واستدعاء قوات الاحتياط وتجنيدها يجب أن يتم سراً بغية ضمان عامل المفاجأة في الهجوم على هذا البلد العربي أو ذاك.

ونظام التعبئة يجب أن يضمن حسب فكرة القادة الصهاينة الاستخدام الشامل للموارد البشرية في الأغراض الحربية. والحروب السابقة لم تتطلب تعبئة شاملة. ولكن من الممكن أن يشهد المستقبل، كما تشير المصادر الإسرائيلية، حالة يتعين فيها أن يهب سكان البلد البالغون على بكرة أبيهم لحماية مثل وقيم «الوطن القومي».

إن حسابات قيادة الصهاينة بصدد مضاعفة عدد «جنود صهيون» على حساب هجرة اليهود بأعداد كبيرة إلى إسرائيل تفقد أساسها شيئاً فشيئاً. ولذا يجري التركيز على استخدام المرتزقة الأجانب. وتوجه الدعوة للعمل في القوات المسلحة الإسرائيلية إلى يهود ذوي تخصصات عسكرية يعيشون في البلدان الرأسمالية. وتشير المصادر الإسرائيلية إلى أن عدد المرتزقة الذين تم تجنيدهم في النصف الأول من السبعينات وحده يزيد على ٢٠ الف مرتزق. ويجري أيضاً وبمرتبات عالية تجنيد مرتزقة ليسوا يهوداً من الولايات المتحدة وغيرها من بلدان الناتو وكذلك من استراليا وجمهورية جنوب أفريقيا وعدد من بلدان أمريكا اللاتينية.

إن مسائل التجهيز التقني تشغل حيزاً كبيراً في برامج بناء القوات المسلحة الإسرائيلية. وهنا ينبغي ضمان تفوق عسكري تقني نوعي على البلدان العربية المجاورة. وقادة إسرائيل يستخدمون كافة الطرق لاقتناء أحدث أنواع الأسلحة أو بعض عناصرها من مختلف بلدان الغرب وكذلك من اليابان وجمهورية جنوب أفريقيا.

والإسرائيليون يخصون بالاهتمام، بين الوسائل ذات المستقبل في المعركة، دبابات «ميركاوا» وطائرات «فانتوم ١٦» المقاتلة القاذفة والقنابل الفراغية وكذلك وبوجه خاص الصواريخ على مختلف أنماطها. وتسليح الجيش يضم صواريخ «جبرائيل» و«باراك» و«شافرير» القصيرة المدى. وفي عام ١٩٨٧ اختتم الإسرائيليون سلسلة تجارب الصاروخ المتوسط المدى «أريحا ـ ٢» القادر على حمل رأس نووي والذي بلغ مداه الأقصى حوالي ١٥٠٠ كيلومتر.

وواضح أن إسرائيل ليست في حاجة إلى هذه الأسلحة الاستراتيجية لإصابة أهداف في أراضي البلدان المجاورة مباشرة (لبنان وسورية والأردن ومصر). فإلى أي من الدول يوجه استراتيجيو تل أبيب صواريخهم من طراز «اريحا»؟ إلى البلدان التي ليست لها حدود مشتركة مع إسرائيل كما كتبت جريدة «هاآرتس» الاسرائيلية. ولقد تردد في فرنسا عام ١٩٨٧ افتراض أن الصواريخ الإسرائيلية المزودة برؤوس نووية قادرة اليوم أو ستكون قادرة في المستقبل القريب على بلوغ كافة عواصم البلدان العربية.

واقتناء ترسانة «ردع» نووية خاصة (وهذا المصطلح إسرائيلي) هو حلم قادة إسرائيل المنشود. ولقد ارسي الأساس المادي لهذا الحلم في بداية الخمسينات. فبمساعدة الولايات المتحدة وفرنسا وغيرهما من البلدان الغربية بدأ وقتئذ بناء مراكز الأبحاث العلمية الذرية. وظهر

المركزان الأولان في منطقة ياونا وديمونه بصحراء النقب. أما مركز الأبحاث النووية الثالث والأضخم فلقد بني في منطقة نحال ـ سريك.

وزعماء الصهيونية العالمية قد صرحوا في سياق تشدقاتهم الزائفة التقليدية أن إسرائيل لن تكون الدولة الأولى ولا الثانية التي تقتني الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. بيد أن الحقائق تظهر العكس.

و« قضية فعنونو» تلقي أضواء كافية على برنامج إسرائيل النووي. فلقد استطاع فعنونو أثناء عمله في المفاعل الذري في ديمونه أن يرى بأم عينه أن الإسرائيليين يصنعون الأسلحة النووية. ولا توجد في إسرائيل المادة الخام الاستراتيجية اللازمة للأسلحة النووية فهي تحصل عليها من الخارج. وطبقاً لبيانات الصحافة الأجنبية يحصل الإسرائيليون سنوياً في مفاعل ديمونة على كمية من البلوتونيوم كافية لإنتاج ٢ ـ ٣ عبوة ذرية قتالية قدرة كل منها ٢٠ كيلوطناً.

ثم أن المطبوعات الدورية الغربية قد نشرت غير مرة أنباء تفيد امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية. فلقد كتبت مجلة «تايم» الأمريكية أن القادة الإسرائيليين اتخذوا في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣ قراراً باستخدام القنبلة الذرية ضد مصر. وأثناء العدوان على لبنان صيف عام ١٩٨٢ احتفظ الإسرائيليون بطائرات «كفير» القادرة على حمل القنابل الذرية في حالة استنفار تام. فضلاً عن ذلك كان تحت تصرف القيادة العسكرية الإسرائيلية صواريخ «أريحا ـ ١» وصواريخ «لانس» الأمريكية القادرة أيضاً على حمل عبوات نووية هذا بالإضافة إلى طائرات أي ـ ٤ «سكاي هوك» وطائرات «فانتوم ـ ١٦» المقاتلة القاذفة.

والتوسعيون الإسرائيليون يبررون الاعتماد على أسلحة الإصابة الشاملة بـ«الخطر المهلك» المزعوم الذي يهدد إسرائيل من جانب

«العالم العربي العدو» وبأن البلدان العربية تتفوق عليها ٢٠ مرة من حيث «المادة البشرية». والقدرة النووية، خليقة كما تؤكد المصادر الإسرائيلية، «بتعويض هذا النقص» في المستقبل.

والقادة الإسرائيليون يرفضون بعناد توقيع معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وبذا يعرضون تمسكهم بمبدأ الحرب النووية. وهذا يعتبر أحد التأكيدات غير المباشرة على وجود برنامج إسرائيلي لصناعة الأسلحة النووية واستخدامها. وتجري في الدوائر السياسية الإسرائيلية وفي الأركان العسكرية صياغة الخطط الخاصة بالاستخدام القتالي للأسلحة النووية ضد الشعوب العربية. و«البواشق» الإسرائيليون يستخدمون الابتزاز النووي لتخويف البلدان المجاورة التي ينظرون إلى أراضيهم كهدف للاحتلال في الحروب القادمة. وأطماع تل أبيب النووية تعتبر مصدراً دائماً لاستمرار التوتر في المنطقة.

والتعاون العسكري التقني مع الولايات المتحدة وغيرها من أعضاء خلف شمال الأطلنطي وجمهورية جنوب أفريقيا يتسم بأهمية كبيرة في تسليح الجيش الإسرائيلي بالأسلحة والمعدات العسكرية الحديثة. ولقد فتحت المذكرة التي وقعتها حكومة شامير مع إدارة ريغان في أواخر عام ١٩٨٧ مجالاً جديداً واسعاً أمام العسكريين الإسرائيليين لادخال أحدث التكنولوجيات العسكرية الأمريكية من أجل «تعزيز الدفاع». وطبقاً لآراء عدد من المحللين الأمريكيين لسياسة إسرائيل العسكرية سيحصل الجيش الإسرائيلي من الولايات المتحدة في المستقبل المنظور حتى على أنواع «أسلحة الغد» التي بدأ تسليح الجيش الأمريكي بها أو التي سيسلح بها في التسعينات.

ولقد غدت العلاقات العسكرية السياسية بين إسرائيل وجمهورية

جنوب أفريقيا مسألة أخرى بالغة الأهمية في التعاون العسكري التقني. ففي السبعينات وقعت إسرائيل عدة اتفاقيات طويلة الأجل مع جمهورية جنوب أفريقيا حول التعاون في المجال العسكري. وبموجب هذه الاتفاقيات تورد إسرائيل إلى جنوب أفريقيا صواريخ «أريحا» و«جبرائيل» وطائرات النقل العسكرية والطائرات الحربية ومعدات الطيران والرادارات والسفن الحربية المزودة بالصواريخ. أما جمهورية جنوب أفريقيا فتصنع بدورها وبتراخيص إسرائيلية طائرات «كفير» ودبابات «ميركاوا» وزوارق الصواريخ من طراز «رشيف» وكذلك أسلحة المشاة. وإسرائيل تشتري من جمهورية جنوب أفريقيا قنابل النابالم واليورانيوم المخصب والكروم وغير ذلك من المواد الاستراتيجية.

وتنمي إسرائيل علاقاتها العسكرية التقنية مع بلدان رأسمالية ودول متحررة كثيرة أخرى. فعلى سبيل المثال يصدر العسكريون الإسرائيليون الأسلحة إلى تشيلي والسلفادور وهندوراس وغيرها من بلدان أمريكا اللاتينية. كما تبيع منتجاتها العسكرية إلى كوريا الجنوبية وسنغافورة والفلبين وتايوان. والأسرائيليون يساعدون تايوان في إنتاج الغاز المشل للأعصاب ووسائل نقل عبواته إلى الأهداف. واقترحت إسرائيل على مصر منح الأخيرة ترخيص بانتاج طائرات النقل العسكرية من طراز «عراوا». وإسرائيل تمد بالأسلحة بعض القوى الرجعية في البلدان العربية. وبديهي أن إسرائيل تحصل مقابل توريد الأسلحة إلى الخارج على المواد الخام الاستراتيجية وعلى بعض أحدث العناصر المكونة اللازمة لمعداتها الحربية.

وأحد الاتجاهات الرئيسية في بناء قوات إسرائيل المسلحة يتمثل في التطوير الشامل للقوات البرية التي تعتبرها قيادة إسرائيل السلاح

الأساسي في الجيش. وهي طبقاً لآراء تل أبيب الوسيلة الرئيسية في المعركة ضد «جيوش العرب الغفيرة». ويخصص دائماً في ميزانية الدفاع للانفاق على القوات البرية ما يصل إلى ثلثي الحجم العام للاعتمادات السنوية. والقوات البرية التي تزيد على ٨٠ في المائة من اجمالي قوام قوات إسرائيل المسلحة تضطلع بالمهام الرئيسية التي تستهدف إبادة قوات العدو البرية واحتلال أهم المنشآت على أراضيه. وتنص مخططات إسرائيل العسكرية على إجراء عمليات هجومية في العمق: شمالاً إلى بيروت وبعدها حتى حدود تركيا، وشرقاً إلى دمشق وبعدها حتى مصب نهر الفرات، وجنوباً إلى القاهرة وحتى المناطق جنوبها.

وقوات إسرائيل البرية قد بلغ قوامها ١٤٦ ألف جندي وضابط عام ١٩٨٨. وتشكل أساس بنيتها التنظيمية الفرق التي تتكون كل منها من ثلاثة ألوية. ويخطط لأن يكون في القوات النظامية دائماً ما لا يقل عن ١٢ فرقة و١٠ ألوية مستقلة وما يصل إلى ٥٠ كتيبة صاروخية مستقلة. ويولى الاهتمام الرئيسي في تطوير القوات البرية لاعادة تسليحها بأحدث المعدات العسكرية (بتقنيات أواخر القرن العشرين) ولزيادة قوة النيران ولخفة حركة الوحدات والتشكيلات. وصواريخ العمليات التكتيكية من طراز «لانس» و«أريحا» القادرة على حمل عبوات نووية تشكل نسبة كبيرة في غلالة نيران القوات البرية.

وتعتبر فرق وألوية الدبابات القوة الضاربة الرئيسية ضمن تشكيل القوات البرية. وهي تكون حوالي ثلث كافة تشكيلات الجيش الإسرائيلي. ويضم تسليحها دبابات مطورة أجنبية الصنع من طراز «باتون» و«شيرمان» و«سنتوريون» ومن دبابات «ميركاوا» المحلية الصنع.

ويولى اهتمام كبير لتطوير الوسائل المضادة للدبابات. وإلى جانب منظومات «توي» للصواريخ الموجهة المضادة للدبابات التي تطلق من الطائرات العمودية يستخدم الاسرائيليون في القتال استخداماً واسعاً أنواعاً أخرى من أحدث منظومات الصواريخ الموجهة المضادة للدبابات والمدفعية العديمة الارتداد المنصوبة على العربات بالإضافة إلى الوسائل المضادة للدبابات الأخرى التي تعمل بالليزر. وطبقاً لتقييمات الخبراء الإسرائيليين فإن القوات البرية قادرة على صد أي هجوم مكثف «يشنه عدو ما». وبهذا الصدد تروج الدعاية الصهيونية أسطورة «تفوق الدبابات الإسرائيلية» و«مناعة» الدفاعات الإسرائيلية المضادة للدبابات».

وتحظى بمكانة خاصة في القوات البرية وحدات الانزال الجوي. وهذه الوحدات مخصصة للقيام بالعمليات في خطوط جيش العدو الخلفية ولتنفيذ العمليات التخريبية والارهابية. كما يجري إعدادوحدات «البيريهات القرمزية» لقمع انتفاضات السكان العرب في إسرائيل ذاتها.

أما القوات الجوية الإسرائيلية فتعتبر القوة الأساسية القادرة على تسديد ضربات مكثفة فجائية للبلدان العربية المجاورة وعلى تحقيق السيطرة في الجو وضمان زحف تشكيلات القوات البرية. ويتعين على القوات الجوية طبقاً لآراء الشخصيات العسكرية الإسرائيلية «التأثير على نحو حاسم» في مجرى ونتائج المعارك البرية وفي مجرى الحرب ونتائجها عموماً. ثم إن دورها يتضاعف في حال تزويد القوات بالقنابل الذرية والصواريخ المجنحة.

وقوام القوات الجوية الإسرائيلية طبقاً لتشكيلها عام ١٩٨٨ قد بلغ أكثر من ١٥ ألف جندي وضابط. ويضم تسليحها أكثر من ١٠٠٠ من مختلف الطائرات والهليكوبترات بينها حوالي ٨٠٠ طائرة قتالية.

والطائرات القتالية الأساسية هي حتى الآن مقاتلات فانتوم ١٦ التكتيكية وطائرات «كفير» الاسرائيلية و«ميراج» الفرنسية وطائرات «فانتوم ـ ٢» المقاتلة القاذفة وطائرات الانقضاض من طراز «سكاي هوك». كما تملك إسرائيل أحدث طائرات التجسس الأتوماتيكية (بلا طيارين) وكذلك طائرات النقل العسكرية الأمريكية والمحلية الصنع.

ومنظومة الدفاع الجوي الإسرائيلية تدخل ضمن تشكيل القوات الجوية. وتطوير هذه المنظومة يجري سواء ضمن أطر تحسين المواصفات القتالية للطائرات المقاتلة أو في مجال صناعة أحدث المنظومات الصاروخية المضادة للطائرات. والإسرائيليون وضعوا هدفاً يتلخص في «غلق المجال الجوي بأحكام» وعدم السماح في الحرب المقبلة لأية طائرة معادية باختراقه حتى تل أبيب والقدس. ويخطط لإعادة تسليح قوات الطيران بمقاتلات فانتوم ـ ١٨ «أريس». وإسرائيل تشتري من الولايات المتحدة بكميات كبيرة قنابل الكاسيت والقنابل الموجهة بالتلفزيون. ويبذل الإسرائيليون الجهود بغية تطوير تعاون قواتهم الجوية مع منظومة الاتصالات بالأقمار الصناعية الأمريكية وينوون حتى إقامة منظومة للتجسس بالأقمار خاصة بهم.

والتوسعيون الإسرائيليون يضعون في خطط حروبهم كأهداف لضربات القوات الجوية منشآت تقع في عمق أراضي كل من لبنان وسورية والأردن ومصر فضلاً عن الأهداف الاستراتيجية سواء في البلدان العربية الأخرى أو في البلدان غير العربية في جنوب غربي آسيا وشمال أفريقيا. وهنا تولى أهمية كبيرة لتعاون القوات الجوية الإسرائيلية مع طيران الولايات المتحدة وغيرها من بلدان حلف شمال الأطلنطي (الناتو). ولقد ظهرت في عدد من المصادر الأجنبية أنباء تفيد أن القوات الجوية الإسرائيلية مخصصة أيضاً لتسديد ضربات المنشآت والأهداف

في أراضي «البلدان الشيوعية».

والقيادة الإسرائيلية الراهنة تولي اهتماماً أكبر لنوع من القوات المسلحة الثالث أي للقوات البحرية (الأسطول الحربي). وطبقاً لحالتها عام ١٩٨٨ كان تشكيل القوات البحرية الإسرائيلية قليل العدد نسبياً ـ ما يزيد قليلاً على ١٠ آلاف جندي وضابط. ومع ذلك ألقي على كاهلها القيام بمهام استراتيجية وعمليات تكتيكية كبيرة: حماية السواحل والقواعد العسكرية البحرية والموانىء والبحث عن غواصات العدو وسفنه الحربية وإبادتها وقطع خطوط مواصلات العدو البحرية واعتراض رحلات النقل البحري العربي وقصف المنشآت الساحلية في لبنان وسورية ومصر وغيرها من البلدان العربية وانزال قوات المظليين التكتيكية في مؤخرة دفاع العدو وتأمين هجوم القوات البرية على المناطق الساحلية والقيام بعمليات التجسس والاستطلاع في البحر وعلى سواحل البلدان المجاورة وحصار بعض موانىء العدو والقيام بعمليات مشتركة مع قوات الأسطول السادس الأمريكي في الشطر الشرقي من حوض البحر الأبيض المتوسط.

ونوع السفن الأساسي الذي اعتمدت عليه قوات إسرائيل البحرية في الثمانينات وربما ستعتمد عليه في أوائل التسعينات أيضاً يتمثل في السفن حاملة الصواريخ. وعدد هذه السفن وتطويرها النوعي يتوقفان، حسب المصادر الإسرائيلية، على عدد من العوامل. والمقصود هنا محدودية موارد إسرائيل الاقتصادية وكذلك كون الشطر الشرقي من البحر الأبيض منطقة أساسية لعمليات قواتها البحرية. ولذا من الضروري، كما ترى تل أبيب، بناء أكبر عدد من السفن الصغيرة حاملة الصواريخ للعمل في هذا الشطر وبناء عدد قليل من السفن الكبيرة حاملة الصواريخ للعمل في حوض البحر الأبيض المتوسط بأسره.

وإذااستطاعت إسرائيل وبسرعة بناء أسطول حربي يضم عدداً كبيراً من حاملات الصواريخ الصغيرة فهذا، كما ترى تل أبيب، سيضمن الظروف اللازمة لحرية التصرف في مناطق البحر الأبيض المتوسط الأخرى.

وترى تل أبيب أن من الضروري صياغة خطة مبدئية للقوات البحرية الإسرائيلية تسري حتى بداية القرن الحادي والعشرين. وهنا يفترض أن الدول العربية المجاورة ستقتني الأسلحة النووية خلال التسعينات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين ولذا فعلى إسرائيل، كما ترى تل أبيب، «ألا تتخلف عنها» وفضلاً عن ذلك يجب أن «تنشر نشاطاتها في طول البحر وعرضه».

إن تل أبيب تنظر إلى أهمية البحر الأبيض المتوسط بالنسبة لإسرائيل من وجهات النظر الاقتصادية والسياسية والعسكرية. فالقسم الأعظم من نشاطات البلد التجارية (٩٨ في المائة) يجري عبر البحر. وفي أواسط الثمانينات مرت عبر موانىء إسرائيل حملات وشحنات بلغ متوسط حجمها السنوي ما يصل إلى ١٥ مليون طن مع العلم بأن السفن الإسرائيلية قد نقلت ٥٠ في المائة منها. واستقلال إسرائيل السياسي مرتهن بحرية الملاحة البحرية ولذا فهي تنطلق بهذا الصدد ليس فقط من ضرورة حماية نفسها من جهة البحر بل والعمل أيضاً في البحر ضد المصالح العربية. وفي إسرائيل ميناءان رئيسيان على البحر الأبيض المتوسط يمر عبرهما ٩٠ في المائة من الحمولات والشحنات والبقية تمر عبر ميناء إيلات الواقع على البحر الأحمر.

وأمن هذا البلد يرتهن بدرجة متزايدة، كما يرى الخبراء الاستراتيجيون الإسرائيليون، بالقدرة على منع البلدان العربية من استخدام البحر. وهذا يتطلب أن يكون الأسطول ذا بنية وتشكيل

يستجيبان لهذا الهدف، والأسطول يجب أن يكتسب في أواخر القرن العشرين القدرة على تلافي الضربات المحتملة ضد الهياكل الارتكازية والسكان والمواقع الاستراتيجية الرئيسية في الشريط الساحلي من أراضي إسرائيل وصد الهجوم عليها من البحر. وتجب في الوقت نفسه تنمية قدرة اسطول الغد على إلحاق الضربات بالهياكل الارتكازية والمنشآت الاستراتيجية الحيوية في سورية ولبنان ومصر وكذلك بخطوط المواصلات البحرية وعلى عرقلة اقتراب الحملات العسكرية وعلى حل غير ذلك من المهام.

ولقد جاء في المصادر الإسرائيلية أن أساطيل البلدان العربية لن تكون في المستقبل المنظور عاملاً حاسماً في توازن القوى العربي الإسرائيلي العام. فامكانيات البلدان العربية من حيث القدرات الحربية ستظل كالسابق غير كبيرة. أما إسرائيل فلديها، كما يزعم، الوقت الكافي لسبق البلدان الأخرى في بناء «أسطول القرن الحادي والعشرين» ونشر لنشاطاتها في طول البحر الأبيض المتوسط وعرضه.

وهنا تظهر بجلاء الوجهة العدوانية لمذهب إسرائيل العسكري البحري. فالقوات البحرية التي لم تلعب دوراً كبير الأهمية في الحروب السابقة تعد الآن للقيام بدور كبير في الحروب القادمة لتحقيق هدف الصهيونية العالمية الرئيسي أي إقامة «الامبراطورية الإسرائيلية».

وبرامج تصعيد الجبروت العسكري لاحقاً لا تضم الجانب العسكري التقني فحسب بل تشمل أيضاً اجراءات في مجال البناء العسكري مثل تطوير نظام القيادة الاستراتيجية وتعزيز سلك الضباط واعلاء مستوى إعداد القوات القتالي والحربي وتكديس الاحتياطات الاستراتيجية التمهيدية. واهتمام قادة إسرائيل الدائم ينصب خاصة على

سلك الضباط الذي يعتبر الدعامة الأساسية في الجيش لنخبة البورجوازية الكبيرة الصهيونية الحاكمة.

إن نظام رفد سلك الضباط بالكوادر وإعداده قد بني على نحو يتيح أن يضم قوامه أكثر «أبناء صهيون» وفاء وأشدهم تشبعاً بروح العسكرة. هذا فضلاً عن تعيين العسكريين المحترفين في أغلب الحالات لشغل المناصب الرسمية في ظروف المجتمع الإسرائيلي الخاصة. وطائفة العسكريين المحترفين قد أثرت وستؤثر أقوى التأثير على صياغة القرارات السياسية واتخاذها وعلى تشكيل منظومة الآراء المتعلقة بالمذهب العسكري الإسرائيلي.

إن كامل نظام الإعداد القتالي في إسرائيل مفعم بالروح الهجومية العدوانية. فتجري بصفة منتظمة تدريبات ومناورات القوات بغية اتقان طرائق وأشكال العمليات الهجومية. وتعتبر واجبات الدفاع الاستراتيجي واجبات من المرتبة الثانية وتخضع لأهداف العدوان النهائية. ويجري في النسق التكتيكي تطوير عملية الاختراق السريع لخط دفاع العدو والتقدم العاجل في عمق دفاعاته. ولقد نقل الاسرائيليون إلى لوائحهم القتالية والتوجيهات الخاصة بالعمليات التدريبية الأفكار الأساسية لما يسميه المذهب العسكري الأمريكي بـ «المعارك الجوية البرية».

والمطلب الرئيسي في إعداد القوات القتالي وتدريبها على العمليات هو بلوغ حد الأتوماتيكية في تصرف الجنود بتعويدهم على استخدام الأسلحة بلا تردد واستخدام كافة أساليب القتال حتى الاجرامية منها.

والتدريبات والمناورات التي أجريت في السنوات الأخيرة قد تمت كلها تقريباً في ظروف قريبة أقصى القرب من ظروف المعارك الحربية.

والعسكريون بأسرهم يجتازون «كافة منظومة» الاحمال والأعباء الجسمانية والسيكولوجية الجسيمة.

ولقد غدا التدريب على أساليب وطرائق العمليات التي تشارك فيها «قوات حليفة» ـ قوات أمريكية ـ عنصراً من العناصر الإلزامية في إعداد القوات المسلحة الاسرائيلية للحرب. ومذهب إسرائيل العسكري يأخذ في الاعتبار ذلك السيناريو الذي قد تظهر فيه «قوات الانتشار السريع» في الشرق الأوسط فالقواعد والتجهيزات اللازمة للقوات الأمريكية هذه موجودة في إسرائيل.

## «اعدوا العدة للقتال!»

إنّ الطابع العدواني لمذهب إسرائيل العسكري الراهن يحدد مضمون ووجهة إعداد السكان وملاك القوات الإسرائيلية المسلحة أيديولوجياً للحرب القادمة. والدعاية الصهيونية الرسمية تعتمد في هذا الصدد على «حيتان ثلاثة» هي: ١ ـ نصوص التوراة. ٢ ـ الخرافة التي تدعي فرادة «الوطن القومي» اليهودي. ٣ ـ نظرية «سمو اليهود» على غيرهم من الشعوب. والأمور الثلاثة تكرس لانجاز إحدى المهام الرئيسية وهي تهيئة «المادة البشرية» لخوض الحرب.

ونصوص التوراة هي أقدم المصادر الدائمة في تربية الجنود الاسرائيليين. وهذه النصوص التي تستخدم على نطاق واسع في «معالجة» اليهود أيديولوجياً تتلخص في مجملها فيما يلي: الشعب اليهودي هو «شعب الله المختار» أي أنه أسمى من كافة الشعوب الأخرى. تتعين على اليهود «رسالة مقدسة عظيمة»أي فرض نمط حياتهم على كافة الشعوب الأخرى. ضرورة تجميع اليهود في مكان واحد («في وطن») حيث يبدأون منه نشر نفوذهم على الشعوب الأخرى

أي الاستحواذ على العالم. قيام اليهود «بتحرير العالم» بالقوة العسكرية أي السيادة على العالم.

وتتلخص إحدى أقدم العقائد اليهودية وأشدها رسوخاً في المبدأ الذي يقول إن اليهود لن يستطيعوا «الحياة إلا بحد سيفهم المشرع». وهذا المبدأ التوسعي يروجه دائماً جهاز الدولة بمختلف مستوياته وكذلك المنظمات الاجتماعية العديدة. ولقد أكد شارون وزير دفاع إسرائيل حين كان تكتل «الليكود» على سدة الحكم أن اليهود يتمتعون «بحقهم المشروع في إقامة المستوطنات في كافة مناطق أرض إسرائيل ـ اليهودية والسامرة وقطاع غزة والجليل والنقب ومرتفعات الجولان».

ولقد دأبوا في إسرائيل على افهام كل يهودي مسألة «أحقيتهم التاريخية في فلسطين». وعلى سبيل المثال تذيع «دار الاذاعة الإسرائيلية» دورياً برامج عن إسرائيل وعن «تاريخ اليهود». و «الخبراء» و «الاختصاصيون» في التاريخ اليهودي يستخدمون شتى «الحقائق و «الوثائق و «الأدلة» التي من شأنها اقناع الجنود «بشرعية» ادعاءات الصهاينة بصدد أراضي فلسطين بأسرها. ويجب على الجنود طبقاً لمخططات القيادة الصهيونية تذكر أنه لا يحق للعرب العيش في فلسطين وأن فلسطين بأسرها هي من حق الشعب اليهودي وحده فهي دياره وأمله «وكل ما يملكه».

وإسرائيل طبقاً لنص آخر في التوراة يجب أن تغدو «امبراطورية عظيمة». بيد أن الأمبراطوريات قامت دائماً بمساعدة القسوة والجرائم التي اقترفها الغزاة. وقيادة إسرائيل الراهنة تسعى إلى جعل الجنود الإسرائيليين كهؤلاء الغزاة. وتتضمن التعليمات والتوجيهات الرسمية أوامر بتربية «حماة إسرائيل» منفذي أوامر القيادة العسكرية بروح «تعنت وقسوة».

كما يجري تفسير الكثير من نصوص التوراة طبقاً للروح التوسعية العنصرية. وعلى سبيل المثال تروج رسمياً الآن مقولة بأن القدس «عاصمة أبدية موحدة لا تتجزأ لإسرائيل». وبين الممارسات الأخرى التي تساعد على غرس هذه الفردية في أذهان الإسرائيليين مراسم الاحتفال التي جرت صياغتها منذ أمد طويل وتطبق اليوم حين يقسم المجندون الجدد اليمين عندما يسمى «بحائط المبكى» في القدس الشرقية.

والجوهر العنصري الطبقي لمعالجة الإسرائيليين أيديولوجياً يتجسد في الرواية التي تزعم «فرادة الشعب اليهودي» وسموه على غيره و«رسالته المقدسة». ويجري إيهام الجنود الإسرائيليين بأن اليهود يتمتعون بقدرات عقلية أعظم من قدرات العرب. ويكررون عليهم بالحاح أن اليهود هم ممثلو «الحرية والديمقراطية» الغربية في الشرق الأوسط وأنهم ملزمون بالذود عن كرامة إسرائيل وحريتها واستقلالها كمركز للثقافة والتقدم في العالم بأسره. والثريا الإسرائيلية ذات الشمعات السبع كماجاء في المطبوعات الرسمية في إسرائيل «تضيء الطريق» نحو السلام والهناء.

و«الأمة اليهودية العالمية» كما يلقن جنرالات إسرائيل جنودهم قادرة على «تحرير البشرية جمعاء» من قوى «الشر والظلام».

والخرافة التي تدعي فرادة «الوطن القومي» الإسرائيلي والتي تروج بين اليهود ذات عدة جوانب. فمثلاً يجري باستمرار إيهام الجنود الإسرائيليين بأن إسرائيل هي «وطن اليهود كافة الوحيد» وأن المجتمع الإسرائيلي أعظم المجتمعات «ابداعاً ودينامية» وأن البلد قد قامت فيه أعظم البنى الاجتماعية » رشداً وقدرة على الحياة» وأنه قد بات قوة من أعظم القوى العسكرية الاقتصادية في المنطقة.

وجرى في السنوات الأخيرة طرح مقولة «الديموقراطية» في مكان من أماكن الصدارة. ويزعم أن المجتمع الإسرائيلي مجتمع «حر» و«صحيح» ومفتوح» وأن أعضاءه هم حملة «المبادىء الأخلاقية الرفيعة». وتستخدم في الدعاية الموجهة إلى الجنود تقييمات قالتها شخصيات اجتماعية وسياسية غربية موالية لإسرائيل. ومنها على سبيل المثال العبارة التالية التي قالها وزير خارجية الولايات المتحدة: «إنني أرفع قبعتي احتراماً للديموقراطية الإسرائيلية».

وإطراء الصهاينة وتمجيدهم «للديموقراطية» الإسرائيلية يقرن بتهجمات فظة على قوى المجتمع التقدمية والديموقراطية حقاً. وتقدم للجنود معلومات مزيفة عن طابع ونشاطات الحزب الشيوعي والكمسمول في إسرائيل وكذلك عن نشاطات النواب الشيوعيين في الكنيست.

ويشغل اطراء النظام العسكري الإسرائيلي والجيش والأسلحة والفن العسكري مكان الصدارة في المواد الدعائية الموجهة إلى الشبيبة اليهودية. والصهاينة يستشهدون على نطاق واسع بتاريخ إسرائيل العسكري من أجل تعزيز خرافة إسرائيل التي «لا تهزم».

بالإضافة إلى ذلك يكرر الإسرائيليون دائماً خرافة «الأخطار الخارجية». وتذكر المواد الدعائية الرسمية التي تصدرها وزارة الدفاع «الخطر من الجنوب»(من مصر) و«الخطر من الشمال» (من سورية). ويوهمون الجنود بأن جماهير العرب الغفيرة ذلك «العدو القاسي العنيد والغاشم» ستهجم من كافة الجهات في «يوم مرعب» ما «وتلقي اليهود في البحر».

والارهاب الفلسطيني» هو «خطر» آخر طبقاً للتقييمات الإسرائيلية

الرسمية. ويجري إيهام الجنود بأن من المستحيل السماح للعرب بإقامة الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية. وإسرائيل ملزمة كما يزعم بالاحتفاظ بالحق في وجود قوات ومنشآت عسكرية لها في هذه الأراضي وإقامة المستوطنات في «الأراضي الفضاء هنا أو في الأراضي التي تشتريها من العرب».

والتوسع في إقامة المستوطنات اليهودية «يبرر» بسببين. أولهما ـ كما يؤكد قادة إسرائيل ـ أن أراضي اليهودية والسامرة تعتبر «جزءاً من وطن اليهود القديم» وعلى إسرائيل أن تعمل بشتى الطرق لتلافي «امتلائها بالغرباء». وثانيهما أن المستوطنات اليهودية في هذه الأراضي ذات «أهمية كبيرة بالنسبة لأمن إسرائيل». ويجب أن يكون لإسرائيل في هذه المنطقة منظومة للانذار المبكر وتجهيزات عسكرية أخرى وكذلك قوات من أجل هدف واحد هو «حماية شريط الأراضي الضيق المكتظ بالسكان المحاذي لشاطىء البحر الأبيض المتوسط من أي هجوم خارجي محتمل».

ولقد أطلقت الدعاية الإسرائيلية عام ١٩٨٧ بصدد انتفاضة السكان العرب رواية تدعي أن العرب المقيمين في المناطق المذكورة لا يريدون «الوقوع تحت سلطة ياسر عرفات أو غيره من زعماء منظمة التحرير الفلسطينية». وهم يريدون قيادة من بينهم ويجب على هذه القيادة إجراء محادثات مع إسرائيل وفقاً لشروط معينة.

والكثير من مصائب إسرائيل ينجم كما تدعي المصادر الإسرائيلية من وجود البلدان الاشتراكية والاتحاد السوفييتي في المقام الأول. و «الخطر السوفييتي» كما جاء في مقالة بالمجلة الأسبوعية الرسمية لوزارة الدفاع يتجسد بجلاء متزايد «في ظاهرتين» ـ في تصعيد التواجد العسكري السوفييتي في البحر الأبيض المتوسط وفي المساعدات

السوفييتية العسكرية التقنية للأنظمة الراديكالية في البلدان العربية. والإسرائيليون الشباب الذين لا يحصلون بالمرة على أية معلومات صادقة عن مسيرة البيريتسرويكا في الاتحاد السوفييتي أو عن السياسية السوفييتية الخارجية المحبة للسلام لديهم بالطبع تصورات مشوهة عن العالم الاشتراكي. والجنود الإسرائيليون الذين جرى حشو أدمغتهم بشتى المعلومات المعادية للسوفييت يصدقون فعلاً خرافة «الخطر السوفييتي».

وبينما يبدو الاتحاد السوفييتي في تصورات إسرائيليين كثيرين «عدواً لإسرائيل» تصور الدعاية الرسمية الولايات المتحدة «كصديق وحليف». ويجري بتفنن إيهام الجنود بأن إسرائيل لا «تناضل في سبيل المثل» وحدها وإنما بمشاركة كافة قوى «الحرية والديموقراطية الغربية». وجاء في مجلة وزارة الدفاع الأسبوعية أن الإسرائيليين قد شعروا دائماً في الماضي بمساندة «الأصدقاء في أمريكا». وواصلت المجلة قائلة أن الأمريكيين قد «وقفوا في اللحظات الحرجة للغاية في تاريخ الدولة «إلى جانبنا» بجبروتهم العسكري الذي لا يفوقه جبروت.

كما تغرس في صفوف الشباب الإسرائيلي فكرة تعزيز التعاون العسكري الاستراتيجي مع الولايات المتحدة. ويؤيد قادة إسرائيل بشتى الوسائل سعي الشباب إلى الحصول على تعليم عسكري مهني في المعاهد الأمريكية واجتياز التدريب العملي في أركان الوحدات والتشكيلات الأمريكية. ولقد تخرج آلاف الإسرائيليين في مدرسة الإعداد الأمريكي هذه. كما تتطور العملية التي تجري تحت شعار «من أجل الدراسة في إسرائيل». «فأصدقاء إسرائيل - زعماء المنظمة الصهيونية العالمية - ينظمون إرسال عدد يتراوح بين ٨ آلاف و١٥ ألف شاب يهودي سنوياً من اليهود الذين يقيمون خارج إسرائيل «يهود

الشتات» للدراسة في مدارس إسرائيل بما فيها المعاهد التعليمية العسكرية.

وتستخدم على نطاق يتزايد اتساعاً في الدعاية الموجهة إلى ملاك القوات المسلحة الإسرائيلية مسألة تعزيز التعاون الاستراتيجي مع حلف الناتو. وتظهر في المصادر الإسرائيلية الرسمية من وقت لآخر مواد تكشف أشكال واتجاهات التعاون مع بعض بلدان أوروبا الغربية الأعضاء في الناتو وتشهد بتحويل إسرائيل تدريجياً إلى عضو في الناتو.

«أعدوا العدة للقتال!» ـ هذا الشعار يسود مجمل نظام إعداد الإسرائيليين أيديولوجياً وإعدادهم المعنوي والبسيكولوجي. بيد أن إرسال الناس إلى الحرب... إلى الهلاك عمل ليس بيسير على قادة الدولة البورجوازية. ولذا يلجأون في إسرائيل وبالإضافة إلى الصيغ والأساليب التي أكدت فعاليتها في التأثير على وعي ونفسية الناس والملازمة لأية دولة بورجوازية عسكرية النزعة إلى الاستخدام الواسع لمختلف الأساليب القومية «الصرفة» ـ الاعتماد على الدين ودراسة اللغة العبرية القديمة وتاريخ وثقافة الشعب اليهودي.

إن نزاع الشرق الأوسط ينزف دماً على مدى أربعة عقود. وتراكمت عاماً بعد عام الافرازات الخطيرة للخصومات الجديدة ونشأت عقد تناقضات أخرى. ولم تهدأ العمليات العسكرية في المنطقة وقام فيها سباق للتسلح لم يشهد من قبل. والنتيجة هي عدم استقرار عسكري وسياسي مزمن وضحايا بشرية لا معنى لها ودمار وخراب المدن والقرى وتدهور اقتصادي. وثمة عوامل كثيرة تحفز تصعيد النزاع وأولها هي سياسة إسرائيل التوسعية.

إن مذهب إسرائيل العسكري هو تعبير عن المطامع التوسعية

للدوائر الصهيونية العالمية. ويكمن في أساسه النظرية المغامرة للاستيلاء على أراضي الغير التي يجب أن تقام عليها كما ترى تل أبيب «إسرائيل الكبرى» المزعومة. والرئيسي في مضمون الآراء الإسرائيلية بصدد طرائق شن الحروب يتلخص في فكرة الحرب الخاطفة ـ الهجوم الفجائي على البلدان المجاورة وسحقها واحداً واحداً. وهذا هو في حقيقة الأمر الجانب السياسي من جوانب هذا المذهب.

وخلال العقود الأربعة التي انقضت منذ قيام دولة إسرائيل طرأت على الجانب العسكري التقني في مذهبها العسكري تغييرات مستمرة تشهد بنمو الجبروت العسكري لهذا المعتدي باطراد. ولقد جرى تجهيز القوات المسلحة الإسرائيلية تقنياً على نحو يتيح لإسرائيل الاحتفاظ دائماً بالتفوق العسكري على أي من البلدان العربية المجاورة. ولقد بذل قادة إسرائيل جهوداً كبيرة في مجال صناعة الأسلحة النووية. وطبقاً لتقييمات عدد من الخبراء الغربيين الموثوق بهم تملك إسرائيل حالياً أسلحة نووية وتضع قيادة هذا البلد خططاً لاستخدام هذه الأسلحة حربياً.

وبديهي أن التحضيرات العسكرية المكثفة التي تجريها إسرائيل تحمل موضوعياً في ثناياها خطراً كامناً يهدد باندلاع نزاع مسلح جديد في هذه المنطقة. ومع أن التغطرس المشبع بروح العسكرة قد خف بدرجة ملحوظة في تصريحات الشخصيات الرسمية الإسرائيلية في السنوات الأخيرة إلا أن شعوب الشرق الأوسط تبدي قلقاً إزاء البرنامج العسكري لهذه الدولة الذي تتسع أطره باستمرار وإزاء تعزيز التعاون الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة. والإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة جورج بوش قد أعلنت بصراحة تمسكها بالتزاماتها بالنسبة لحليفتها.

بيد أن التفكير السياسي الجديد في مجال العلاقات الدولية قد أخذ في شق طريقه في الشرق الأوسط. ولقد أثرت تأثراً إيجابياً في تطور الوضع في المنطقة أحداث هامة مثل توقيع اتفاقيات جنيف الخاصة بأفغانستان وتوقف العمليات العسكرية بين إيران والعراق وإعلان الدولة العربية الفلسطينية المستقلة. وانتفاضة العرب الفلسطينيين المقيمين في الأراضي المحتلة تؤثر تأثيراً متزايد القوة على الوضع في إسرائيل. كما تنمو عزيمة المجتمع الدولي على العمل بمزيد من النشاط من أجل تسوية النزاعات الاقليمية بما فيها نزاع الشرق الأوسط.

فما هو السبيل إلى تسوية أزمة الشرق الأوسط؟ إن ذلك يتطلب أن تبدي كافة البلدان المعنية رغبتها وإرادتها في التسوية. والموقف السوفييتي من تسوية أزمة الشرق الأوسط محدد وثابت وبناء. فلقد أكد ميخائيل غورباتشوف قائلاً: «إن الاتحاد السوفييتي قد شارك دائماً في التوصل إلى حل جذري وانعاش الوضع بأسره في الشرق الأوسط وسيواصل هذه المشاركة وسيعمل في هذا الاتجاه مع الشعور بمسئولية كبيرة كيلا يفلت الوضع في هذه المنطقة من زمام السيطرة. ولا بد من إيجاد منطلقات سياسية نحو التسوية. والبعض لا يبدي اهتماما لاشتراك الاتحاد السوفييتي في عملية التسوية. إلا أن تواجد الاتحاد السوفييتي هو عامل موضوعي ونحن لا نتخلى عن دورنا. إننا مع الجهود الجماعية...».

إن فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط هي محط الاهتمام الدولي في أيامنا هذه. وهي تتزايد قوة ووزناً. وحالياً بدأ أولئك الذين لم يرغبوا حتى سماعها قبل فترة قصيرة التمعن فيها ومناقشة امكانيتها. ولكن هناك دوائر أخرى تحاول تطويق عقد مؤتمر السلام بشروط مختلقة وتحفظات مختلفة. فتوجد دوائر في الولايات المتحدة

وإسرائيل تود مجدداً دفع البحث عن تسوية لأزمة الشرق الأوسط إلى طريق الصفقات الانفرادية الوعر البعيد عن أهداف احلال السلام الوطيد في المنطقة.

والساسة الإسرائيليون ينتهجون سياسة قصيرة النظر أملاً في تحقيق أهدافهم التوسعية عن طريق العنف المسلح والصفقات الانفرادية. إن زمن التلويح بالهراوة العسكرية يولي بلا رجعة. وجدول الأعمال يضم مهمة عملية ـ مهمة تجسيد أولوية الاجراءات السياسية على الوسائل العسكرية. إن التحول إلى سياسة السلام وحسن الجوار وإلى مذهب دفاعي بحت هو وحده القادر على أن يفتح أمام إسرائيل الطريق نحو اعتزاف دولي حقيقي بمكانتها كدولة وبحقها في الازدهار.

# الفهرس

لماذا كتاب عن الحرب فيما العالم متجه نحو السلام؟!

أهو نكء للجراح أم هو شحذ للسلاح؟

والجواب، كتاب عن الحرب والعالم متجه للسلام، لأننا نعتقد أن إسرائيل ذاهبة للحرب فيما العالم خارج منها.

الحرب الخاطفة على الطريقة الإسرائيلية مسألة عقائدية لا عسكرية، لأن العدوان هو الوسيلة الوحيدة للتوسع، والتوسع جوهر العقيدة.

هجرة الفلاشة من اثيوبيا ضمن عملية سليمان، كما رفع موازنات التسلح، كما تمويل برامج الاستيطان، كما رفض مشاريع السلام، كما عشرات الأدلّة والحقيقة واحدة: أن إسرائيل ليست ذاهبة للسلام.

وليس أدل من إعادة تحليل وتركيب العقيدة العسكرية لإسرائيل للتحقق من أن الحرب ليست أداة أو وسيلة لتحقيق غايات السياسة كما علمنا، كلاوزفيتز.

كل شيء في إسرائيل وسيلة إلا الحرب.

كل شيء في إسرائيل في خدمة الحرب.

إننا على أبواب الحرب الخاطفة القادمة. هذا ما يقوله إصرار إسرائيل على رفض كل مشاريع الحلول، ويقوله تمسكها بالقنبلة الذرية مع الإصرار على نزع سلا

هذا الكتاب مصو قام والوقائع والتواريخ والشواهد والأدلة، للوصول إلى هذا الاستنتاج.

